

معلومات الكتاب



إعداد هادي محمد حسين برهم

المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي دار زهران للنشر
والتوزيع

تلفاكس: 5331289 - 6 - 962+، ص. ب 1170 عمان 11941 الأردن

يتحمل المؤلف كافة المسؤوليات الخاصة بالملكية الفكرية قانونيا وماليا
وجزائيا حسب الأصول المعمول بها عالميا وفي بلدها الناشر ومزودي الخدمات لا
يتحملون أية مسؤوليات قانونية أو جزائية

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو
نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو
بالتسجيل وبخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا الكتاب مقدماً

E-mail : Zahran.publishers@gmail.com

Website: www.Zahranpublishers.com

شارك بواسطة



المقدمة

التنافس الدولي على إفريقيا يحتاج إلى مراجعة شاملة خصوصا أنها أخذت تكتسب بعدا استراتيجيا متزايدا في السنوات الماضية وخصوصا بعد الحرب الباردة، إنها ليست مجرد قارة تحتل موقع استراتيجي أو أنها تحتوي على مضائق مهمة (مضيق جبل طارق، مضيق باب المندب) ورئيسية في طرق الملاحة بالنسبة للتجارة العالمية وإنها ثاني اكبر القارات من حيث المساحة التي تبلغ 30 مليون كلم تشكل ما نسبة قرابة الـ (20%) من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية، تضم إفريقيا حوالي 800 مليون نسمة تمثل ما قرابة (15%) من مجمل سكان الكرة الأرضية، وفيها ثلاثة وخمسين دولة مستقلة، كل هذه المقومات جعلتها محط تنافس دولي وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية ومن جانب آخر الصين وان محور التنافس احتدم خاصة بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، والنظم السياسية الإفريقية الموالية للمنظومة السوفيتية.

حيث كانت هذه القارة محط صراع حقيقي بين قطبي القوة الدولية وان كانت الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور الداعم بالنسبة للدول الاستعمارية الأوروبية السابقة لمواجهة المد الشيوعي آنذاك ولكن بعد تغير طبيعة النظام الدولي ومراكز القوى العالمية ونظام أحادية القطبية زاد الاهتمام في القارة الإفريقية التي تعتبر مخزون استراتيجي للطاقة والموارد الطبيعية والأحجار النفيسة التي هي موضع تنافس كبير بين الدول الكبرى المستهلكة لهذه الموارد ناهيك عن موقعها في وسط القارات.

يجمع معظم الباحثين السياسيين إن هذه القارة تشكل إحدى اغني بقاع العالم في الموارد الطبيعية والمعدنية والمواد الخام المهمة في الصناعات الإستراتيجية بالنسبة للدول الكبرى وإنها قارة الألفية الثالثة، كل هذه الأمور جعلها محطة جذب لصراع النفوذ وطموحات إستراتيجية بين الولايات

المتحدة الأمريكية وأوروبا عامة والصين بشكل خاص وهذه إضافة أكيدة على أن إفريقيا لها اهتمام في ظل خريطة التحولات العالمية الجديدة.

وقد جاءت هذه الدراسة لمعالجة إبعاد التنافس الدولي على إفريقيا وبالتحديد التنافس الأمريكي - الصيني على القارة الإفريقية. هذا لا يلغي الحقبة الاستعمارية الأوروبية فيها خلال القرن الماضي، والمطلع على الأوضاع في إفريقيا والتحركات الدولية فيها تسلط الضوء إلى وجود صراع مصالح بالنسبة للدول الكبرى وتلقي بثقلها في أنها ستزيد وتيرة المشهد السياسي تجاه القارة السمراء.

في هذه الدراسة، وضمن محتوى الإطار النظري، سيناقدش البحث مدى قدرة كل طرف من اطراف التنافس سواء الولايات المتحدة الأمريكية من جانب وجمهورية الصين الشعبية من جانب آخر وما هي الآليات والوسائل المتبعة لتحقيق كل طرف أهدافه في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة، كما سوف تقوم الدراسة على تحليل المتغيرات السياسية والاقتصادية كنوع من مناقشتها وفقا للمعطيات الإحصائية التي سوف تطرحها لتفسير التنافس الدولي على إفريقيا وبالتركيز على اطراف التنافس الدولي في هذا الكتاب، آملا أن تخدم هذا الكتاب في تفسير تحركات الدول الكبرى ومعرفة دورها في القارة الإفريقية.

أهمية الدراسة Significance of Research

تبرز أهمية الدراسة من جانبين أساسيين:

أولا: الجانب النظري العلمي

ويتمثل في عدة اعتبارات أهمها أن الدراسة تسعى للكشف عن أسباب ودوافع التنافس الدولي لمناطق معينة في العالم، ورصد تحركاتها وفق مؤشرات موضوعية تكمن أهميتها في رصد تحركات الدول وبشكل خاص الدول الكبرى

المؤثرة في الساحة الدولية كما أنها تسلط الضوء على سلوك وإستراتيجية تعامل الدول تجاه تحقيق مصالحها في العالم.

كما أنها تقدم العديد من الاستنتاجات التي تخدم الوصول لتقييم التنافس ما بين الدول الكبرى، التي تسعى لإيجاد نفوذ وتحقيق مصالح تعود بالنفع عليها من خلال إيجاد الأسباب والدوافع في الاهتمام تجاه مناطق جغرافية معينة.

ثانيا: الجانب العملي

وفي هذا الجانب تتمثل أهمية الدراسة في أنها تشير إلى مدى معرفة ملامح التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية وخصوصا في فترة بعد الحرب الباردة وفق البيئة الدولية الجديدة وظهور قوة أحادي القطبية، لذلك تسعى الدول من خلال توجهاتها الخارجية لتحقيق أكبر قدر من المنفعة في سبيل تحقيق الاكتفاء الاستراتيجي لها، والبحث عن أسواق جديدة في ظل مفهوم العولمة والانفتاح الحر.

وتسعى الدراسة إلى معرفة الظروف والمتغيرات التي سوف تسهم في المعرفة نحو الدور الذي تلعبه أطراف دولية مثل (الاتحاد الأوروبي، منظمة التجارة العالمية) وإقليمية خاصة في إفريقيا مثل (منظمة الوحدة الإفريقية التي أصبحت تعرف بالاتحاد الإفريقي في عام 2002م) من خلال استغلال الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية من جانب آخر لأدوار هذه الأطراف في تحقيق مصالحهما في القارة الإفريقية. وتظهر أهمية حسب رأيي في أن العديد تناول نفس موضوع الكتاب دون أن يعطي تصورات حول حقيقة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من جهة أخرى من ناحية سلوك هذه الدول وأساليبها في تحقيق أهدافها وطموحاتها الإستراتيجية.

أهداف الدراسة Objectives of Research

وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها.(2)* نلاحظ من خلال التعريفات السابقة إن التنافس أساسه البحث عن القوة أو المصلحة إذا جاز التعبير وفق استعدادات داخلية للدولة تنطلق لتحقيق طموحاتها على الساحة الدولية وخصوصا المتعلقة بالجوانب الاقتصادية.

التعريف الإجرائي للتنافس الدولي:

التنافس الدولي: هو تناقض في الإرادات الوطنية بين الدول على موارد مادية، حول الأهداف (أهداف سياسية، أهداف اقتصادية)، والقضايا (تحقيق الاستقرار الداخلي)، والغايات (القوة، الهيمنة)، التي تسعى هذه الدول إلى تحقيقها.

كما انه يمكن الخروج بعدة محددات للتنافس في موضوع الدراسة وهي:

- 1 - أطراف التنافس: الولايات المتحدة الأمريكية، جمهورية الصين الشعبية.
- 2 - المحدد المادي للتنافس: القارة الإفريقية.
- 3 - الهدف من التنافس: تحقيق أهداف سياسية، واقتصادية.

2- النظام الدولي:

التعريف الاسمي:

هنالك العديد من الباحثين السياسيين تناول مفهوم النظام الدولي، حيث عرفه جوزيف فرانكل بأنه: " مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بشيء من الانتظام ".(3)

وفي تعريف آخر لمفهوم النظام الدولي لكل من ريمون ارون وستانلي هوفمان في تعريفهما للنسق الدولي بأنه مجموعة العلاقات التي تنعقد بين مجموعة معينة من وحدات سياسية في زمن معين بكم وانتظام كافيين لتصوير كيان كلي لتلك العلاقات(1) Structure

كما عرف ماكلياند النظام الدولي هو " بطبيعة متعدد الأبعاد Multi-Dimensional فالدول ترتبط مع بعضها بمجموعة ضخمة جدا من العلاقات على مختلف المستويات الرسمية والغير رسمية، وهذه العلاقات تتفاعل في إطار ما يسمى بالحاجة والاستجابة Demend - Response وهو ما يعني بعبارة أخرى تداعي التفاعلات الدولية في مساق الأفعال وردود الأفعال ". (2)

هذا وعرف موريس ايسن النظام الدولي بأنه يمثل أنماطا من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي توجد خلال وقت محدد. (3)

نجد من خلال المفاهيم السابق ذكرها أن مفهوم النظام الدولي مرتكز على مجموعة دول يسود بينها علاقات تتفاعل مع بعضها البعض، وفق المستجدات، ويتغير نمط هذه العلاقات حسب ما يفرضه طبيعة هذا النظام على الوحدات السياسية (الدول).

التعريف الإجرائي لمفهوم النظام الدولي:

يمكن تعريفه بأنه عبارة عن دول تتفاعل فيما بينها بعلاقات (العلاقات رسمية أو غير رسمية)، والتأقلم وفق متغيرات الفعل الصادر (الفعل ورد الفعل) عن هذه الدولة في بيئة هذا النظام، في فترة زمنية معينة، نستدل من تلك التعريفات أن النظام الدولي في حركة وديمومة مستمرة، يحتوي النظام الدولي على نظم فرعية مثل المنظمات والشركات المتعددة الجنسية التي ترتبط في تفاعلات داخل بنية النظام الدولي.

أذن يمكن تقسيم مفهوم النظام إلى ثلاث مرتكزات وهي:

- 1 - النظام الدولي نسق من التفاعلات تحدث بين الوحدات السياسية (الدول).
- 2 - قدرة هذا النظام على التأقلم والاستجابة للبيئة التي يعيش فيها.
- 3 - النظام لديه بنية هيكلية تشمل نظم فرعية غير الدول مثل (الشركات

المتعددة الجنسية، منظمات بنوعها الإقليمية والدولية).

هناك مفهوم بما يعرف بالنظام الدولي الجديد New International Order والمقصود به نمط جديد للعلاقات السياسية الدولية، تم في إطاره تحديد دور إحدى القوى العظمى نتيجة لانهايار ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي وهيمنة أو زعامة القوى العظمى الأخرى، متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، على النظام الدولي المعاصر، لا سيما في المجالات السياسية والعسكرية والثقافية (1).

أن هذا المفهوم لا يختلف عن مفهوم أحادي القطبية الدولية كونه يعطى للولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على النظام الدولي، وأن هذا المفهوم فيه قصور من الناحية النظرية إذا ما تم تحليله وخصوصا أن بيئة النظام الدولي في ديمومة وتغير مستمر وفقا للتفاعلات المتجددة على الساحة الدولية.

فرضيات الدراسة Research Hypothesis

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية وتتمثل فيما يلي:

هناك علاقة ارتباطية بين طبيعة النظام الدولي وأثر ذلك على التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، كما يتمخض عن الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية تتمثل فيما يلي:

إن التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية مرتبط بأبعاد اقتصادية.

كلما زاد ارتباط الدول الإفريقية بالدول الأوروبية المستعمرة (سابقا) أثر ذلك بشكل عكسي أمام النفوذ الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية.

كلما كان هناك استقرار في العلاقات الأمريكية - الصينية أثر ذلك بشكل عكسي على التنافس في القارة الإفريقية.

متغيرات الدراسة Variables of Research

من خلال عنوان الدراسة وتساؤلاتها وبالتالي الفرضيات سאלفة الذكر، يظهر كل من المتغير المستقل والمتغير التابع. وعلى النحو التالي:

المتغير المستقل: النظام الدولي.

المتغير التابع: التنافس الدولي.

Boundary of Research حدود الدراسة

تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1991-2010، وجاء اختيار هذه الفترة لتكون موضعا للدراسة لعدة اعتبارات من أبرزها أن بداية هذه الفترة تعتبر حقبة جديدة في بنية النظام الدولي وانهيار الاتحاد السوفيتي سابقا ونهاية الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية وبروز نظام أحادي القطبية، كما إن السنوات الواقعة ما بين حدود هذه الفترة الزمنية موضع الدراسة شهدت تحولات وأحداث هامة وظهور مفاهيم مثل (العولمة والإرهاب والنظام الدولي الجديد)، كما تسعى الدراسة من خلال هذه الفترة معرفة دور الدول ألساعده وأبرزها جمهورية الصين الشعبية في ظل بروز قوتها الاقتصادية خلال مطلع التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، ودراسة انعكاساتها على التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية. كما أنها سوف تتطرق هذه الدراسة إلى الجوانب السياسية والاقتصادية.

The Control Period الفترة الضابطة

لقد تم تحديد الفترة الضابطة في هذا البحث وهي من عام 1985 - 1990 وذلك لقياس مدى التغير الحاصل ومعرفة أوجه الاختلاف خصوصا أن هذه الفترة الزمنية كانت في اجواء مرحلة الحرب الباردة، ووجود نظام ثنائي القطبية الدولية، وبالتالي تحليل التغيرات التي حدثت ما قبل فترة الدراسة. لمعرفة أبعاد التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية في تلك المرحلة بالتزامن مع فترة حدود الدراسة، ورصد ملامح التنافس الدولي في القارة

Methodology of Research منهجية الدراسة

بناء على التساؤلات والفرضيات التي طرحتها الدراسة، وكون الدراسة تتناول التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية - لذا فإن المنهج الملائم - منهج الواقعية الجديدة وفق منظور كينث والتز Kenneth Waltz.

سيتم التركيز وفق رؤية والتز على ثلاثة مرتكزات أساسية وهي:

أولاً: الواقعية الهيكلية والفوضى الدولية

" لقد تحدث كينث والتز عن السياسة الدولية بأنها جسم مرقع بأجزاء من الحكومات، وخليط من عناصر ممزوجة من المنظمات الحكومية وفوق القومية (عالمية، إقليمية) بالإضافة إلى التحالفات والشركات المتعددة الجنسية وشبكات التجارة الدولية. لقد ربط والتز النظام السياسي الدولي بما يجري فيها من الفوضى وهل هي عالية أو منخفضة وليس حول وجوده أو عدم وجوده.

المقصود بالفوضى ((Anarchy حسب الواقعية الجديدة هو غياب السلطة أي لا يوجد سلطة فوق سلطة الدولة بمعنى انه لا يوجد من يضمن القانون والنظام وتوزيع الوظائف بين الدول والتعاون فيما بينها.

كما أن الوحدات التي تعيش في حالة فوضى تعتمد على الوسائل والترتيبات التي تبنيها لنفسها لتحقيق أهدافها والحفاظ على أمنها، ملبية في ذلك مساعدة الذات (Self Help) وهذا مبدؤها في ظل النظام الفوضوي " (1).

ثانياً: الواقعية الهيكلية والنظام الدولي

" يقول كينث والتز بأن أي هيكل سياسي في أي مستوى للتحليل يتم الاستناد إليه في ثلاثة مرتكزات وهي:

تتعارض أحيانا مع المبادئ العامة للنظام بشكل عام. ووفق مقولة عدم التكافؤ في القوى وبالتالي تأثير يأتي من طرف واحد ومن ثم تحليل سلوك هذه الدول وفق تصور انه لا يوجد سلطة فوق سلطة الدولة، كأسلوب في تطبيقها لسياستهما (قطبي التنافس) الخارجية تجاه القارة الإفريقية وعلى أساس أن الدول الإفريقية دول صغرى.

وفي التطبيق العملي مثلا قياس مدى تأثير المساعدات الاقتصادية المرتبطة بشروط محددة في الدول الصغيرة، كوحدة تحليل وقياس، كما سيتم توظيف نظرية الاقتصاد الدولي من خلال الربط بين توجهات الدولة نحو قطاع محدد، فمثلا معرفة توجهات الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة علاقات مع دولة تمتلك البترول يجعلنا ندرك توجه هذه الدولة في هذا القطاع كنمط مشابه للشركات في الأسواق الاقتصادية كل شركة تختص بقطاع معين وتكون محط اهتمامها.

الدول الكبرى في البناء الفوضوي تبحث على اكبر قدر من المنفعة والاندفاع نحو تحقيق اكبر قدر من السيطرة على الوحدات السياسية الصغيرة والأقل قدرة في الوقوف أمامها، وبالتالي تستجيب الدول الصغيرة لرغبات هذه الدول الكبرى إما بالترغيب (المساعدات والمعونات) أو الترهيب (عقوبات وتهديد).

أما بالنسبة للشركات المتعددة الجنسية والمنظمات (الدولية والإقليمية) تلعب دور وسيط أو مساعد لرغبات وأهداف الدول الكبرى تجاه الدول الصغرى. فمثلا عقد اتفاقية بين الصين والاتحاد الإفريقي ككتلة يلبي مصلحة الصين بالدرجة الأولى. أيضا الشركات العالمية المرتبطة بالدولة الأم من مصلحتها أن تلعب هذه الدولة الكبرى في إقامة علاقات جيدة تجاه الدولة العاملة فيها، وعلى هذا الأساس سيتم تناول منهج الواقعية الجديدة في التحليل والقياس لهذه الدراسة.

الدراسات السابقة Review of Literature

هنالك العديد من الدراسات المنشورة التي ناقشت موضوع الدراسة، حيث تناولت ذلك من خلال دراسات متخصصة، أو جزئية تعرضت لها الدراسات من خلال تناول وضعية النظام الدولي خلال فترة ما بعد الحرب الباردة والتغيرات التي حدثت في مطلع التسعينيات وأثرها في التنافس الدولي، حيث تناولت التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية مستعرضة في ذلك الأبعاد والأساليب في قياس شدة التنافس في القارة الإفريقية، كما أوردت هذه الدراسات في شرح الأوضاع الإفريقية في تلك الفترة.

ويستعرض الباحث دراسات دولية وإقليمية، ذات علاقة مباشرة بالمشكلة البحثية، وهي في معظمها منشورة في مجلات محكمة، استخدم الدارسون فيها مناهج مختلفة منها المنهج التحليلي والوصفي، والمنهج الإحصائي و المنهج التاريخي، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات:

1- دراسة للباحث زوي تشونغ XU YI-CHONG بعنوان:

" China and the United States in Africa: Coming Conflict or (1) Commercial Coexistence ? ".

تطرقت هذه الدراسة في البحث عن الدوافع الذي أدت في التنافس الأمريكي - الصيني مستعرضة الجانب الاقتصادي في التحليل ومعدلات التبادل التجاري وأظهرت أن التنافس الأمريكي - الصيني يدور حول النفط والموارد الطبيعية والأسواق التجارية والنفوذ السياسي لكليهما وخلصت الدراسة بان هذا التنافس لن يأخذ محور المواجهة المباشرة أو الاصطدام بالآخر، لأن الأنشطة الاقتصادية التي يمارسوها تكمن ضمن دائرة منظومة الاقتصاد العالمي التي تحد من هذه المواجهة، كما وأظهرت الدراسة بأن الصين انتهجت مبدأ التعايش السلمي في إفريقيا عن طريق المساعدات الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية التي ارتكزت على علاقات طيبة في سبيل تحقيق حاجتها من الطاقة وتوسيع أنشطتها السياسية والاقتصادية.

وترى الدراسة بأن الصين تشكل اكبر منافس للولايات المتحدة الأمريكية، بسبب زيادة نفوذ الشركات النفطية الصينية مثل المؤسسة الوطنية الصينية النفطية والصين الوطنية للنفط البحري، وأضافت بأن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن تقطع الطريق على الصين وخصوصا في منطقة غرب إفريقيا من خلال مفاهيم محددة في أجندتها الخارجية مثل مفهوم الإرهاب في غطاء التدخل الأمريكي تجاه القارة الإفريقية، وتناولت الجوانب العسكرية الأمريكية في القارة.

كما خلصت الدراسة بأن الصين لها ثلاثة أهداف في توجهاتها نحو إفريقيا وهي:

- 1 - الحصول على الطاقة والموارد الطبيعية الأخرى.
- 2 - التوسع في الأسواق الاقتصادية.
- 3 - نقل صورة عن جمهورية الصين الشعبية كلاعب رئيسي في العالم، والعمل من اجل عالم متعدد الأقطاب.

2- دراسة لهورس كامبل HORACE CAMPBELL بعنوان: "China in Africa":

(1)Challenging US Global Hegemony "

بحثت الدراسة في الشراكة الإستراتيجية بين جمهورية الصين الشعبية والدول الإفريقية، منها منتدى التعاون الصيني - الإفريقي الذي جاء بمبادرة صينية بهدف تعزيز التعاون والصداقة بين الطرفين، ويحمل في مدلوله معاني كثيرة منها أن الصينيين اصدقاء لإفريقيا بعكس الدول الأوروبية الأخرى، وبالتالي زيادة الاستثمارات الصناعية والتبادل التجاري بينهما هذا الأمر زاد من حدة الصراع بالنسبة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية كأطراف منافسة للصين.

كما استعرضت هذه الدراسة مقومات قوة الصين الاقتصادية التي جعلتها

تتجه ليس فقط في إفريقيا بل في العالم اجمع، وهي: انخفاض الأجور وتكاليف الإنتاج في الصناعات المختلفة جعلت الصين تكتسح الأسواق العالمية بوجود سلع رخيصة. و بحثت عن أسباب توجه الصين نحو إفريقيا، وان الطلب المتزايد على المواد الخام والموارد الطبيعية وأهمها النفط زاد من وتيرة التنافس الأمريكي - الصيني في إفريقيا وخصوصا أن هذه الموارد مهمة في الصناعات المختلفة، وهذا ما سماه الكاتب في هذه الدراسة بحروب الموارد جعلت اطراف التنافس يبحثون عن بسط النفوذ في القارة الإفريقية.

في حين أوردت الدراسة الصورة العامة للولايات المتحدة الأمريكية في بنية النظام الدولي الجديد الذي قلل من هيبتها في العالم وخصوصا التدخل المباشر كما حدث في العراق، والذي أعطى صورة غير جيدة عنها للدول الإفريقية، على العكس من جمهورية الصين الشعبية التي دخلت إلى إفريقيا عبر المنتديات والمؤتمرات المشتركة مع الدول الإفريقية وبرغبة من اجل التنمية بالنسبة لأهدافها الظاهرة وان كان الهدف الذي ترمي له من اجل استغلال الموارد الطبيعية والبحث عن الأسواق الاقتصادية في باطن الأمر.

3- دراسة لحمدى عبد الرحمن بعنوان: " السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة ". (2)

تطرقت الدراسة في تحليل ورصد السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه إفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة، وإدراكها لأهمية القارة الإفريقية من نواحي عديدة مثل الموقع الاستراتيجي للقارة الإفريقية والثروات الطبيعية، كل هذه المقومات جاءت لتؤكد أهميتها في حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية في السابق لا تولي اهتمامها للقارة وكانت مرتكزاتها ايدلوجية مثل احتواء الشيوعية وحماية خطوط التجارة البحرية ونشر القيم الليبرالية، ولكن طبيعة النظام الدولي في مطلع التسعينيات وفي ظل العولمة العالمية غيرت هذه الوجهة نحو تحقيق أهداف اشمل تسعى من خلالها جعل إفريقيا ضمن منظومة الاندماج الإفريقي في الاقتصاد العالمي،

فمن خلال هذه المنظومة تستطيع الولايات المتحدة التغلغل.

ارتكزت هذه الدراسة على ثلاثة مجالات رئيسية تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها تحقيق أهدافها تجاه إفريقيا، وهي: المجال السياسي، والمجال الاقتصادي، والمجال الأمني.

ففي المجال السياسي تناولت مواضيع الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، أنها في سعيها لتحقيق الديمقراطية تعمل على تشكيل نخب جديدة في إفريقيا موالية للغرب عموما والولايات المتحدة بشكل خاص.

أما المجال الاقتصادي فقد تناولت هذه الدراسة سبل تشجيع الدول الإفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية وفق نمط التنمية المستدامة مما يعمل على خلق فرص أفضل للتجارة والاستثمارات الأمريكية في القارة، أما المجال الأمني عملت الولايات المتحدة على تشكيل قوة تدخل إفريقية المعروفة باسم، لمواجهة الأزمات الإنسانية وحفظ السلام داخل القارة الإفريقية (ACRI)، تشرف الولايات المتحدة عليها وتمدها بالمعدات الأزمة والتدريب، الدول الإفريقية الداخلة فيها (السنغال، وأوغندا، ومالاوي، ومالي وغانا واثيوبيا).

ربطت الدراسة في أن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالقارة يأتي بشكل أساسي حول مصادر الطاقة، وأن نحو (15%) من البترول الذي تحتاجه يأتي من وسط وغرب إفريقيا، هذا يعني أن الولايات المتحدة سوف تركز على دول مثل أنجولا، ونيجيريا وتشاد وغينيا الاستوائية وهي دول ذات طابع مؤسسي هش وتتميز بعدم الاستقرار السياسي وغنية بالموارد الطبيعية.

4- دراسة لياسين العيوطي بعنوان: " إفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة ".

(1)

بحثت هذه الدراسة في أوضاع القارة الإفريقية فترة ما بعد الحرب الباردة حيث عقت على انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء نفوذه، وبالتالي انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في رسم خريطة القارة الإفريقية وخصوصا

تدخلاتها في نشر مفاهيم الديمقراطية واقتصاديات السوق العالمية ومواكبة النظام العالمي الجديد تجاه القارة الإفريقية، وأنها نجحت نوعا ما من تحقيق أهدافها على سبيل المثال جمهورية بنين انتهى حقبة الحكم العسكري الذي استمر ثماني عشر سنة في مارس 1991 تم عزل الجنرال ماثيو كيريكو، وهو أول رئيس إفريقي يعزله الاقتراع العام بين الناخبين في تلك الدولة الإفريقية، هذا وتوالت التغيرات على الدول الإفريقية الأخرى في نظام يسمح بالتعددية مستجيبة لمتطلبات التغيير ومتماشية مع الرؤية الأمريكية، والسبب في تركيزها على اقتصاد السوق الحرة والديمقراطية هو أن السوق يعتمد على تقليص سيطرة الحكومة إلى درجة تفقد فيها القدرة على فرض الضوابط والروابط الغير مناسبة للحرية الاقتصادية وبالتالي تبرز الرأسمالية التي تدعمها الديمقراطية التي تسمح بامتلاك الأفراد.

يضيف الباحث بأن الأوضاع في القارة الإفريقية أخذت بالتفاعل مع معالم النظام الدولي الجديد وأنها بدأت بالتححرر من نمطية النسق القديم ودخلت في نسق دولي متميز باحدي القطبية، بشكل لا إرادي كونها تعاني من أزمات عديدة منها الفقر والصراعات الأهلية والمديونية وغيرها من المشاكل التي تعاني منها القارة وهي بحاجة إلى الدعم للنهوض ومواكبة التطورات على الساحة الدولية.

5- دراسة لأحمد طه محمد بعنوان: " قضايا إفريقيا والنظام العالمي الجديد ".

(1)

أظهرت هذه الدراسة أن إفريقيا أصبحت أكثر استقرارا في ظل النظام العالمي الجديد حيث أنها خلت من التصعيد تجاه إثارة التنافس الدولي المتمثل بالصراع ما بين المنظومة الشيوعية والرأسمالية التي سعت على الدوام في استقطاب الدول إلى جانبها، وان إفريقيا في ظل النظام الجديد أصبحت على مفترق طرق في تقرير مصيرها، أن وجود روابط بين إفريقيا والدول الاستعمارية الأوروبية سابقا شكل عائقا أمام الولايات المتحدة الأمريكية في

إقامة علاقات مع الدول الإفريقية ولكن التغيرات الثورية في العلاقات السياسية بين أوروبا وإفريقيا هذا التراجع فتح المجال لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصاً أنها منسجمة مع مواقف الدول الإفريقية في القضايا المختلفة والمعرضة في هيئة الأمم المتحدة مثل موقفها بالتنديد تجاه التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا.

هذا ورصدت أهمية القارة الإفريقية من حيث عدد الدول والتي تشكل ثلث مجموع عضوية الأمم المتحدة وبالتالي فهي تشكل تأثير في التصويت لإغراض صنع القرار في الجمعية العامة، كما وسلطت الضوء على مقومات إفريقيا من ناحية احتوائها للموارد الطبيعية الهامة مثل البترول الخام التي تحضي بالاهتمام من قبل الدول الكبرى، إضافة للعاملين السابقين تضاف أهمية الموقع الاستراتيجي للقارة ومرور خطوط الإمداد البحرية من قبلها.

في حين أبرزت هذه الدراسة ارتباط المساعدات الأمريكية بالدول الأكثر أهمية في مسألة معيار الاختيار فمثلاً نجد الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة في نيجيريا، وكينيا وكوت ديفوار ثم زائير، بسبب الأداء الاقتصادي وتوفر مصادر الطاقة فيها، وفي جانب آخر انفردت الدراسة في الحديث عن الدور الفرنسي على تأكيد نظرية التبعية من خلال الرابطة الفرنكونية وانقياد الدول المستعمرة لها سابقاً والمتحدثة باللغة الفرنسية، وعدد الدول الإفريقية المنظمة فيها 18 دولة إفريقية، وبالتالي لها روابط مع فرنسا ومن خلالها تعزز دورها في التأثير عليها.

وفي محور آخر تناولت الدراسة الدور الصيني في إفريقيا، وأن أداتها الرئيسية من خلال المساعدات الاقتصادية لممارسة السياسة الخارجية الصينية في دعم العلاقات مع إفريقيا، وأن المعونات غير مرتبطة بشروط بعكس الولايات المتحدة الأمريكية المرتبطة بأسس ومعايير محددة، تميز جمهورية الصين الشعبية يجعلها في تقديم نفسها كنموذج هدفه المساعدة في تنمية الدول الفقيرة، هذا الأمر له أهداف على المدى البعيد.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تبين أنها تطرقت إلى الجوانب السياسية والاقتصادية، للولايات المتحدة الأمريكية والصين تجاه القارة الإفريقية وفق طبيعة النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة وكان أغلبها مرتبط في طبيعة النظام الدولي السابق ما قبل حدود الدراسة الزمنية وفق تحليل موضوعي، دون الربط بشكل أساسي لموضوع الدراسة المرد بحثها، لقد أعطت الدراسات السابقة ملامح طبيعة التنافس الدولي في القارة الإفريقية، ولكنها في الأغلب ما زالت تربطها ببنية النظام الدولي ما قبل الحرب الباردة.

سوف تسعى هذه الدراسة في تغطية الجوانب الدافعة لهذا التنافس والتطرق إلى أدوات السياسة الخارجية كنمط تحليلي مغاير، تهدف إلى تحليل سلوك هذه الدول في الاندفاع نحو القارة الإفريقية، وإن الأمر بحاجة لمعرفة المسببات التي أدت لهذا التنافس من خلال قياس مستوى التغلغل داخل القارة الإفريقية في ظل نسق دولي جديد بالتزامن مع الفترة الزمنية للدراسة وهي 1991-2010، وبالتالي الوقوف على حقائق ونتائج جديدة تخدم الباحثين في معرفة الصورة الواقعية تجاه التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية.

الفصل الأول النظام الدولي وأثره على التنافس الدولي

سيتم التطرق في الفصل الأول إلى محددين رئيسيين في هذه الدراسة وهما: النظام الدولي وتنافس القوى الدولية، وينبثق عن التنافس الدولي محدد فرعي بحيث يتضمن القارة الإفريقية تم وضع هذا المحدد في محتوى مبحث التنافس وذلك بسبب أنها تكمن ضمن منظومة التنافس كما تناولتها في الإطار النظري، أما بالنسبة لأطراف التنافس أي الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية سيتم التطرق إليهم في الفصل الثاني من هذه الدراسة، وبالتالي تكمن الفكرة الرئيسية من وراء ذلك هو استعراض العناصر الأساسية المؤثرة في التنافس الدولي من خلال تناول النظام الدولي، وذلك لفحص وضعية النسق الدولي وربطها بالتنافس هذا لا يعني الإثبات الذي قد يحتمل النفي، وذلك قبل التطرق إلى الفصل الثاني للدراسة ومحاولة الربط ضمن منظومة تسعى من خلالها إيجاد علاقة بين النظام الدولي من جانب وأثره على التنافس الدولي من جانب آخر، والذي سوف يتم تناوله في المبحث الثالث من هذا الفصل.

المبحث الأول: النظام الدولي

قبل التطرق إلى تعريف النظام الدولي وتحديد مكوناته وملامح النظام بشكل عام، لابد هنا من التمييز الذي يخلط به العديد من الباحثين السياسيين وهو ضرورة التفرقة بين المفهومين المختلفين للنظام الدولي:

المفهوم الأول: يعبر عنه مصطلح (International System) وهو يعني وجود نسق معين من التفاعلات بين الفاعلين الدوليين على مستوى العالم ككل ويقوم تحليل النظام الدولي بهذا المعنى انطلاقاً من تحليل شبكة التفاعلات

الناجمة عن احتكاك هؤلاء الفاعلين.

والتميز عنها بالاختلاف عن التعريف الآخر للنظام يتمثل بمصطلح (International Order)

وهو يعني وجود نمط معين من القيم وقواعد السلوك التي تحكم التفاعلات بين وحدات النظام، ويقوم تحليل النظام الدولي بهذا المعنى انطلاقاً من تحليل قيم وقواعد السلوك التي تنتجها أطراف النظام بغية التعرف على نمط القيم وقواعد السلوك السائدة. (1)

هنا التركيز في هذا المفهوم قائم على القيم وقواعد السلوك للوحدات الداخلة في النظام والتي لها انعكاسات تجري ضمن التفاعلات وهذا المفهوم أعمق من المفهوم الأول كونه يهتم بالقيم وسلوك الفاعلين داخل النظام. والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. وهذا ما ذهب إليه مورتن كابلان Kaplan Morton في تعريفه للنظام الدولي بأنه " مجموعة المتغيرات المترابطة فيما بينها إلى درجة كبيرة ومتغيرة في نفس الوقت مع بيئاتها كما إن بينها مجموعه من العلاقات الداخلية تميزها عن مجموع المتغيرات الخارجية ". (2)

وفي ضوء هذا التعريف لمفهوم النظام الدولي (International Order) يفترض وجود مجموعة من القواعد المنظمة أو الأنماط السلوكية التي تتحقق - من خلال التزام أعضاء الجماعة الدولية بها - الصورة أو الحالة المثلى للعلاقات الدولية.

كما تشير إشكالية التعريف بالنظام السياسي الدولي الوقوف على ماهية النظام ومضمونه والية عمله والعناصر الفاعلة فيه التي يكتسب من خلالها هويته وتوصيفه بوصفه نظاماً دولياً، في حين انه يتطلب تحليل السياسة الدولية فهم النظام السياسي الدولي وكيفية تأثير إجراءات دولة ما على غيرها من الدول. فجميع التفاعلات بين الدول ذات التأثير على توزيع الموارد الاقتصادية والنفوذ السياسي والأمن القومي تقع في نطاق هذا النوع من مستويات

1- نظام توازن القوى: هنا المقصود به أن النظام الدولي اجتماعي واللاعبين في ظل هذا النظام هم الدول، كما يضيف شرط آخر وهو أن لا يقل عدد هذه الدول عن خمس لاعبين على الأقل وذلك حتى يتمكن النظام على أداء وظيفته بفعالية.

2- نظام ثنائي القطبية المرنة: وفي هذا النظام يبرز فيه لاعبون من قوى كبرى في النظام الدولي، وهذه القوى الكبرى يمكن أن تكون لاعبي كتل مثل حلف الناتو وحلف

وارسو، وحتى وجود لاعبين عالميين مثل الأمم المتحدة مع احتمالية الازدواجية بمعنى اللاعبين في الكتل منطوية في الكتلة العالمية.

3- نظام ثنائي القطبية الصلب: ويختلف هذا النظام عن سابقه بكونه أن الدول المنتمة لكتلة لا تستطيع أن تنتمي للكتلة الأخرى وفي هذا النظام يتجه إلى الاستقرار ولا يوجد هناك دور معتدل، وبالتالي فإنه يعكس درجة عالية من التوازن بمعنى آخر كتلة مقابل كتلة.

4- النظام العالمي: وفي هذا النظام يكون الانتماء في الأساس للنظام الدولي وكنتيجة للدور الذي يقوم فيه الممثل العالمي في نظام ثنائي القطبية المرنة، وهنا النظام العالمي ممكن أن يكون متماسك ومندمج بناء على مدى قناعة الأطراف الداخلة وتقديمهم التسهيلات اللازمة في عمله ضمن هذا النظام وبعيدا عن الانتماءات الإقليمية والفرعية.

5- النظام الهرمي: يعتبر النظام الهرمي نسخة من النظام العالمي غير أنه يختلف عنه بوجود قناعة نحو إقامة نظام دولي أكثر اندماجا وتماسكا، وأن الاندماجية في النظام الهرمي تجعله أكثر استقرارا كونه يجعل من الانسحاب أمرا يحمل عواقب كبيرة على الطرف المنسحب، كما أنه من المحتمل أن يكون هذا النظام استبداديا في حال فرض كتلة قوية إرادتها على رغبة اللاعبين الوطنيين.

6- نظام الوحدة المعارضة: ويمكن تشبيهها بالردع ويقصد بهذا النظام أن الدول الصغرى تمتلك الأسلحة النووية أسوة بالقوى الكبرى، وبالتالي قدرتها على القيام بالضربة الأولى على غيرها من الدول، والنتيجة استقرار النظام كون الافتراض هنا قائم على أساس أن جميع الدول النووية لديها القدرة على الانتقام، ناهيك إذا ما دخلت هذه الدول في أحلاف فأن احتمال حدوث حرب نووية أمر غير وارد.

هذه النماذج الستة التي وضعها مورتن كابلان في سعيه لتحديد أنماط التفاعل للنظام الدولي، ويلاحظ أنها تتطور من شكل لآخر ومتعلقة بمظاهر الانتظام معتمدا على اللاعبين وسلوكهم في تشكيل النظام.

في حين تناول كينث والتز Kenneth Waltz في نظرية لتحليل النظام الدولي مستندا للنظريات الاقتصادية والتي بحثت عن وسائل فهم السوق محاولا الربط بينهما، وعلى اعتبار أن فهم بنية النظام هو الأساس في التحليل، لأنها الإطار الذي يتحرك فيه الفاعلون، في حين أنه لا يمكن اختزال البنية إلى مجموع الفاعلين فيها ولا إلى خصائصهم كما ذهب إليه مورتن كابلان في تقسيمه للنظام الدولي.

أسس والتز نظريته على ثلاثة افتراضات أساسية تحدد بنية النظام الدولي وهي(1):

1 - النظر في المبادئ التي تحكم البنية: والتي وجد أن بنية النظام فوضوية ولا مركزية بمعنى آخر اللاعبون سلطتهم مطلقه ولا يوجد سلطة مركزية تحكم سلوكهم وبعبده عن النمط الهرمي.

المقصود بالنمط الهرمي وجود سلطة عليا تنظم العلاقات، وهذا الأمر غير موجود في النسق الدولي عند الواقعية الجديدة بشكل عام، وأن الاعتماد على قوة الدولة في النسق دون أي اعتبار آخر.

- هنا فيما يتعلق بخصائص الوحدات: لقد رأى أن البنية الفوضوية تتكون من وحدات سيادية ومنتساوية فيما بينها وظيفيا، وعلى اعتبار أن التباين الوظيفي ينشأ من الهرمية التي توزع الأدوار، وأما في حالة الفوضى واللامركزية القائمة فإن المساواة الوظيفية هي التي تنشأ. لقد اعتبر والتز المصلحة الأساسية للدولة هو أمنها، وأن التفاوت الوظيفي يرجع إلى صفات الدولة وحجمها وقوتها.

- التوزيع بين القدرات للدول: هنا ميز والتز بين القدرات التي يتمتع بها الوحدات داخل النظام، وبين توزيعها والتي هي خاصية البنية. وهنا أكد والتز على أن المهم هو معرفة توزيع القدرات بين الوحدات في النظام، أي معرفة القوة النسبية لكل دولة مقابل غيرها من الدول، ويشير إلى القدر الذي تتواجد فيه إمكانيات القوة المادية خصوصا الاقتصادية والعسكرية في النظام. ولأن هذا العنصر يتفاوت، فإنه العنصر الذي يفسر التنوع في السلوك الدولي داخل النسق.

هذه الأمور الثلاثة تشكل أساس بنية النظام الدولي عند والتز وأن أي تغيير فيها يؤدي إلى تغيير البنية، وأن كان على اعتبار أن الفوضى تسود كما ورد في النقطة الأولى ومرتبطة بقدرة الوحدات في المساواة الوظيفية بمعنى الوحدات أهدافها تقريبا مشتركة كما ورد في النقطة الثانية، لكن قدرة الوحدات والتفاوت في قوتها هو الأساس لتفاعلها في النظام، هذا يعني أن الدول ستتجه نحو الحصول على القوة التي تحقق من خلالها الاستقرار.

وبالتالي فإن الرؤية الواقعية الجديدة ترى أن بنية النظام الدولي مكون من:

إطار فوضوي غير هرمي تتفاعل ضمنه + توزيع قوى مادية + وحدات متشابهة وظيفيا.

ووفقا ل والتز يتكون النظام من الهيكل والوحدات المتفاعلة والهيكل هو ذلك الجزء الأساسي من النظام الذي يتيح إمكانية التفكير في النظام ككل، ولذلك يجب أن يتم تعريف الهيكل من خلال ترتيب وتنظيم أجزائه، لان التغييرات الحاصلة في الأجزاء تؤدي إلى تغييرات في الهيكل، أي أن الهيكل والأجزاء مرتبطان ومتعلقان ولكنهما غير متماثلين إذ أن الهيكل ليس شيئا ملموسا نراه ونتحسسه بل هو شيء مجرد لا يمكن تعريفه من خلال إحصاء الأجزاء المادية في النظام أو من خلال مبادئ ذلك الترتيب. (1)

إن الهيكل يفرض مجموعة من الظروف المقيدة للوحدات، فيؤثر في السلوك عن طريق مكافأة بعض أنواع السلوك ومعاقبة أنواع أخرى، ومن خلال المنافسة بينهم، يوجه الهيكل سلوكهم في النظام.

و يجد والتز أن القوة الفاعلة في البنية الدولية هي القوى العظمى والذي يحدد نوع البنية هو عددها، بمعنى آخر كلما قل عدد الأقطاب كلما استقر النظام الدولي، في الوقت نفسه يرى أن القطبية الواحدة غير مستقرة لأنها تزيد من قلق الدول الأخرى وأن الحالة الأمثل لبنية النظام الدولي هو التوازن القائم على الثنائية القطبية لأنها تحقق الاستقرار في البنية. بعكس ما تناوله كارل دويتش Deutsch Karl في اعتبار أن نظام التعددية القطبية يخفف من النزاعات والحروب أكثر من نظام الثنائية القطبية وأن فكرة الزيادة في عدد الأقطاب داخل النظام تعمل على تقليل فرص نشوب الحرب، أي يؤدي إلى زيادة الاستقرار. (2)

أذن هنا اتجاهاً في تحديد بنية النظام الدولي من خلال عدد الأقطاب داخل البنية على النحو الآتي:

الاتجاه الأول: يجد أن الاتزان والاستقرار في النظام الدولي نابع من قلتها. أي كلما قل عدد الأقطاب، أدى ذلك إلى الاستقرار في النظام (العلاقة عكسية).

الاتجاه الثاني: هذا الاتجاه على العكس والعلاقة طردية ومفادها في أنه كلما

زاد عدد الأقطاب أدى ذلك إلى تحقيق الاستقرار.

العديد من تناول مفهوم النظام بعيدا عما قال عنه والتز للنظام الدولي، وقد تم تناول النظام بصفة (Order) بكونها حالة من التوافق والانضباط تتسم بخلوها من الفوضى أو الاضطرابات، وذلك بعامل الالتزام بالقانون واحترام السلطة. كما أشرت عنه في بداية المبحث.

طبعاً هنالك من يفضل استعمال النسق الدولي بدلا من النظام الدولي، كي لا يتحدث عن نظام محدد في قواعده وعلاقاته وهذا صعب في مضمار العلاقات الدولية، وسواء تم الحديث عن نسق دولي أو نظام دولي فإنه ينطوي على انتظام واقعي لمجموعة من القوى الدولية وهي الدول، ومنظمات دولية وإقليمية، وشركات متعددة الجنسية.

وغيرها من القوى المؤثرة في النظام.(1) مع وجود تحفظ حول الفاعلين من غير الدول والذي سوف يتم التطرق لها في تحديد مكونات النظام الدولي.

وعلى اعتبار أن النسق قائم على أساس القوة هي العامل الرئيسي أو الجوهرى المحدد للعلاقات والتفاعلات في إطار الأنساق، بعكس مفهوم النظام الذي يعتبره البعض بأنه فكرة نمطية مثالية ذات طبيعة قانونية، تفترض وجود المساواة في الخضوع لأحكام القواعد التنظيمية، وعلى أساس فكرة النظام بحاجة إلى وجود سلطة تفرض إرادتها على الآخرين. ولكن سواء تم استخدام مصطلح النسق أو النظام فالمدلول واحد ويأتي بشكل ذاتي ومقصود بمعنى أن التفاوت في القدرات يكون بشكل آني ويحقق الانتظام والمحدد هنا القواعد السلوكية التي تصدر عن الفاعلون داخل النظام.

فالنسق الدولي يقوم على مجموعة من الدول المتدرجة من حيث القوة، والتي تتباين أدوارها وقدراتها على التأثير في علاقات القوة في النسق الدولي تبعا لتباين قواها. فثمة قوى قطبية قادرة على تقرير صورة النسق العالمي كله، وثمة قوى كبرى لها وزنها في علاقات القوة في النسق دون أن تكون قادرة

على قيادتها وثمة قوى كبرى لها وزنها في علاقات القوة في النسق دون أن تكون قادرة على قيادتها، وثمة قوى أخرى ضعيفة يتقرر مصيرها تبعاً للحالة التي عليها توازن القوى القطبية، ويعرف هذا التدرج في قوى أعضاء النسق الدولي بهيراركية النسق الدولي.(2)

المقصود هنا بهيراركية النسق هي قواعد العلاقة والتوازن وتسمى النسق التدريجي الهيراركي Herarchical system. بمعنى آخر قوة الأعضاء في النسق ومدى تأثيرها في التفاعلات، فهي بطبيعة الأمر مختلفة بحسب قوة كل عضو، ففي كل نسق سائد ثمة قوى مختلفة في حجمها وإمكاناتها وتأثيراتها في النسق ذاته أو في باقي أعضاء النسق، فهناك دولاً تؤثر في تسيير النسق الدولي كالولايات المتحدة الأمريكية في العقد الأخير من القرن العشرين وما تلاه، وهناك دول قوية لكنها غير قادرة على ممارسة أشكال تأثيرية في النظام كفرنسا واليابان في نفس الحقبة، وهناك دولاً تتمتع بقدرات معينة تتذبذب بين علاقات الأقطاب الأخرى وهناك دولاً ضعيفة تنتظر تقرير مصيرها ووضعها في النسق وفقاً لتوازن القوى بين الأقطاب في النسق الدولي، كالدول العربية على سبيل المثال، وبالتالي يسمى هذا النمط من التحليل بأنه تدرج القوى بالنسق الدولي.

لأبد هنا التطرق إلى مكونات النظام الدولي، وهل النظام الدولي مقتصر على الدول كفاعلة في هذا النظام، أم أن هنالك فاعلين غير الدول؟ وما هي طبيعة التفاعلات داخل النظام الدولي؟

وهل هنالك عوامل معينة لها دور في التأثير على طبيعة النظام الدولي؟ وما هي معايير تحديد النسق الدولي؟ وهذا ما سوف يتم الإجابة عنه ضمن المبحث عن إجابات للتساؤلات السابقة في محاولة إيجاد تحديد معالم النظام الدولي بشكل عام.

أولاً: مكونات النظام الدولي

الشركات المتعددة الجنسية تخضع لإرادة الدولة الأم وكونها فاقدة السيادة وغير متحركة في أمورها وعدم تمكنها من اتخاذ القرارات بصورة ذاتية دون الرجوع إلى المتنفذين فيها.

والطرف الآخر الذي اعتبروه فاعل في النظام الدولي هو المنظمات في مختلف أشكالها ومجالاتها، فمثلا المنظمات الدولية يعرفها مارسيل بأنها " جمعية من الدول، أقيمت باتفاق بين أعضائها، وتتمتع بجهاز دائم من الهيئات المكلفة بالعمل على تحقيق الأهداف والمصلحة المشتركة بواسطة التعاون بينهم. (3)

على الرغم من كثرة المنظمات الدولية في التفاعلات الإقليمية والعالمية إلا أنها ما زالت قاصرة في التأثير لأسباب عديدة أهمها: (1)

1 - استخدام بعض الدول إلى استثمار المنظمات الدولية التي تنتمي إليها من أجل تأمين مجموعة من المصالح، مثل إضفاء سمة الشرعية على بعض السياسات التي تنطلق منها إحدى الدول أو مجموعة منها، ولا سيما تلك التي تجد معارضة من قبل غيرها.

2 - أن الدول صارت تتطلع في أغلب الأحيان إلى استثمار المنظمات الدولية كأداة للتأثير الجماعي، والمساومة من أجل دفعها إلى تبني سياسات داعمة لمصالح هذه الدول.

3 - أن المنظمات الدولية تتيح للدول الأعضاء إمكانية استخدامها كأداة للتخلص من تحمل عبء مسؤوليات والتزامات محددة لا ترغب بها. والتي هي متعلقة بقدرة المنظمة في إصدار قرارات تتطلب إجماع الدول الأعضاء وبالتالي صعوبة تطبيقها.

4 - إمكانية استخدام المنظمات الدولية لأغراض كسب الرأي العام الدولي والعالمي، وذلك مثلا من خلال التنديد بسلوك دولة أخرى غير صديقة، أو عبر الدعوة إلى إتباع أنماط سلوكية معينة تتماشى مع مصالح إحدى الدول أو مجموعة منها من قبل هذه المنظمة الدولية.

وإضافة لما سبق أن المنظمات الدولية أنشئت من قبل الدول وأنها لا تدوم إلا عن طريق معاهدة دولية، وبالتالي تشكل الوسيلة لثبات ولادتها، أي أن وجود المنظمة ودورها مرتبط بالدول المنشئة لها. (2)

وبالنهاية سواء كانت الشركات المتعددة الجنسية أو المنظمات الدولية لها دور في التأثير ولكن دورها محدود، ومرتبطة بسيطرة ونفوذ الدول الكبرى في التأثير عليها، مع الاعتراف بوجودها كفاعلين دوليين داخل النسق.

هنالك من توسع في مفهوم النظام الدولي لتشمل الأنظمة الفرعية (Sub-Systems)، وتعني انضمام الدول في تكتلات على أساس إقليمي تتحدد خصائصها على أساس إقليمي على نحو منسق، وتسود بينها تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية التي تحدث بين وحدات متقاربة جغرافيا تربطها أهداف ومصالح مشتركة، كنظام الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي. وغيرها من الأنظمة الفرعية.

ولكن ما يجب التركيز عليه هو النظام الدولي وليس الأنظمة الفرعية الأخرى، وبالتالي تسليط الضوء يكمن على التفاعلات و العلاقات الدولية التي تحدث في النسق الدولي وما ينتج عنها من أفعال وردود الأفعال.

يرى ريتشارد روزيكرانس Richard Rosecrance أن النظام يتكون من أربعة عناصر رئيسية وهي:

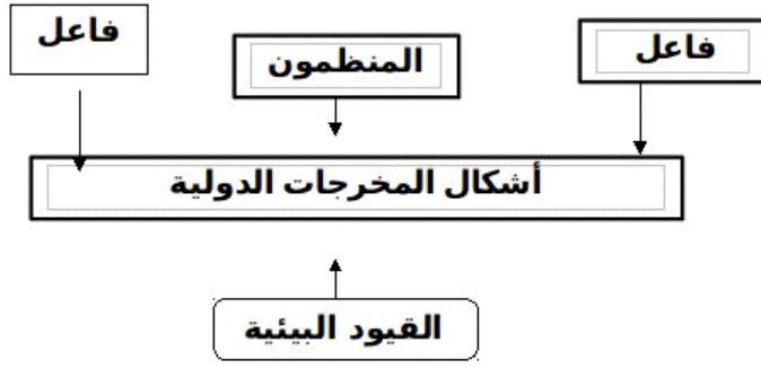
1- المدخلات والتي تتمثل في الفاعلين.

2- المنظّمون.

3- القيود البيئية.

4- المخرجات (أي شكل النظام الدولي).

ويمكن تمثيلها بالشكل التالي:



الشكل رقم (1)

وفي تفسير الشكل السابق يتمثل الفاعلون لديه في الدول سواء كانت ثورية وهي تلك التي تتحكم في موارد ذات أهمية كبرى وتسيطر عليها صفوة لا تشعر بالأمن، ومن ثم تسعى إلى تغيير في النظام الدولي القائم، أو محافظة وهي تلك التي تتحكم في موارد هامة وتسيطر عليها صفوة تشعر بالأمن، من ثم تسعى إلى الحفاظ على النظام القائم.

أما المنظمون فهم المنظمات والمجالس الدولية التي تقف في وجه أية محاولة لإثارة الاضطراب في النظام الدولي القائم، ويجد روزيكرانس أن عدم الاستقرار الدولي مبعثه التوتر وعدم الأمن الداخلي.

والمحدد الأخير هو القيود البيئية أو ما يعرف بالوسط الدولي وتشتمل كافة التعاملات والعوامل المحددة والتي تحتم على النظام من خلال وحداته التفاعل معها والتكيف مع ظروفها.

وبالتالي ينتج عن هذه العملية شكل النظام الدولي، وبناء على المعطيات والتفاعلات التي تجري بين الفاعلين لصقل طبيعة النظام الدولي. لاحظ هنا أنه لم يقتصر النظام الدولي على الدول بل أضاف المنظمات والهيئات الدولية وأعطاه دور في عملية الحفاظ على الاستقرار داخل النظام الدولي.

ثانياً: تفاعلات النظام الدولي

أن العناصر المكونة للنسق تتفاعل فيما بينها بحيث أن العلاقات التي تجري

داخل النظام تتبادل التأثير فيما بينها بفكرة الفعل ورد الفعل، وهي ليست سكونية بل متفاعلة وهذا ما عبر عنه ماكلياند في تعريفه للنظام الدولي بأنه " بطبيعة متعددة الأبعاد Multi-Dimensional فالدول ترتبط مع بعضها بمجموعة ضخمة جدا من العلاقات على مختلف المستويات الرسمية والغير رسمية، وهذه العلاقات تتفاعل في إطار ما يسمى بالحاجة والاستجابة - Demend وهو ما يعني بعبارة أخرى تداعي التفاعلات الدولية في مساق Response الأفعال وردود الأفعال.(1) وكما عرف النظام الدولي ديفيد أستون بأنه " مجموعة من الأجزاء المتفاعلة " (2) وهذا تعريف مبسط يظهر أن النظام يسوده نمط معين من التفاعلات.

يعتبر التفاعل خاصية جوهرية لدراسة النسق الدولي بوصفه نظام حركة كونه يمس أطار العلاقات الدولية وتتنظم فيه وحدات، System of Action، كيانية تدخل مع بعضها في عملية متصلة ومستمرة من التفاعلات تأخذ صيغة الفعل والاستجابة، ودليل واضح على أن النظام الدولي لا يعيش حالة ثبات وسكون بل على العكس وتعد صفته الأساسية الحركة والاستمرارية، التي يمكن الإشارة إلى أنها لا تخضع لأية مبادئ عامة، وإنما تشكل من خلال المصالح والقدرات الوطنية لمختلف أعضاء النسق.

وعلى اعتبار أن العلاقات الدولية التي تحدث بين الفاعلين بأنها سلسلة من المعاملات Transactions أو التفاعلات Interactions أو الروابط Linkages أو باعتبارها سلسلة من المنبهات والاستجابات Stimuli and Responses وتتخذ هذه التفاعلات عادة إحدى صورتين: تتمثل الأولى في التفاعلات الداخلية التي تتم في إطار النسق ذاته بين عناصره أو أعضائه، بينما الثانية في التفاعلات التي تتم بين النسق وبين بيئته. (3)

إن حتمية وجود التفاعل بين وحدات النظام الدولي تفرض فيما بينها نماذج سلوكية، وتدخل في أنماط متعددة من التفاعلات، لتحقيق أهدافها السياسية وتأمين متطلبات رفاهيتها الاقتصادية، وعملية التفاعل قد تأخذ شكلا تعاونيا

(سلوكا تعاونيا) يتمثل بالاتصالات والتعاملات التجارية والثقافية والنشاطات الاقتصادية والسياسية التعاونية.

وكل النشاطات التي تهدف إلى تعزيز اطر التعاون الدولي. (4)

وفي الجانب الآخر قد تأخذ عملية التفاعل بعدا تصارعيا (سلوكا تصارعيا) تجسده حالات عدة كالتوتر والتهديد باللجوء إلى العنف المنظم. وغيرها من أشكال التصارع. يظهر هنا من خلال الطرح السابق أن التفاعل بين الوحدات لها شكلين وهما:

1 - التعاون

2 - الصراع

كما أنه الذي يحدد شكل التفاعل بين الوحدات بما يسمى بقواعد العمل والمقصود بهذه القواعد السلوكية المنهج أو الطريقة التي Operating Rules يتفاعل بها أعضاء النسق مع بعضهم البعض، وبالتالي تحدد السلوك الذي يكفل تحقيق الاتزان للنسق الدولي والتي هي مرتبطة بشكل كبير بفكرة الفعل ورد الفعل.

إن التفاعلات التي تحدث بين أعضاء النسق، من المحتمل أن تؤدي إلى حالة من الاتزان Equilibrium، الأمر الذي يؤدي إلى انتظام العلاقات بين النسق في تلك الحالة، وتظهر في شكلين كالآتي:

- يتحقق التوازن من خلال التأثير المتبادل بين أعضاء النسق من خلال الفعل ورد الفعل على أية قضية أو موضوع يتطلب موقفا معينا، ورغم أنه من الممكن أن يبقى شكل

النسق كما هو دون تغيير، ويطلق على شكل النسق في هذه الحالة بالاتزان

الساكن، بمعنى أن الاتزان لا يغير في طبيعة وشكل النسق.

- ويتحقق التوازن أيضا عبر تغير هيكل النسق وصور توزيع القوة بين أعضائه، كأن يؤدي فعل معين إلى تغيير بنية النسق وهيكله ليعود التوازن مرة أخرى، ومثال ذلك أن يزداد أو ينقص عدد الأقطاب في النسق، وهذا يطلق عليه بالتوازن الحركي، ويظهر على سبيل المثال الانتقال من نمط التعددية القطبية إلى نمط الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية. أي أنها مرتبطة بتغير عدد القوى القطبية في النسق سواء بالزيادة أو النقصان.

عند دراسة تفاعلات النسق الدولي لابد الأخذ بعين الاعتبار إلى مفهوم الوظيفة والمقصود به الدور الذي يمارسه الفاعل الدولي والمتطلبات التي Fonction يلزم وجودها تحقيقا لبقاء أو استمرارية وتوازن النسق.

ويتم ذلك بالرجوع إلى تحديد العناصر (أعضاء النسق) التي ستقوم بأداء تلك الأدوار وتوفير هذه المتطلبات، مما يعكس الارتباط بين مفهومي البنية والوظيفة في إطار النسق، لا سيما أن العديد من الباحثين تطرق إلى مفهوم النظام الدولي من خلال تناولهم لأعضاء أو الفاعلون عبر ما يؤدونه من أدوار في إطار النسق لا باعتبارها كيانات.

أن التحليل الوظيفي لنسق ما يركز على دراسة الأثر الذي يحدثه (سلوك) الأعضاء على النسق باعتباره يمثل كلا متكاملا، أي دراسة الأدوار والوظائف التي يؤدونها في سبيل توفير المتطلبات اللازمة لتحقيق اتزان النسق وضمان استمراريته.

في حين حدد الأستاذ محمد بدوي النسق الدولي بأنه مجموعة من علاقات قوى في حالة اتزان أو مجموعة من عدد كاف من الوحدات السياسية بقوى متدرجة، يقدر انتظام علاقات القوى فيها تبعا لتوازن قواها القطبية. (1)

ويمكن أن نرجع كل نسق دولي إلى واقعين متكاملين هما:

1 - مجموعة من وحدات سياسية بقوى متدرجة يقود علاقات القوى فيها عدد صغير من القوى القطبية.

2 - تحقق الانتظام في المجموعة الدولية بتحقيق التوازن بين قواها القطبية.

غير أنه ليس بالضرورة وجود قطبين رئيسيين في النظام الدولي كما كان هو الحال بعد الحرب العالمية الثانية، ووجود أقطاب صغيرة تدرج تحتها، وكما أشرت سابقاً بأن النظام الدولي غير ثابت على نمط معين، بل هو في تغير مستمر والمعيار الرئيسي في تحديد البنية للنسق هو التفاوت المتدرج في القوى داخل النظام، بينما يتحقق التوازن والانتظام للقوى في النسق الدولي بشكل آلي تبعاً لقوة كل طرف في التأثير داخل النظام.

أن أولى الخصائص لأي نسق دولي تتمثل في أنه صورة واقعية لرابطة قوى، أي لرابطة من مجموعة قوى دولية بمعنى أنها تتكون من مجموعة من الدول كل واحدة منها على درجة كافية من القوى، تمكنها على الأقل من الاستمرار في الوجود، وهو أيضاً (رابطة قوى) بحكم عامل الانتظام فيه. ذلك بأن انتظامه يتحقق بتوازن قوامها القطبية التي تقود الرابطة.

أن في كل نسق دولي عدداً كبيراً من الوحدات السياسية ومن ثم من قوى تظهر جميعاً على مسرح علاقات القوى الدولية، ولكنها تتباين - تبعاً لتباين درجات القوى فيما بينها - في أهمية الأدوار التي تؤديها على هذا المسرح ومن ثم في أهمية الأدوار التي تؤديها في تحقيق الانتظام لعلاقات القوى في مجموعها، فمن هذه القوى ما يقود المجموعة، فهي قوى قطبية يتقرر بها انتظام الرابطة - ومن ثم النسق الدولي ولا تتقرر هي به. أقرب مثال على ذلك نمط الثنائي القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما هو المعيار الذي يحدد تغير شكل النظام الدولي؟ لابد من تغير عميق في القوى القطبية، كأن يتغير عددها بالنقصان، أو

هبوط عدد من دول الدرجة الأولى إلى مرتبة قوى الدرجة الثانية، أن استمرار صورة نسق دولي معين مرهون باستمرارية توازن القوى حتى إذا ما اختل هذا التوازن أدى ميكانيكيا إلى صورة جديدة للنسق الدولي، ربما إلى سيادة قطب واحد أو نسق دولي بقوى قطبية متعددة.

تبرز مقومات النسق الدولي المتمثلة في رابطة من قوى عديدة متباينة الدرجات، تقودها دول قطبية تأتي في القمة ثم دول كبرى لها وزنها في علاقات القوى في الرابطة دون أن تكون قادرة على قيادتها ثم أخيرا دول أعضاء في رابطة القوى تتقرر علاقاتها مع علاقات قوى الرابطة مجتمعة على نسق واحد تقرره القوى القطبية، ويتقرر مصيره بمصير الحالة التي عليها توازن تلك القوى القطبية فيما بينها.

وكلما توافرت لواقع العلاقات الدولية هذه الصورة وصف كيان هذه العلاقات بأنه نسق دولي، والذي يأتي نتيجة لتغير في مدى انبساط الرابطة من حيث العضوية أو نتيجة لتغير في عدد القوى القطبية، أو في الصورة التي عليها الرابطة من حيث درجات التجانس بين أعضائها.

غير أن المحدد الرئيسي في النسق هو توزيع القوى، فمثلا في النسق المتعدد الأقطاب تتعدد الوحدات السياسية التي تتمتع بمستويات من القوة تهىء لتوازنها فيما بينها وتشكل بذلك طبقة متميزة داخل النسق قادرة على تقرير كيانه كله، ويتحقق توازن القوى القطبية فيما بينها بعدد من الأساليب الدبلوماسية، كالأحلاف والتكتلات وغيرها من المجالات التي تعمل دون انفراد قوى على النسق.

يصف دوجرتي (Dougherty)) النظام الدولي بأنه كيان ذو طبيعة قابلة للتغير المستمر، وهو إذا كان يبدو في حالة من النمو أو التطور في مرحلة فانه قد يظهر على وشك التقوض والانحيار في مرحلة أخرى، وفقدان القدرة على الاستمرار، بمعنى آخر يحاول النظام أن يحتفظ بأدائه الطبيعي بشكل أو آخر، ولكن في كل الأحوال يظل هنالك تغيير. (1)

ويشير دوجرتي إلى أن توازن النظام الدولي قد يكون مستقراً أو غير مستقر فالتوازن المستقر (Stable Equilibrium) يتميز بقابلية للتكيف وبقدرته على استيعاب التغيرات الطارئة على الظروف التي يعمل فيها النظام وإدماجها ضمن أنشطته وعملياته، بحيث يظل هو المتحكم فيها والمنظم لها. وليس من الضروري في كل مرة أن يستعاد الاستقرار عند النقطة أو عند المستوى السابق على حدوث الاختلال، وإنما المهم هو ألا يفقد النظام توازنه وينهار.

أما التوازن الغير المستقر (Unstable Equilibrium) فهو التوازن الذي قد يتأثر بشدة عوامل الإرباك الطارئة وإلى الحد الذي قد ينتهي باختلال النظام الدولي وحدث تبدلات جذرية في خصائصه، أو في القواعد التي تتحكم في سلوكه وأنشطته وعلاقاته وتفاعلاته.

غير أن كابلان وضع خمسة متغيرات أساسية تتحكم في نمط التفاعلات داخل النظام الدولي وهي:

- 1 - القواعد الأساسية (Essential Rules): وهي القواعد التي تسهم في خلق النماذج السلوكية الضرورية لتحقيق التوازن داخل النظام الدولي.
- 2 - قواعد الانتقال (Transformation Rules): وهي القواعد التي تعبر عن طبيعة التحولات التي تطرأ على النظام الدولي، وتؤدي به للانتقال من شكل إلى آخر.
- 3 - المتغيرات المتعلقة بخصائص الأطراف الفاعلة في النظام الدولي.
- 4 - المتغيرات المتعلقة بالإمكانات المتاحة لدى الأطراف الفاعلة في النظام الدولي وتشمل بالأساس مستويات التسلح وغيرها من عناصر القوة.
- 5 - المتغيرات المتعلقة بالمعلومات والتي تؤثر بقوة في اتجاه عمليات الاتصال داخل النظام الدولي.

ومن مظاهر التفاعل بين كل الأطراف الفاعلة في النظام، المحاولات التي تبذلها

بعض الدول لمد نفوذها الخارجي عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى مستهدفه من ذلك التأثير لخدمة مصالحها.

هنالك من حاول الربط في إيجاد علاقة بين الهيكل التركيبي للنظام الدولي وبين أنشطته وعملياته أو ما يسمى (Structure & Process)، والارتباط بين هذين الجانبين كما قال فيه دوجرتي يكمن على النحو التالي:

أ- إن النظام الدولي لا يمكن أن يتمثل في صورة تركيبيه واحدة أو تنظيمية واحدة وإنما يمكن أن توجد عدة صور تركيبيه بديلة لهذا النظام. وتمثل الطريقة التي تتوزع بها الدول الأطراف في النظام الدولي أحد المعايير الأساسية التي تسهم في تحديد هيكله التركيبي بشكل أو آخر.

ب- إن الأهمية السياسية لأي طرف فاعل في النظام الدولي تكون بمثابة انعكاس للمركز الذي يشغله في توزيعات القوة العالمية، وهذا المركز وأن كان أكثر ثباتا واستقرارا بالنسبة للدول الكبرى إلا أنه عرضة للتقلبات بسبب الطفرات التكنولوجية التي قد ينجح البعض في تحقيقها وفي نطاق التسلسل الراهن لعلاقات القوى، ويلاحظ أن هنالك قوى عملاقة أو متفوقة (Super Power)، وقوى متوسطة (Major Power) وقوى كبرى (Power)، وقوى صغرى (Small Power) وقوى محدودة جدا (Mini Power).

ويمتلك كل طرف فاعل وفقا لهذا التسلسل بعض القدرات التي تمكنه من التأثير في الوقائع التي تحدث داخل النظام الدولي، وهذا التأثير قد يتم بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال أطراف ثالثة وقد يحدث في إطار علاقات ثنائية، أو علاقات متعددة الأطراف.

وكقاعدة فإنه كلما زادت موارد القوة لدى طرف كان أكثر ميلا إلى الاستقلال في تصرفاته وبالعكس، فإن تضاؤل القوة يمثل عامل تقييد له إذ يدفعها في اتجاه المشاركة مع الآخرين، أو الاعتماد عليهم أو التنسيق معهم، بحيث يأتي تحركه في النهاية في نطاق قوة المساومة الجماعية التي تخلقها المشاركة.

ثالثاً: معايير النظام الدولي

استكمالاً لما تم الشرح في ضمن هذا المبحث سيتم التطرق إلى تحديد صورة النسق الدولي، وبالتالي تسليط الضوء على المحددات التي ميزت نظام دولي عن آخر.

أ. معيار عدد الأقطاب في النسق:

1- النظام الدولي الثنائي القطبية (Bipolar system)

تتخذ هيكلية النظام الدولي في هذا النموذج بوجود قوتين عظميين تمتلكان من مصادر القوة والنفوذ ما لم تتح لأية وحدة دولية أخرى، وبالتالي وجود قطبان اثنان متوازيان في القوى فيما بينهما، وفي ظل هذا الواقع الدولي تتخذ علاقات القوة أشكالاً مختلفة، من أبرزها عملية الاستقطاب Polarization أي تجمع القوى الكبرى حول مركزين قيادتين، ودون أن تكون قطبية وذلك بحكم التدرج في القوى، وهنا تكمن حقيقتين داخل هذا النسق الثنائي وهي: (1)

الأولى أن توازن القوتين القطبيتين لا يرى سوى السعي إلى تجميع أكبر عدد ممكن من الوحدات السياسية في عصابة يتوازن بها مع العصابة الأخرى، والنتيجة انخراط أغلب الدول المتوسطة القوى والصغيرة على السواء في عصابة من العصبتين على صورة شبيهة بالجذب في الطبيعة.

وتتمثل الحقيقة الثانية في أن القوتين القطبيتين في هذا النسق الثنائي في حالة صراع بحكم موقعهما فيه، فهما يتسابقان إلى التفوق في القوى والتنافر الناتج عن الخلاف حول المصالح القومية أو الأيديولوجية.

لعل ابرز مثال على هذا النموذج النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية حيث برزت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقاً) عام 1945 وحتى عام 1991 اللاعتبان الأقوى على الساحة الدولية.

2- النظام الدولي الأحادي القطبية (Unipolar system)

تعكس الشكل البنيوي لنظام دولي قائم على أساس القطبية الأحادية، ذلك النظام الذي تتقرر آليته على وفق إرادة قوة قطبية منفردة تتمركز لديها عناصر القوة والنفوذ على نحو يجعلها وحدة دولية متفوقة بكل مقاييس عصرها على بقية الوحدات الأخرى التي يتألف منها النظام الدولي.

يكشف هذا النموذج عن طبيعة تسلطية لقوة أحادية منفردة ومطلقة تسعى إلى تكييف الأنماط السلوكية المؤسسية على وفق أهدافها وتطلعاتها العامة، الأمر الذي يعكس حالة متقدمة من الاحتكار والتفرد بمقدرات النظام الدولي، والسبب يعود إلى غياب أو عدم وجود أية قوة دولية يمكن أن تلعب دور القوة المعادلة أو الموازنة التي يمكن أن تحد من تطلعات تلك القوة القطبية.

مثال على نظام أحادي القطبية دور الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة وانتهيار الاتحاد السوفيتي سابقا، وبالتالي انفراد الولايات المتحدة في فرض إرادتها على النظام الدولي وذلك لتمتعها بمقومات فائقة في المجالات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، طبعاً العديد من الباحثين يؤيدون هذا الرأي أبرزهم صموئيل هنتنغتون Samuel Huntington الذي قال بأن الولايات المتحدة انفردت في تسيير شؤون العالم وأنها استطاعت أن تسخر إمكانياتها في السيطرة على كافة الشؤون العالمية. وأشار إلى وجود صراع بين الدول الكبرى وخصوصاً روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، وتنبأ بحتمية تعددية الأقطاب مع وجود قطب وحيد مسيطر. (1)

3- النظام الدولي المتعدد الأقطاب (Multipolar system)

ففي هذا النموذج تتعدد الوحدات السياسية التي تتمتع بمستويات من القوة تهيب لتوازنها فيما بينها وتشكل بذلك طبقة متميزة داخل النسق قادرة على تقرير كيانه كله، وفي النسق المتعدد الأقطاب يتحقق توازن القوى القطبية فيما بينها بعدد من الأساليب الدبلوماسية، كالأحلاف والتكتلات وغيرها من الوسائل التي تمنع هيمنة قطب على النسق. (2)

يحفل النظام الدولي متعدد الأقطاب بوجود عدة دول تحاول بسبب ما تمتلكه من مصادر القوة الوطنية، الاقتراب من قمة الهرم الدولي، يسود في هذا النمط غياب حالة التفاوت الحاد للإبعاد التأثيرية الناجمة عن مصادر القوة والإمكانات التي بحوزتها، فهي تلتقي عند حدود متقاربة إلى حد ما لعناصر قوتها ومصادر تأثيرها.

ومن الممكن وجود النظام المتعدد الأقطاب من خلال تمكن بعض الدول الكبرى من تقليص الفجوة التي بينها وبين القطب الواحد نتيجة لقدرتها على تطوير إمكاناتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية مما يمكنها من اكتساب الهيكل الثلاثي القوة، وبالتالي سيكون بمقدور هذه الأقطاب عندئذ من تبني سياسات مستقلة في السياسة الدولية وتحقيق نظام توازن القوى كنتيجة لنمط تعددية الأقطاب. (3)

ب. معيار عدد الأعضاء وقواعد العلاقة والتوازن

لقد تم الحديث عنه من خلال تناول النماذج الستة التي وضعها مورتن كابلان وهي:

- 1 - نسق توازن القوى Balance of Power System
- 2 - القطبية الثنائية المفككة (المرنة) Bipolar system Loose
- 3 - القطبية الثنائية المحكمة (الصلبة) Tight Bipolar System
- 4 - النسق العالمي Universal system
- 5 - النسق الهرمي Hierarchical system
- 6 - نسق الوحدة المعترضة Unit Vito System

ج. معيار الاستقرار: وفقا لدرجة استقرار الأنساق ومدى وجود قواعد سلوكية متفق عليها من جانب أعضاء النسق كما قال عنها ستانلي هوفمان، وتقسم إلى قسمين:

1- الأنساق المستقرة Stable systems

وهي التي يسودها الاتفاق بين الأعضاء على القواعد التي يتعين أن تحكم تفاعلاتهم، والتي تتسم علاقات أعضائها بالاعتدال Moderation والميل إلى الإبقاء على الوضع الراهن. حيث تستطيع هذه القواعد والعلاقات إلى ضبط الوضع داخل النسق وخارجه من خفض الصراع إلى أدنى مستوياته.

2- الأنساق الثورية Revolutionary systems

وهي على عكس النوع السابق تفتقر إلى عنصر الاتفاق بين اللاعبين حول القواعد التي يتعين أن تحكم سلوكهم في إطار النسق، ومن ثم فهي تفتقر إلى عنصر الاعتدال وتسودها حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار والميل إلى التعديل في الأوضاع الراهنة.

د. معيار التأثير في عملية صنع القرار: والمقصود بها قدرة التأثير في عملية اتخاذ القرار على مستوى النسق العالمي والتي تتخذ شكلين يمكن التمييز بينهما.

1 - الأنساق المسيطرة Dominant systems

وتضم الدول الأكثر تأثيرا في عملية اتخاذ القرار على مستوى النسق العالمي، وهي التي تؤثر في النسق أكثر مما تتأثر به، أو بمعنى آخر تفرض قيودا على بقية أعضاء النسق العالمي، أكثر من تقيدها هي بأفعال هؤلاء الأعضاء.

ويترتب على ذلك أنه إذا أمكن لنسق فرعي ما أن يستأثر بمثل هذه القدرة على التأثير، فإنه سيدفع بالنسق العالمي في الاتجاه الذي يخدم مصالحه الذاتية ويقلل من الالتزامات الملقاة على عاتقه، وبالتالي يزيد من مضاعفة المزايا التي يحصل عليها من النسق العالمي، حتى ولو ترتب على ذلك تزايد الأعباء الواقعة على الأنساق الفرعية الأخرى أو تقليص حجم المزايا المتحققة لها.

وهي الأنساق الفرعية التي تضم دولا محدودة القدرة على التأثير في النسق العالمي، ومن ثم فهي تنقاد للتغيرات التي تفرضها عليها الأنساق المسيطرة على الصعيد الدولي.

المبحث الثاني: التنافس الدولي

قبل الحديث عن تنافس القوى الدولية يجب التمييز ما بينها وبين مفهوم الصراع الدولي، وهل مفهوم التنافس في علم السياسة شبيه بالصراع الدولي؟ لو رجعت إلى مفهوم الصراع لوجدت أنها قريبة من مفهوم التنافس، غير أن الثانية أقل حدة من الصراع، أي لا تصل إلى حد المواجهة المباشرة والالتحام التي قد تؤدي إلى الحرب في أسوء الحالات. والذي يحدد مفهوم الصراع عن التنافس هو المسببات والتفاعلات، والاثنين يحملان سمة الاختلاف والتعارض حول أهداف محددة.

على كلا هاتك شبه إجماع بين الباحثين السياسيين بأن التنافس هو نفسه الصراع، فقد عرفه الأستاذ إسماعيل مقلد بأنه "التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها". (1)

فالتنافس هو تناقض الإرادات الوطنية والقومية، أو هو تناقض الإرادات الكبرى المتعلقة بأهداف الدول وإمكاناتها واستراتيجياتها البعيدة، طبعاً تتنوع مظاهر وأشكال الصراع فقد يكون صراعاً سياسياً أو اقتصادياً أو دعائياً. وغيرها من أشكال الصراع الدولي. التركيز في المبحث سيكون على الجانب السياسي والاقتصادي كونهما من أبرز مظاهر الصراع الدولي.

ويشير بعض الباحثين إلى أن الصراع الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة

ليست أحداث عشوائية أو منفصلة، بل إنها جزء من نظام جيو - سياسي مترابط، بمعنى أن الصراع الدولي كان في السابق محكوم باعتبارات سياسية وإيديولوجية، ولكن هذا الوضع لم يعد موجود بل أن حروب المستقبل سوف تخاض على نطاق كبير من أجل امتلاك الموارد اللازمة لأجل أداء وظائف المجتمعات الصناعية الحديثة والسيطرة عليها. (2)

هنالك عدة مداخل تحاول أن تفسر ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية، أبرزها (3):

1 - مدخل المصالح القومية في نطاق صراعات القوة:

يقوم هذا المدخل أن القوة الرئيسية لسياسات الدول الخارجية في السعي المتواصل نحو حماية وتنمية المصالح القومية، والمعضلة التي تواجه الدول وهي تنفيذ سياستها الخارجية في كيفية الوصول إلى تحقيق الدرجة القصوى من الحماية لمصالحها القومية، وربطها بالقوة كما ذهب مورغنثاو في تفسيره للقوة بأنها " البحث عن السلطان كدافع أساسي لكل Morgenthau هذه السياسات ". (4)

وبالتالي تقوم الدولة على البحث في بسط سيطرتها وفرض إرادتها في البيئة الدولية. القوة هنا غير مقتصرة على الأدوات العسكرية قد تشمل القدرة الاقتصادية من خلال الضغط على الدول الأخرى، الأقل مواجهة وبالتالي قوة الدولة بمختلف الموارد والوسائل لديها يشكل ضرورة أساسية كي تصل إلى تحقيق الأهداف التي تخطط لها في المجتمع الدولي. ويرى والتز أن القوى العظمى بالتحديد تسعى لفرض هيمنتها وتحقيق مصالحها في النظام الدولي، وأن الهدف الأساسي لوظيفة الدولة هو تحقيق القوة. (1)

وتكمن الفرضية الأساسية التي يقوم عليها هذا المدخل أن توجهات صناع القرار وعلاقاتهم مع بعض في البيئة الدولية يتمثل في سعيهم المستمر نحو

حماية وتنمية مصالحهم الوطنية، ولذلك ربطت المدرسة الواقعية الجديدة بين المصلحة والقوة ووجدت أنه لا يمكن حماية وتنمية المصالح الوطنية للدولة دون بلوغها مرتبة متقدمة من القوة تؤهلها إلى تحقيق أهدافها.

وعليه فإن الصراع من أجل القوة يمكن أن يكون ابرز دوافع سلوك الدولة الخارجي لحماية مصالحها الوطنية، وهذه المعادلة بين ظاهرة الصراع الدولي من أجل القوة وسعي الدول لحماية مصالحها ليست مطلقة بل نسبية، والسبب لأن القوة غير مقتصرة على الأدوات العسكرية يمكن أن تشمل أدوات أخرى كما أشرت سابقا في البداية.

يمكن تأويل القوة بأنها الوسيلة للوصول إلى الأهداف ومن هذه الأهداف البقاء التي تمثل هدف أساسي لسياسة الدولة الخارجية، ولكي تحمي مصالحها واستقلالها لا تتردد عن الدخول في منافسات مع الآخرين، والعمل على مقاومة ومواجهة أي تهديد أو استهداف يوجه لها من خصومها، وبهذا الأساس يجب أن تركز الدولة في ضرورة تأمين إمكانات القوة الكافية للدولة لكي تتمكن من تحقيق هذا الهدف بأقل صعوبة.

- المدخل المتعلق بالجانب الاقتصادي:

الأساس في هذا المدخل والتي ترجع إلى النظرية الماركسية لتفسير ظاهرة الصراع الدولي، والتي أسندت ظاهرة الصراع الدولي إلى دوافع اقتصادية وأن كل الحروب التي تقع إنما تحركها أسباب ودوافع اقتصادية. وترى بأن الصراع مثلما يحدث بين الطبقات (البرجوازية والبروليتاريا)، مطابق كنموذج مشابه على الدول وبالتالي هنالك حالة من المنافسة والصراع بين الدول وذلك لتحقيق دوافعها الرأسمالية ومن المحتمل أن تحدث الحروب تحت ضغط المنافسة الشديدة.

والتفسير الماركسي يفترض " أن الامبريالية هي التي أشعلت نيران المنافسة

بين القوى الدولية الكبرى ودفعتها إلى التسابق على اقتسام العالم بثرواته الطبيعية والبشرية إلى مناطق نفوذ لها مستخدمة في ذلك كل ما توفر لها من أدوات القوة". (2)

ومن ناحية أخرى وضمن إطار التفسير الاقتصادي فأن الدول في حركة مستمرة ومتواصلة لرفع إمكانياتها بالحصول على موارد إضافية لمعالجة الأعباء الاقتصادية الداخلية قد تكون مدفوعة بدوافع العدوان على غيرها أو الابتزاز مما يسهم في تصعيد مظاهر الصراع بعلاقاتها مع الدول الأخرى.

وحتى الواقعية الجديدة تحدثت عن الصراع في داخل البنية الهيكلية للنظام الدولي وضرورة حماية المصالح للدولة، في إشارة إلى الاهتمام بالمصالح الاقتصادية للدولة وفرض هيمنتها في البيئة الدولية والتي تسودها الفوضى كما شرحها والتز بقوله: (1)

"States have to take care of themselves as best they can in an anarchic environment internationally "

وتعتمد الدول على نفسها في البيئة الدولية الفوضوية التي تفتقد إلى تسلسل في السلطة، بمعنى أن الدول تهدف إلى الاعتماد الذاتي في تأمين مصالحها وخصوصا الدول العظمى. وأن فكرة الاعتماد المتبادل تكون فقط بين الدول المتساوية في القوى وغير ذلك أمر غير وارد.

- المدخل السياسي:

يفترض هذا المدخل أن الصراع ناتج عن وجود تكتلات وتحالفات دولية والتي تمهد إلى وقوع الحرب. وذلك لأن هذه التحالفات سوف تنجم عنه مظاهر قلق تتباين في حدتها وفي طريقة تعبيرها عن نفسها وبالتالي تعكس تفاعلات تصعيدية ومؤشرات تقود إلى الصراع.

ويعتمد هذا التفسير إلى متغيرين يسند إليهما دورا بارزا في مضاعفة حدة التوتر والصراع الدولي وهما (2):

أ. المتغير الايديولوجي والذي ينتج عنه تقسيم الدول إلى محاور وكتل متصارعة وبالتالي تزيد من فرص الاستقطاب للدول وتكون على أساس ايديولوجي وتفرض نمط من الاحتكاك والتوتر على الأطراف من كل المحاور.

ب. المتغير الثاني هو سياسات توازن القوى في إدارة الكتل والتحالفات. صحيح أن الدافع لهذه التكتلات هو لزيادة التعاون ولكن في الحقيقة هي تزيد من حدة التوتر والصراع الدولي، وذلك لأن كل كتلة أو محور يحشد إمكانياته العسكرية تجاه الطرف الآخر، وذلك بحجة الحفاظ على مصالح كل كتلة مقابل الكتلة الأخرى، وفي نفس السياق من خلال تبني سياسة تفضيلية للدول الداخلة في التحالف عند منح المعونات الاقتصادية والفنية والتي تقوم على أساس التمييز على حساب دول أخرى، وهذا الوضع يسهم في تعميق الشعور بالاضطهاد ويسرع من وتيرة الصراع والتوتر. أيضا القيود التي تفرضها الدول في الحلف على حرية التجارة والانتقال على دول في التحالف المضاد من شأنها أن تسهم في تأكيد الانقسامات الدولية على أساس كتل.

- المدخل الأيديولوجي:

يستند هذا الإطار من التفسير لأسباب الصراع أن التناقضات الايديولوجية بين القوى العظمى، فالصراع هنا ايديولوجي عقائدي ولعل أبرز مثال على هذا النوع من الصراع ما بين الأنظمة الشيوعية والرأسمالية في فترة ما قبل الحرب الباردة، ولكن مع انهيار الاتحاد السوفيتي وانتصار الرأسمالية، تبدد فكرة الصراع على الايديولوجيا، وانتقل الصراع من الصراع الأيديولوجي إلى صراع اقتصادي، كما أشار روسكراني في تفسيره إلى أن الصراع الدولي سيكون صراعا اقتصاديا في الأساس وقد يتطور ليأخذ شكل

الحروب الاقتصادية، كما يرى بأن ثمة تحول بنيوي في مؤسسة الدولة وأنها سوف تكون دولا تجارية أكثر منها دولا عسكرية - سياسية.(1) ولعل ابرز دعاة الصراع القائم على الايدولوجيا هم المنظرون الماركسيين كما لو أن الصراع الطبقي داخل الوحدة السياسية مشابه في العلاقات الدولية، ولم تتحول

الايدولوجيا الماركسية عن هذا المفهوم للصراع الطبقي الدولي حتى بعد أن تراجع الاتحاد السوفيتي (سابقا) عن اعتناقه لمبدأ حتمية الحرب بين النظامين الشيوعي والرأسمالي في اتجاه أخذه بمبدأ التعايش السلمي في علاقاته الدولية، والحل عن طريق الوسائل السلمية في تسوية التناقضات الجذرية التي تفصل بين النظامين.

ولكن فكرة الصراع حول الايدولوجيا تراجعت وانتهى دورها تقريبا مع سقوط الاتحاد السوفيتي وكما أشرت في أن هنالك تحول في محور الصراع الدولي، ولأن فكرة الصراع على هذا المحور لم تعد ذات أهمية بالقدر الذي توليه أسباب أخرى مثل المصالح الاقتصادية أو تعزيز قوة الدولة في النظام الدولي. (2)

- المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسي الدولي:

ينطلق هذا المدخل من الافتراض الذي يقول أن النظام السياسي الدولي المرتكز في أساسه على مبدأ السيادة القومية يشكل المصدر الرئيسي لكل أشكال الفوضى والصراعات الدولية، والتخلص من الصراعات لا يكون إلا عن طريق إزابة الإرادات أو السیادات القومية وإدماجها في إرادة واحدة تتولى التعبير عنها حكومة عالمية، وتتوفر لها الإمكانيات اللازمة لغرض تعميم السلام والاستقرار.

وهذا أشبه بالنظام العالمي الذي تحدث عنه مورتن كابلان والذي يكون أقرب إلى الاستحالة من وجهة نظري، "لأن الدولة هي أقوى من أي شيء آخر يمكن أن تقرر لنفسها ما إذا كانت تتفق مع سياستها وتجري وفق مصالحها في هذا

النظام الدولي وهي بذلك تقتنص الفرص للحفاظ على مصالحها ". (3)

يستند التفسير القائم على أساس أن النظام الدولي المتعدد الأقطاب يحقق الاستقرار كما أشار إليه كارل دويتش Deutsch Karl، لا بل على العكس يزيد من وتيرة الصراعات الدولية في محاولة الدول ذات السيادة القومية على تحقيق مصالحها بأي ثمن، والنظام الأحادي القطبية ليس بأحسن حال لأنه يفرض قوة قطبية أحادية الجانب في فرض نفسها على تسيير الشؤون في النظام، على كلا هاتك من يدعي بأن السلام لا يتحقق إلا من خلال اعتناق قومية عالمية تعمل على تذويب إرادات الدول الضيقة والقضاء على الفوضى الدولية وتحقيق المصالح المشتركة من خلال التعاون. (لا أريد أن أخوض كثيرا في دراسة أثر النظام الدولي على الصراع كظاهرة لأنني أفردت مبحث ضمن الفصل الأول يتناول أثر النظام الدولي على تنافس القوى الدولية وسيتم التطرق إلى أبرز الملامح المؤثرة والتي تخدم المنظور العام لهذه الدراسة).

هذه أبرز المداخل أو التفسيرات التي تطرقت إلى ظاهرة الصراع الدولي، هنالك من توسع في ظاهرة الصراع الدولي من خلال تناوله للنظريات السيكلوجية وتعني النزعة العدوانية والطبيعة الإنسانية في الميل إلى الصراع والعنف في تحقيق المصالح، والنظريات الجيوبوليتيكية والتي تحاول أن تفسر الصراع من خلال الربط بين الأرض والسكان والمجال الحيوي كقوة أساسية دافعة للصراع الدولي.

ولكن أبرز ما رسى عليه في تفسير ظاهرة الصراع الدولي هو مدخل المصالح القومية في نطاق صراعات القوة، والذي يستند الصراع للوصول إلى مركز القوة وتعتبر القوة نتيجة مباشرة للصراع، القوة هنا ليست بالمعنى التقليدي بل المقصود بها القوة الشاملة والغير مقتصرة على القوة العسكرية كمعيار لقوة الدولة بل تشمل العديد من مقدرات التأثير السياسي الدولي مثل: القدرة على التأثير بقوة الضغط الاقتصادي، ووسائل الدعاية والحرب النفسية، أسلوب التفاوض الدبلوماسي. الخ وغيرها من القدرات التي تستعملها الدولة بمختلف

عناصرها ووسائلها لتحقيق أهدافها في النظام الدولي. (1)

يعتبر الصراع على القوة المنطلق الواقعي لتفسير السلوك الدولي والوقوف على الدوافع الحقيقية الذي يفسر السياسات الخارجية للدول مهما تغيرت أجهزتها القيادية الحاكمة أو اختلفت أنماط ما تدين به من معتقدات ايديولوجية.

هنالك من يسميها بالقوة القومية لأنها تعبر عن إرادة المصلحة القومية للدولة، والبحث عن القوة لا يكون فقط لذاتها (أي تحقيق الهيبة) وإنما كوسيلة من أجل تحقيق غاية إشباع احتياجات الدولة، والدول لا تضع حدا عما استحوذت عليه من قوة. فالقوة هنا ذات طبيعة تراكمية وأنها تسعى لتحقيق المزيد من السيطرة والنتيجة هي الدخول في صراع مع الأطراف الأخرى.

يرى والتز أن تاريخ الصراعات الدولية يكشف عن وجود أنماط وتكرار وانتظام في هذه التفاعلات مما يفضي إلى إدارة الصراع بنفس الأنماط وبغض النظر عن التضاد والاختلاف في السياسة الداخلية للإطراف المتصارعة. وفي التفسير لما سبق فرق والتز بين الصراع الداخلي أي داخل الوحدة السياسية وبين الصراع الدولي، ففي السياسة الداخلية تخضع لهيكل هرمي ومنظم، أما البيئة في المستوى الدولي فليس كذلك لكي تحافظ الدولة على نفسها في سياسة دولية

لا يوجد فيها سلطة عالمية أو هيكل منظم يصبح من اللازم على الدول أن تكتسب القوة اللازمة والكفيلة بالبقاء عليها. (1) وانه اعتبر الصراع من أجل البقاء في عالم غير مستقر وظيفه ايجابية تقود إلى التوازن.

ما هي العوامل التي ساهمت في بروز الدولة القومية في فترة ما بعد الحرب الباردة؟ والتي دفعتها إلى الدخول في صراعات الطابع التنافسي تجاه الدول الأخرى، يمكن

إجمال تلك العوامل إلى ثلاث نقاط رئيسية وهي:

1 - التطور الكبير في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول، وهذا الأمر أعطى دفعة للأمام في تحقيق مصالح أكبر لشعور الدول بضرورة تأمين الرفاهية لمواطنيها.

2 - التطورات التي لحقت بأدوات الاتصال والتكنولوجيا، وامتلاك الدولة لها تعتبر الاداء الرئيسية للتنافس والصراع بعد أن تأكد ميل مؤشر القوة الوطنية نحو الأداء الاقتصادي وتنامي القدرات التكنولوجية بدلا من القوة العسكرية.

(2)

وبالتالي تجدر الإشارة هنا إلى اقتران دور الاقتصاد والتكنولوجيا كعناصر هامة للتعبير عن القوة، فالقوة العسكرية وحدها لا تكفي، لقد أصبح للعاملين الاقتصادي والتكنولوجي دور أساسي لقلب موازين القوى في النظام الدولي.

(3)

- الثورة العلمية الضخمة والسريعة جعلت من العسير على التخطيط السياسي والعسكري مواجهة حقائق المستقبل، وبالتالي خلقت نوع من الصعوبة في التنبؤ بسلوك أو أفعال الدول المنافسة التي تمتلك قدرات معينة، وأعطت سمة للعلاقات الدولية بعدم الثبات وأنها قابلة للتطور والتجديد.

ويعتقد ريمون ارون أن العلاقات بين الدول يغلب عليها الصراع وأن هذه العلاقات تواجه بصفة مستمرة الاختيار بين بديلين الحرب والسلام.(4) ويضيف بأن الوحدات السياسية لا تريد القوة من أجل القوة ذاتها أي أنها وسيلة وليست غاية. بغض النظر عما قاله ارون تبقى القوة في اعتقادي الإلهام بالنسبة للدولة ويمكن اعتباره غاية ووسيلة في آن واحد.

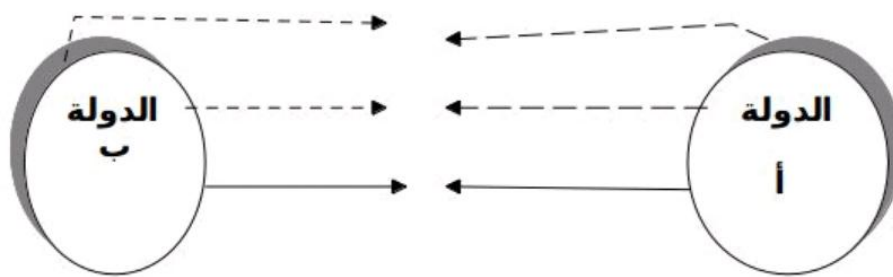
وضمن سياق العلاقات بين الدول لتفسير ظاهرة الصراع، برز هنالك اتجاه حاول تفسير الصراع الدولي من خلال توازن القوة، وتم الأخذ بالاعتبار أن الفوضى ما هي إلا اختلال في توازن القوة بين الدول، وأن الشرط المسبق

لتحقيق السلام والاستقرار هو الإبقاء على التوازن. وترى بأن الصراع على الساحة الدولية من أجل القوة يكمن في نموذجين مختلفين وهما: (5)

أ. المعارضة المباشرة.

ب. الشكل التنافسي.

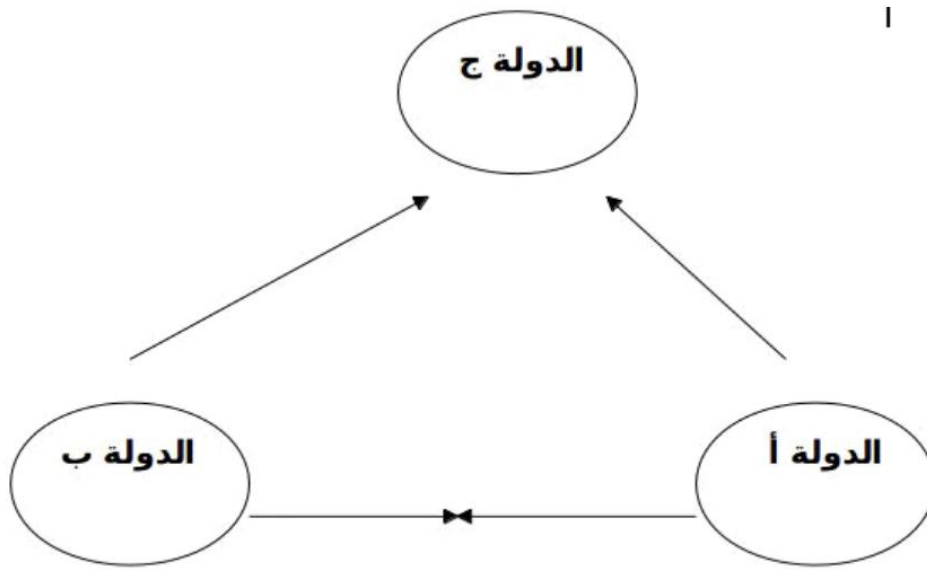
بالنسبة للنموذج الأول يركز على أساس أتباع دولة ما سياسة استعمارية تجاه الأخرى، بمعنى أن الدولة الأولى تلقى معارضة من الدولة الثانية من خلال رد هذه السياسة بإتباع سياسة الوضع الراهن أو سياسة استعمارية خاصة بها. وبالتالي رفض الدولة الثانية لإذعان الدولة الأولى التي تسعى إلى فرض قوتها عليها. ويمكن تمثيلها بالشكل التوضيحي التالي:



الشكل رقم (2)

وقد تتخذ المعارضة المباشرة بين الدولتين (أ) و (ب) صورة الصراع حول السيطرة على دولة ثالثة (ج). وفي هذه الحالة تتبع الدولة (أ) سياسة استعمارية تجاه الدولة (ج) التي قد تقاوم هذه السياسة وقد تستكين لها. وفي نفس الوقت قد تتبع الدولة (ب) سياسة الوضع الراهن أو سياسة استعمارية أيضا تجاه (ج) حيث تصبح السيطرة على (ج) هدفا لسياسة (أ) التي تلقى المعارضة المباشرة من (ب) وتحاول الحفاظ على الوضع الراهن بالنسبة إلى (ج) أو تحقيق سيطرتها هي عليها، هنا تكون صورة الصراع على القوة بين (أ) و(ب) في هذه الحالة تجسيدا للتنافس وليس التعارض، والتنافس

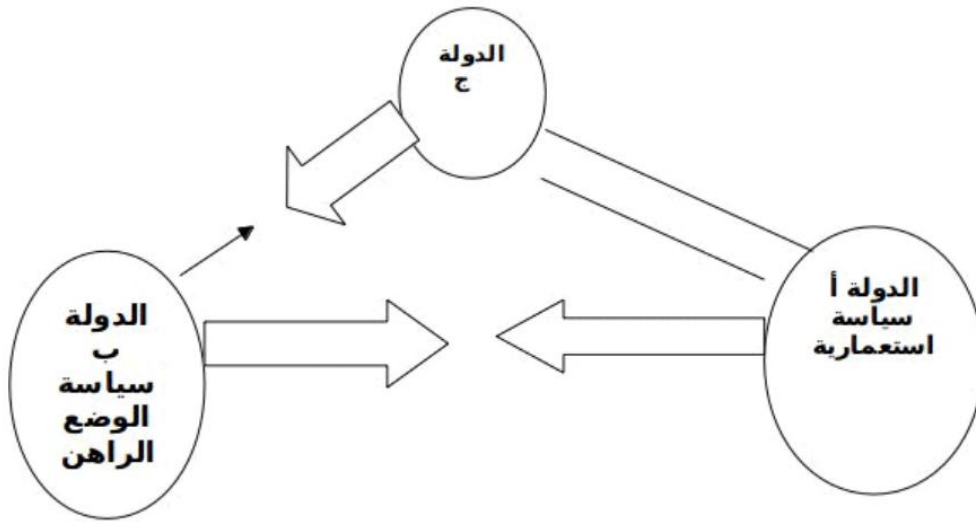
يمكن في السيطرة على الدولة (ج)، كما هو مبين في الشكل ((Competition)
التوضيحي كآتي:



الشكل رقم (3)

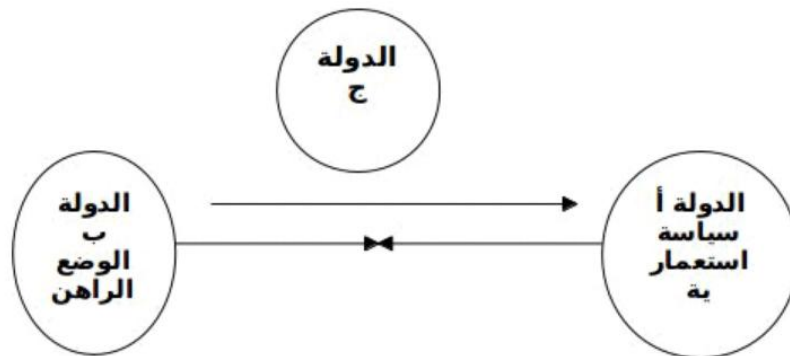
أما بالنسبة للنموذج الثاني (النموذج التنافسي) ويعكس هذا النموذج صورة الصراع بين دولتين من أجل السيطرة على دولة ثالثة، والصراع هنا غير موجه هدفاً، والمقصود به أن كلا الدولتين تتنافسان من أجل الاستئثار بالسيطرة على الدولة الثالثة. يمكن الصراع وفقاً لهذا النموذج من أجل السيطرة على الدول الثالثة (ج) من جانب الدولة الأولى (أ) وفي وجه معارضة الدولة الثانية (ب)، وفي هذا الوضع تتوازن كل من دولة (أ) ودولة (ب)، وأن هذا التوازن هو شرط الاستقرار في علاقتهما كما يعد الضمان لحماية استقلال الدولة (ج)، وفي هذه الحالة مجرد عمل من أعمال علاقات القوة بين الدولتين (أ)، (ب).

وإذا تم الاعتبار أن هذه العلاقات تتجه بشكل حاسم في مصلحة أحدهما ولتكن (أ) فإن استقلال الدولة (ج) يتعرض على الفور للخطر، لاحظ الشكل التالي:



الشكل رقم (4)

ولكن فيما لو قدر للدولة (ب) والتي تتبع سياسة الإبقاء على الوضع الراهن أن حققت نصرا حاسما ودائما في علاقات القوة، عندها تصبح حرية واستقلال الدولة (ج) مضمون. وبالتالي تختلف المعادلة وتظهر كالتالي:



الشكل رقم (5)

في الشكل السابق تحاول الدولة (ب) لإبقاء الوضع كما هو من خلال الضغط على الدولة (أ) لأن الدولة (ب) هي المستفيدة وحرصا منها على مصالحها تحاول أن تمنع الدولة (أ) من التدخل تجاه الدولة (ج) وتبقي الأمر كما هو عليه بالوضع الراهن.

من خلال الشرح السابق لنماذج التنافس الدولي بين كيفية سير العلاقات التنافسية بين الدول، وبالتالي أعطاء صورة نظرية لكافة الأشكال المتوقعة، من هنا يبدأ التحليل وفق معيار القياس على أساس أن العلاقات الدولية قائمة على نمط سلوك الدول تجاه تحقيق المصالح المستندة إلى القوة.

وتسمى هذه العلاقات الدولية بالسيطرة والتبعية، التي تعتبر القوة والفوضى جوهر العلاقات بين الدول، لاحظ هنا مصطلح التبعية وليس الاعتماد المتبادل لأن الاعتماد المتبادل يكون بين الدول المتساوية في القوة كما فسرهما والتز.

المقصود بالسياسة الاستعمارية سياسة إخضاع واستغلال تمارسها الدول القوية كتعبير عن نفوذها السياسي والاقتصادي تجاه الدول الأخرى، وليس المقصود بها الاستعمار المباشر، لأن السياسة الاستعمارية تأخذ أشكال متعددة.

(1)

وتكمن الأسباب والدوافع وراء السياسة الاستعمارية إلى ثلاث عوامل وهي:

1 - الاستغلال الاقتصادي وذلك سعياً وراء التجارة والحصول على الموارد الطبيعية والموارد الخام والطاقة بسعر رخيص، وبيع المنتجات الصناعية بأعلى الأسعار.

2 - توسيع القوة السياسية: وتتمثل في استخدام القوة والدبلوماسية وذلك بهدف احتكار تجارة المصنوعات وفرص الاستثمار، وبالتالي تنعكس على قوة الدولة المؤثرة تجاه الدول المستجيبة والتي ليس لديها القدرة على المجابهة لضعفها.

3 - نشر النفوذ الثقافي بمعنى فرض أسلوب أو نمط معين على الشعوب الأخرى بهدف تعزيز نفوذها، و يحتمل الأمر هنا بطريق غير مباشر. وقد يكون عبر المعونات المقدمة للدولة التي هي بحاجة للتنمية غير أن الباطن هو استغلال مخادع.

تعتبر أفريقيا ثاني أكبر قارة في العالم من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها 3,30 مليون كم مع جزرها وهي بذلك تعادل خمس مساحة اليابسة من العالم. (1) وتحتل قارة أفريقيا موقعا استراتيجيا مهما فهي بموقعها المحاط بقارة أوروبا وآسيا وإطلالتها على المضائق المائية المهمة في حركة التجارة العالمية تشكل محور ارتكازي أساسي في العالم، أنا لست في صدد شرح الحالة الإقليمية للقارة الإفريقية الذي يفسر التكالب الاستعماري الأوروبي في أواخر القرن التاسع عشر ومع بداية عصر النهضة في أوروبا وتدافع القوى الأوروبية للسيطرة على أفريقيا بعد مؤتمر برلين سنة 1884 والذي وضع القواعد العامة لتأسيس مناطق الهيمنة للقوى الأوروبية الرئيسية في هذا المؤتمر وهي (بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا) والتي انطلقت لاستعمار أفريقيا تحت ستار البعثات التبشيرية أو الشركات التجارية وراء المستكشفين. (2)

تتميز المرحلة الحديثة لاستعمار أفريقيا عن المراحل السابقة، لقد كان التنافس في السابق قائما على تجارة الرقيق في فترة ما قبل المرحلة الحديثة وبالتحديد في القرون من الخامس عشر إلى الثامن عشر، وقد تباينت الأسباب والدوافع آنذاك فزيادة على تجارة الرقيق كانت القارة السمراء تختص بالتجارة وخطوط الملاحة البحرية إلى آسيا، ولكن ما يفرق المرحلة الحديثة عما سبق أنه أصبح يأخذ نمط جديد من التنافس الاستعماري حيث تستند التوجهات إلى الاحتكارات الرأسمالية الكبرى، وأصبح الهدف تكوين إمبراطوريات ضخمة وخاضعة للاستغلال الأوروبي التقليدي، وتمثل الفترة هذه من أواخر القرن التاسع عشر وحتى نهايات الحرب الباردة. (3)

لطالما كانت وما زالت القارة الإفريقية محط جذب للقوى الاستعمارية القديمة والحديثة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ما هي المقومات التي تمتلكها القارة السمراء؟ والتي جعلت منها مطمعا لكافة الأطراف الدولية في محاولة إيجاد موضع قدم فيها.

لا بد من التطرق لأبعاد الوضع الأفريقي على كافة المستويات، فلو نظرت إلى القارة الإفريقية لوجدت أنها عبارة عن دول حديثة الاستقلال نسبياً، وهذا أن دل على وجود هشاشة في بنية النظم السياسية الإفريقية لعدم تمتعها بالمؤسسية الراسخة، ناهيك عن تجاذبها في الصراع الدولي أبان فترة الحرب الباردة، وزيادة على ذلك الصراعات الداخلية بين الدول والتي كان سببها التدخل من قبل الدول الكبرى في شؤون القارة الإفريقية، التي أحدثت تغيرات في هيكل الدولة الإفريقية، التي باتت تعيش بمعزل عن الجماهير بل أنها سبب رئيسي في تخلف القطاعات المختلفة، وهي بالنهاية تركة الاستعمار، ففي الجانب الاقتصادي عمد الاستعمار إلى برمجة الدول الإفريقية لكي تستهلك ما لا تنتجه، أي وضعها تحت دائرة التبعية للقوى الاستعمارية على مدى الفترات التي عاشتها القارة الإفريقية. (4)

الشكل التالي يظهر الدول الإفريقية المستقلة:



الشكل رقم (6)

وفي صدد الإجابة عن السؤال الذي تم طرحه بخصوص المقومات التي تمتلكها القارة الإفريقية، والذي سوف يتم التطرق لها ضمن هذا المبحث بالإضافة إلى

أولا: الأهمية الاقتصادية والموقع الإستراتيجي

بالرغم من أن الاقتصاد الأفريقي متخلف في معظم مجالاته ولا يبلغ نصيب القارة في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي إلا نسبة قليلة لا تتجاوز 5 في المائة.(1) ومع ذلك فإن الموارد الطبيعية التي تتمتع بها أفريقيا يجعلها تتبوأ منزلة الاهتمامات الدولية. لو أخذت مثلا الثروة المعدنية والتي توجد في القارة بكميات هائلة من خامات بعض المعادن وأشباه المعادن، وتحتل المرتبة الأولى باحتياطي الموارد الطبيعية التالية: بحيث تنتج 25 في المائة من إنتاج الذهب العالمي و80 في المائة من البلاتين العالمي و27 في المائة من الكوبالت و40 في المائة من الألماس، بالإضافة إلى الفوسفات والكروم والمنجنيز والبوكسيت والفانديوم والكلور. وتحتل أيضا المرتبة الثانية على الصعيد

العالمي خامات النفط والغاز، حيث يبلغ الاحتياطي العالمي للنفط 12 في المائة و10 في المائة من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم.(2) ولكن الخام الذي يبلغ أهمية كبرى هو النفط ومشتقاته لأنها عصب الحضارة وقوتها المحركة فبدونها تتوقف جميع الفعاليات الصناعية المختلفة المجالات.

ما هي مزايا النفط الإفريقي عن غيره من النفط؟ تشير الدراسات بأن النفط الإفريقي ذو جودة عالية ويمتلك مواصفات ومزايا مختلفة لأنه لا يحتاج إلى وقت كثير في عملية التكرير أي قليل الشوائب بالإضافة إلى قربه من موانئ التصدير الأوروبية. كما أشار "الدكتور حمدي عبد الرحمن " في حديثه عن مزايا النفط الإفريقي، والذي يعد محط جذب واهتمام الدول الكبرى وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.(1)

ثانيا: إفريقيا في فترة الحرب الباردة

أن قارة إفريقيا تتألف إلى درجة كبيرة من دول متخلفة ونامية ذات حكومات هشة انشئت معظمها في فترة ما بعد المستعمرات الأوروبية. الانقسامات

الداخلية في كثير من هذه الدول مبنية على الفروق القبلية واللغوية مما يجعل الطريق نحو التنمية أكثر صعوبة بالإضافة إلى ضعف النظم السياسية في إفريقيا يجعلها لا تشجع على الاستثمار الأجنبي ولم يكن هنالك سوى اهتمام متشتت للقطين العظميين، الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا. (2)

عاشت الدول الإفريقية في مرحلة الحرب الباردة عادة " إدمان الاعتمادية " على الغير، بمعنى كلما احتاجت دول إفريقيا إلى معونات في مجالات الإنماء والدفاع تركزت إلى المناورة من أجل المزايدة بين الشرق والغرب مما جعل القطين الدوليين تستغل الظروف التي تعيشها تلك الدول والتي وقعت في شرك الاستقطاب الدولي، وهذا الأمر خلف عواقب سلبية على الدولة الإفريقية في النظام الدولي، إذ أصبح ينظر للدولة الإفريقية على أساس النظام الحاكم فيها، حيث كانت الدول الإفريقية في فترة الخمسينات والستينيات تعيش مرحلة الاستقلال من هيمنة الدول الأوروبية وبناء أنظمتها الناشئة.

أخذ الطابع الأيدلوجي معظم الاهتمامات للصراع الدولي إفريقيا، غير أن هناك دراسات تشير بوجود دوافع اقتصادية في التغلغل تجاه القارة الإفريقية، فعلى سبيل المثال فقد بلغ حجم الاستثمار الأمريكي المباشر في إفريقيا عام 1970 حوالي 3 مليارات دولار أما العوائد التي تحصل عليها الاحتكارات الأمريكية من خلال الشركات الأوروبية قدرت بحوالي 40 في المائة والتي تقدر بمليار دولار سنويا، ومن ناحية سعت الولايات المتحدة عن طريق مد نفوذها السياسي إلى المستعمرات الأوروبية السابقة في إفريقيا وأن تحد من سيطرتها ضمن إطار حماية الدول الصغرى من خطر الاختراق السوفيتي. (3) على كلا بقيت إفريقيا في تلك الفترة ضمن إطار التجاذب الدولي بهدف منع مزايا المصادر الإفريقية عن الأخرى أكثر من اهتماماتها بمعالجة المشاكل الأساسية في القارة.

ثالثا: أفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة

لقد عانت القارة الإفريقية التهميش في بدايات عقد التسعينيات لأن المرتكزات الأساسية التي قامت عليها التدخلات الدولية قد انتهت مع بروز النظام الدولي الجديد، تعاني القارة الكثير من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتلقي تلك المشاكل على القارة الإفريقية أعباء إضافية.

فقد شهدت القارة الإفريقية جملة من المتغيرات السياسية في مطلع التسعينيات ولعل أهم هذه المتغيرات هو انتشار ظاهرة الانتخابات التعددية في أكثر من بلد إفريقيا، وهي ظاهرة ايجابية وجاءت من خلال الضغوط الغربية والولايات المتحدة، إفريقيا تميزت طوال العقود التالية على مراحل الاستقلال باعتلاء العسكريين لسدة الحكم فيها أو انفراد حزب واحد بالسلطة السياسية. (1)

شملت التغيرات التي أحدثتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي 30 دولة افريقية في عقد التسعينيات فقد وجهوا قضية منح القروض والمساعدات الاقتصادية بضرورة إصلاحات سياسية ليبرالية تنهي حقبة سيطرة النظم العسكرية والأحادية الحزبية، أن حالة زائير(الكونغو الديمقراطية حاليا) " موبوتو سيسيكو " المثال الأبرز على دور القوى الغربية والشركات المتعددة الجنسية في إيصال واحد من أكثر زعماء القارة فسادا، والذي استخدم السلطة لأغراضه الشخصية وإحالة زائير أغنى بلدان القارة إلى بلد فقير تفتك به الحرب الأهلية. تظهر هنا التدخلات الدولية التي لها أجندها في القارة عبر تبديل القيادات ودعم نظم استبدادية.

وكما أشرت في السابق أن أهمية الموارد الأولية والنفط خصوصا أن هنالك تغيير في نمط التفكير الإستراتيجي الأمريكي مع نهاية الحرب الباردة، بل وبالتحديد مع أواخر العام 1999 والتركيز على البلدان التي تتوافر فيها الإمكانيات من هذه الموارد، كما تسهم الصراعات المتفجرة في القارة إلى انخفاض أسعار المواد الخام فيها كنتيجة طبيعية إلى زيادة سعي البلدان الأفريقية المتصارعة إلى ارتفاع الديون المالية لسد احتياجاتها من الأسلحة

من خلال استنزاف صادراتها الطبيعية. (2)

الأمر غير مقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية في فرض الضغوط على القارة الإفريقية بل هنالك فرنسا الأكثر نفوذ في إفريقيا وفي ظل حكم الديغوليين لفرنسا على

الصعيد الدولي، تظهر حرصها على دعم مواقعها في القارة لمواجهة الامتداد الأمريكي نحوها ويكمن الصراع الدولي في دعم الأطراف الدولية للبلدان الإفريقية لخلق حلفاء أو تدعيم حلفاء سابقين وبالتالي وقعت هذه البلدان في دائرة التبعية الدولية.

من جانب آخر ما زالت الدول الإفريقية تعاني عدم الاستقرار السياسي وشيوع الفساد الإداري والاقتصادي ولعل الديون المثقلة هي ما تعاني منه القارة، حيث بلغت 132,230 مليار دولار عام 1998 وهو ما ينعكس على مؤشرات التنمية كافة بحيث يمكن اعتبار أفريقيا أقل مناطق العالم في مجال التنمية.

يمكن إجمال الأوضاع الإفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة من خلال مايلي:

- 1 - المشاكل السياسية المتعلقة بالنظم السياسية مثل تزايد عدد الانقلابات العسكرية التي شكلت عائقا أمام التنمية والاستقرار والتي تعد معيار فشل للديمقراطية في القارة الإفريقية، والأمثلة على ذلك عديدة مثل الانقلاب الذي حدث في في النيجر عام 1996 و ساحل العاج عام 1999.
- 2 - الحروب الأهلية التي تعد احد ملامح القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة رغم أنها كانت في السابق واستمرت إلى الآن مثلما حصل في كل من بوروندي ورواندا وسيراليون والكونغو وغيرها من الدول الإفريقية.
- 3 - إضافة إلى ما سبق هنالك مشاكل الحدود والحروب الإقليمية التي انتشرت على بين الدول الإفريقية مثل النزاع بين نيجيريا والكاميرون، والصومال

واثيوبيا والتي لجئت إلى الحروب لتسوية نزاعاتها.

4 - في حين أن التدخلات الدولية لعبت دور أساسي في شؤون القارة الإفريقية مثل التدخل في السودان كما سوف أتطرق لها في الفصل الثاني لاحقاً ضمن الحديث عن

التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية.

المبحث الثالث: أثر النظام الدولي على التنافس الدولي

لقد ذكرت في المبحث الأول ضمن الحديث عن النظام الدولي بأن هنالك ثلاث عدة معايير لتمييز هذا النظام، فلو تم الاعتبار بأن الأساس في التفريق هو عدد الأقطاب الفاعلة فيه والتي تكمن ضمن التقسيم التالي:

أولاً: النظام الدولي الثنائي القطبية وفي هذا النمط من إشكال النظام الدولي تكون هنالك دولتان متوازيتان في القوى فيما بينهما، وترتبط القطبية الثنائية بالصراع والتوتر الدولي، فكل قطب دولي يحاول أن يتغلب على القطب الآخر من خلال زيادة إمكانياته أو تدعيم نظام محالفاته أو ترغيب الدول غير المنظمة للانضمام إلى قطبه. (1)

يمكن اعتبار أن هذا التقسيم كان ضمن الفترة الممتدة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى عام 1991 التي صقلت النظام الدولي إلى قطبين دوليين وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، لقد هيمنت الحرب الباردة على أربعة عقود ونصف من تاريخ العالم وهي حقبة من التنافس أمكن للقوى العظمى فيها أن تحتفظ بهذا التنافس ضمن حدود وضوابط تحت معيار توازن القوى. (2)

كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في حقبة الحرب الباردة متمسكة بفكرة الاحتواء، لقد عكس مبدأ الاحتواء أولوية قصوى في العلاقات الأمريكية مع الدول الأخرى ضمن هذا النظام الدولي وبالتالي انعكس على دعم

الحكومات المعادية للشيوعية أو تلك التي كانت على الأقل تعارض الحكومة والقوى المرتبطة بالاتحاد السوفيتي، ودون أي اعتبار أو إعطاء أهمية للطبيعة السياسية والاقتصادية للأنظمة التي تدعمها.

وليس هنالك من شك بأن القارة الإفريقية كانت أحد مسارح الصراع الأيدلوجي على المستوى العالمي، بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي، وانقسمت دول القارة الإفريقية بين مؤيد للغرب أو مؤيد للشرق وبالتالي لعب العامل الأيدلوجي دور أساسي في انقسام القارة.

وبالتالي هذا يثبت الفرضية بأن النظام الدولي له دور في التنافس، من غير الحكم المسبق لابد من التطرق إلى الأدلة التي تثبت اثر النظام الدولي على التنافس ليس فقط ضمن هذه الفترة ولكن تشمل مراحل أخرى تغير فيها بنية النظام الدولي، وما هو وضعية الدول الكبرى الأخرى في القارة الإفريقية؟
يمكن تناول وضعية النظام الدولي في تلك المرحلة على القارة الإفريقية:

1 - أن الدول الإفريقية لجأت في الحصول على الاستقلال من خلال المناورة بين القطبين عن طريق المساعدات الاقتصادية والعسكرية وبالتالي وقعت في منحى الاستقطاب الدولي الذي فرض عليها إما أن تكون مع الكتلة الغربية أو الكتلة الشرقية.

2 - أن إفريقيا كانت شبه مغلقة على دول مثل الصين واليابان لأنها كانت واقعة ضمن النفوذ الأوروبي، ولكن هذا الأمر تغير خصوصا أن الدول الإفريقية ظاهريا بدأت تستقل عن أوروبا.

صحيح أن جمهورية الصين الشعبية كانت تعتبر ضمن الكتلة الشرقية في صراعها ضد الامبريالية الغربية ولكن هذا الأمر تغير بعد خلافها للاتحاد السوفيتي على اثر اتهام الصين تلك الأخيرة بإتباعها لفكرة التعايش السلمي وبالتالي الخروج عن المبادئ الماركسية، ومشاركة الصين لمؤتمر التضامن

الأفريقي - الآسيوي في باندونج عام 1955 وانتقل الصراع إلى إفريقيا من خلال دعم الصين لحركات تحرير إفريقية مخالفة للتنظيمات الموالية للاتحاد السوفيتي. والتي يمكن إطلاق تسمية القطبية الثنائية المرنة على هذه المرحلة ووفق تصنيف مورتن كابلان كما تناولته في المبحث الأول، والتي استمرت حتى نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي.

العلاقات الصينية الإفريقية في تلك الفترة لم تكن بالمستوى المطلوب على الرغم من أنها نجحت في تقديم نفسها كشريك للدول الإفريقية وارتكازها في علاقات مشتبته وأحيانا غير مركزه، وأنها كانت تمتد البلدان الإفريقية بالمساعدات العسكرية والاقتصادية في حروب التحرر من الاستعمار الأوروبي آنذاك للقارة، وركزت على مبادئ التعايش

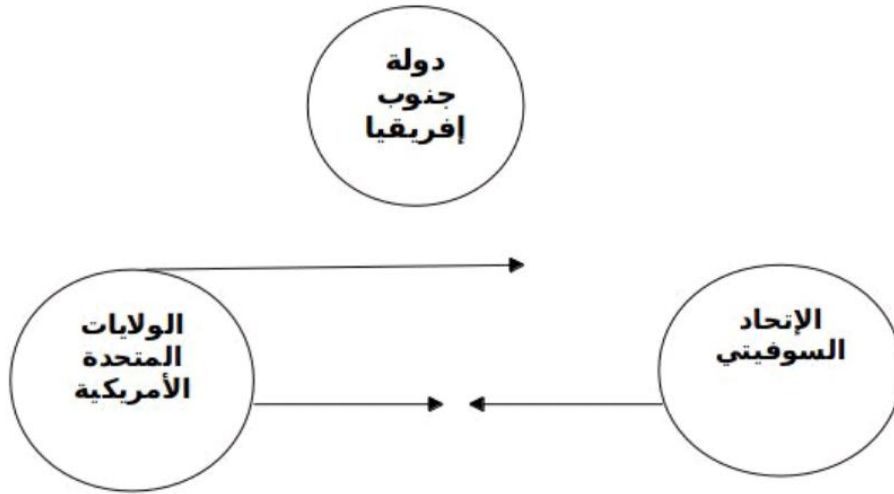
السلمي في علاقاتها، وكانت الصين تعاني من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وتتهم الدولتان العظميين بالتآمر على إحباط أهدافها المشروعة وتقسيم العالم بينهما. (1) الصين كانت تعتبر في فترة الحرب الباردة ضمن الدول الكبرى من الدرجة الثانية.

لوتتم الأخذ بما قاله والتز عند تفسيره للنظام الدولي بأن القدرات التي تتمتع بها الوحدات داخل النظام هو الذي يفسر التنوع في السلوك داخل النسق، وخصوصا أن الهدف الرئيسي للدولة هو الحصول على القوة وضمن مبدأ تحقيق الهيبة الدولية.

حين التطبيق على دولة إفريقية معينة فعلى سبيل المثال لتكن جنوب إفريقيا (دولة الفصل العنصري) هي واقعة ضمن فلك الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والذي جعلها تتغاضى عن سياستها تجاه السود هو اعتبارات مواجهة النفوذ السوفيتي في إقليم إفريقيا الجنوبية. (1)

يظهر الشكل التالي عند التعبير كما أوردت سابقا لعلاقات التنافس. هنا في هذا المثال الولايات المتحدة تتبع سياسة الوضع الراهن، أما الاتحاد السوفيتي

فيتبع سياسة استعمارية (السياسة الاستعمارية ليس المقصود بها الاستعمار المباشر ولكن هي سياسة إخضاع واستغلال تمارسها الدولة القوية لبسط نفوذها).



الشكل رقم 7

طبعاً مثل هذه السياسات اتبعت طوال الحرب الباردة التي طغى عليها الطابع الأيديولوجي وفي ظل وجود قطبين دوليين، هنالك مقولات تقول بأن العامل الاقتصادي لخدمة الغرض الأيديولوجي دخل في التنافس بين القطبين الدوليين. في القطبية الثنائية كان هنالك مظهر الصراع حول امتلاك الموارد وخصوصاً في فترة الثمانينيات تجاه القارة الإفريقية، سعى الاتحاد السوفيتي على قطع

إمدادات الغرب الصناعي بالنسبة للموارد الطبيعية والمعدنية القادمة من إفريقيا وفي هذا الإطار هنالك مقولة لبرجنيف في قوله " أننا نريد امتلاك الثروتين التي يعتمد عليهما استمرارية الحياة الغربية، نفط الخليج والمعادن الثمينة لأفريقيا الوسطى والجنوبية ". (2) حيث شكل الاقتصاد بعداً من أبعاد العلاقات الدولية بل أنه سبب تسريع انهيار الاتحاد السوفيتي والسياسات الخاطئة التي اتبعتها غورباتشوف ساهمت في اختفاء القطب الدولي.

تسعى الدول الكبرى للارتقاء بمصالحها الذاتية إلى أعلى درجة ممكنة في

الوقت الذي تبقى فيه على تنافسها ضمن حدود طاقتها، لتخفيف درجة الصراع مع بقية الدول ويشكل مجموع هذه الأهداف ما يطلق عليه المصلحة القومية للدولة، ويتوقف على تصور الدولة لأهمية مصالحها القومية المعينة، والمحدد هو حجم القوة التي ستظهرها للوصول إلى أهدافها في ظرف معين.(1)

ثانيا: نهاية الصراع الأيدلوجي العالمي

مع انهيار الإتحاد السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية المنطوية تحته في أوروبا الشرقية نتيجة الإصلاحات الديمقراطية والتي بدأت في هنغاريا وبولونيا وانهيار جدار برلين 1989سرع من وتيرة نهاية الحرب الباردة مع حل حلف وارسو في عام 1991. (2) وبالتالي انفردت الولايات المتحدة الأمريكية كقطب دولي وحيد في تسير شؤون العالم والدليل معالجتها العديد من الأمور مثل قدرتها على تشكيل تحالف أزمة الخليج في 1991دون أي معارضة دولية ونزع السلاح النووي من اوكرانيا. وغيرها من الدلائل التي تبرز بنية القطبية الأحادية للنظام الدولي لصالح الولايات المتحدة في القدرة على إحداث تغيير في عالم ما بعد الحرب الباردة.(3)

وينعكس الشكل البنيوي لهذا النظام على أساس وجود قوة قطبية منفردة لديها عناصر القوة والنفوذ على نحو يجعلها وحدة دولية متفوقة، هنا ظهرت الفوضى في النظام الدولي لأنه لا يوجد توازن للقوة وعلى اعتبار انه لا يوجد سلطة عليا قادرة على مجابهة هذا القطب الدولي في البيئة الفوضوية العالمية، (4) هنالك مظاهر أخرى للفوضى في النظام الدولي ويمكن إجمالها بعدة نقاط وهي:

- 1 - تصادم مصالح الدول في توسعها الاقتصادي هذا لأن المتطلبات الداخلية في الدولة تدفعها للبحث عن التقدم لتحقيق الاستقرار الداخلي لها.
- 2 - ازدياد ضغط المنظمات غير الحكومية، فقد بلغ عدد المنظمات الدولية 260 أما المنظمات غير الحكومية والدولية فبلغ عددها 5472. أن المنظمات مثل

الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والأوبك وغيرها تأخذ لنفسها عدد من الوظائف الذاتية الدولية والتي تنتهك استقلال الدول السيادية. (5)

3 - لم يعد المجتمع المدني يرى في الدولة شكلا رئيسيا ومستقلا للتنظيم الاجتماعي، فقد أثرت العصبية دون مستوى القومية على الدول والتي خرجت في شكل حركات تحررية كما تحدث عنها مورتن كابلان بأن هنالك عدد كبير من الدول على شاكلة الصومال، ورواندا وليبيريا. وغيرها من الدول التي تقع تحت رحمة المجموعات الإرهابية.

وقد شكلت الفترة ما بين 1991 إلى عام 2001 سيطرة واضحة المعالم للولايات المتحدة على النظام الدولي، والتي انعكست على الوضع بالنسبة للعلاقات الدولية ضمن هذه الفترة.

طبعاً ما هي وضعية الدول الكبرى في هذه المرحلة، وهل يوجد تنافس في ظل هذا النمط من البنية الدولية؟ وكيف انعكس الوضع على القارة الإفريقية في النظام الدولي الأحادي القطبية؟

أن الأزمة في النظام الدولي ترتبط أساساً بمركز التفوق الذي تفرضه الأحادية القطبية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وعلى حساب باقي الأطراف الأخرى في النظام، وبالتالي انعكس هذا على الاندفاع الأمريكي نحو القارة الإفريقية لأسباب عديدة وهي: (1)

1 - انشغال أوروبا بشؤونه الداخلية بعد مرحلة الحرب الباردة ومعالجة الأمور المتعلقة في إصلاح قضاياها في إطار الاتحاد الأوروبي وأن هنالك خلافات داخلية (أوروبية) بشأن بعض تفاصيل المسار الأوروبي نحو تحقيق الاندماج الكامل، في وقت نفسه ما زالت فرنسا تتمسك بعقد مؤتمرات قمم فرانكفونية تحت رعايتها، وكذلك الحال بالنسبة لبريطانيا التي تتزعم دول الكومنولث ورابطة الانكلوفونية.

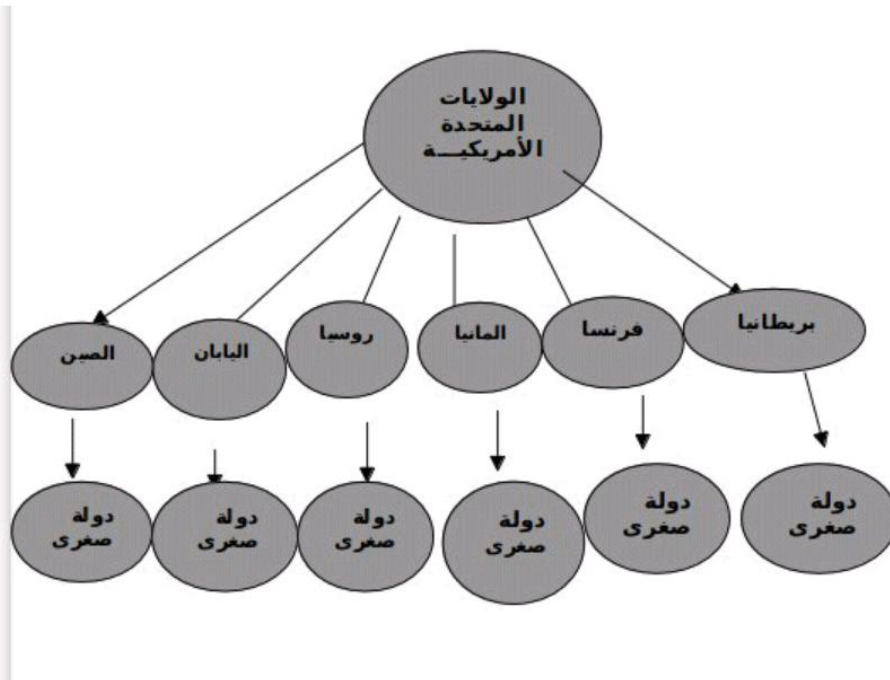
2 - انهيار الاتحاد السوفيتي وانشغال روسيا الاتحادية (الوريث المركزي

للاتحاد المنهار) بمشكلاتها الداخلية وهي مشكلات لا تنطوي على البعد الاقتصادي أو العسكري فحسب وإنما تشمل على إبعاد اجتماعية وسياسية.

3 - انطواء جمهورية الصين الشعبية على نطاقها الإقليمي في شرق آسيا، وتفرغها لبناء اقتصادها الذاتي والتركيز على الأوضاع الداخلية والاقتصادية والسياسية، إزاء الضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة عليها بخصوص تايوان ومحاولة استخدامها كورقة ضغط أمام الصعود الصيني.

أن النظام الدولي لن يكون محايدا على الإطلاق وسوف يستمر بالتأكيد في ترجمة مصالح القوى المهيمنة، إلا أن الفرق بين الفوضى ووجود النظام الدولي هو المتمثل في وضع ضوابط متفق عليها مع قبول الاحتكام إليها في حالة النزاع وتسخير القوة لفرضها. (2)

يمكن تمثيل النظام الدولي في عقد التسعينيات من خلال الشكل الآتي: (1)



الشكل رقم 8

وهذا ما قال عنه صموئيل هنتجتون وجود قطب وحيد مسيطر مع حتمية وجود تعددية لأقطاب أخرى، هذا النمط يسمى بالقطبية الأحادية الصلبة إذ يتضمن قوة متفوقة والعديد من القوى الأخرى الكبيرة. (2)

من جهة أخرى فإن تحديات الصراع على البقاء لم تعد تحسم كما كان عليه الأمر في الماضي بواسطة الأدوات التقليدية للدبلوماسية أو المؤسسة العسكرية بل أنها فتحت جبهات جديدة للصراع أو التنافس مما أدى بتبدل الوسائل والغايات، هنالك إفرازات لقوى دولية جديدة لا تقتصر كما ذكرت على المجال العسكري والاستراتيجي بل تتجاوزها إلى الميادين الأخرى الصناعية والمالية حيث أصبحت التعددية تفرض وجوها جديدة للقوة مثل الصين في جنوب آسيا والاتحاد الأوروبي.

على الرغم من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في بنية النظام الدولي بعد عام 1991 إلا أن هنالك دلائل ومؤشرات تشير إلى تراجع مكانتها الدولية، ومنها لم تستطع استعادة النظام في تلك البلدان مثل الصومال، وكولومبيا ولم تقدر على تلافي أو منع انتشار السلاح النووي في آسيا الجنوبية، ولم تنجح في تلافي الانهيار المدني في رواندا والكونغو وخلق تحالف ضد العراق بعد عام 1992 وإسقاط الأنظمة الغير مرغوبة مثل كوبا وليبيا وكوريا الشمالية والكونغو. وضعف التأثير بشكل حازم تجاه الاتحاد الأوروبي واليابان أو التدخل بشكل فعال في العمليات الداخلية لجمهورية الصين الشعبية. (1)

غير أن سنة 2001 أكدت على الرجوع للقطبية الأحادية في بنية النظام الدولي بعدما ظهرت مؤشرات عديدة تنبأ بالتعددية خصوصا في أواخر عقد التسعينيات، وأن القطبية الأحادية والمتمثلة بالولايات المتحدة استطاعت أن تحشد تحالفات دولية ضد ما يسمى بالإرهاب وتوجيه كافة الإمكانيات في سبيل تحقيق أهدافها ووفق قدرة هذا النظام على التأقلم والاستجابة للبيئة التي يعيش فيها، ولأن النظام الدولي يتميز بالحركة والديمومة وليس شيئا ثابتا يحدث فيه تفاعلات تحكمها قواعد العلاقة والتوازن يمكن تشبيهها بالقطبية الأحادية المرنة.

وطغت على استخدام الأداة العسكرية لفرض الهيمنة الأمريكية على البلدان الصغيرة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب وانعكس هذا المحدد في علاقاتها كقوة

عظمى تجاه الدول الأخرى أو من خلال اطراف أخرى بطريقة غير مباشرة كما حدث بالنسبة للصومال عندما دعمت الولايات المتحدة إثيوبيا للتخلص من نظام المحاكم الإسلامية. (2)

هنالك من يرى بأن النظام الدولي الأحادي القطبية هو نظام انتقالي سيتجه إلى القطبية التعددية وأنه بالأحرى قطبية تعددية قيد التشكيل، حيث أن القطبية الواحدة تستلزم ارتباطا بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية للقطب المسيطر وهو ما لا يتوفر في حالة الولايات المتحدة فهناك انتشارا وتوزع لمصادر القوة الاقتصادية والعسكرية في النظام الدولي، في حين أن الولايات المتحدة تعاني من مشكلات اقتصادية بنيوية تجعلها غير قادرة على البقاء في قمة الهرم لبنية النظام، وخصوصا أن هنالك قوى دولية أحدثت طفرات وقفزات ايجابية على الجانب الاقتصادي وبالتالي ظهور أقطاب دولية تسعى لتحقيق تغيرات في سلم القوى بالنسبة للنظام.

وكما أشار كينث والتز بأن الدول وحدات أساسية تشكل التفاعلات فيما بينها هيكل النظام الدولي وأنها تتسم بالاستمرارية وتوزيع عناصر القوة، وأن القوة تقاس بمقارنة الطاقات الكامنة في الوحدات المكونة للنظام وهي العنصر الوحيد الذي يميز بين وحدات متشابهة تماما (أي في وظيفتها على الاستمرار) ولها نفس الأهداف في بنية النظام الدولي. (3)

لكن القطبية الأحادية لم تدوم طويلا وأول مؤشر على ذلك هو التناقضات التي حدثت اثر الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 حيث ظهرت خلافات بين مؤيد للولايات المتحدة ومعارض ويمكن تمثيلها بالشكل الآتي أو بالمعادلة التالية: $2 + 1 + 2$ بمعنى أن (بريطانيا والولايات المتحدة) (فرنسا) (الصين وروسيا) مع إمكانية اتخاذ فرنسا مواقف قد تميل إلى جانب على آخر وفق مصالحها، ولعل هذا التمثيل ينبع من خلال قوة هذه الدول لصلاحياتها في مجلس الأمن وتحركاتها في النسق الدولي.

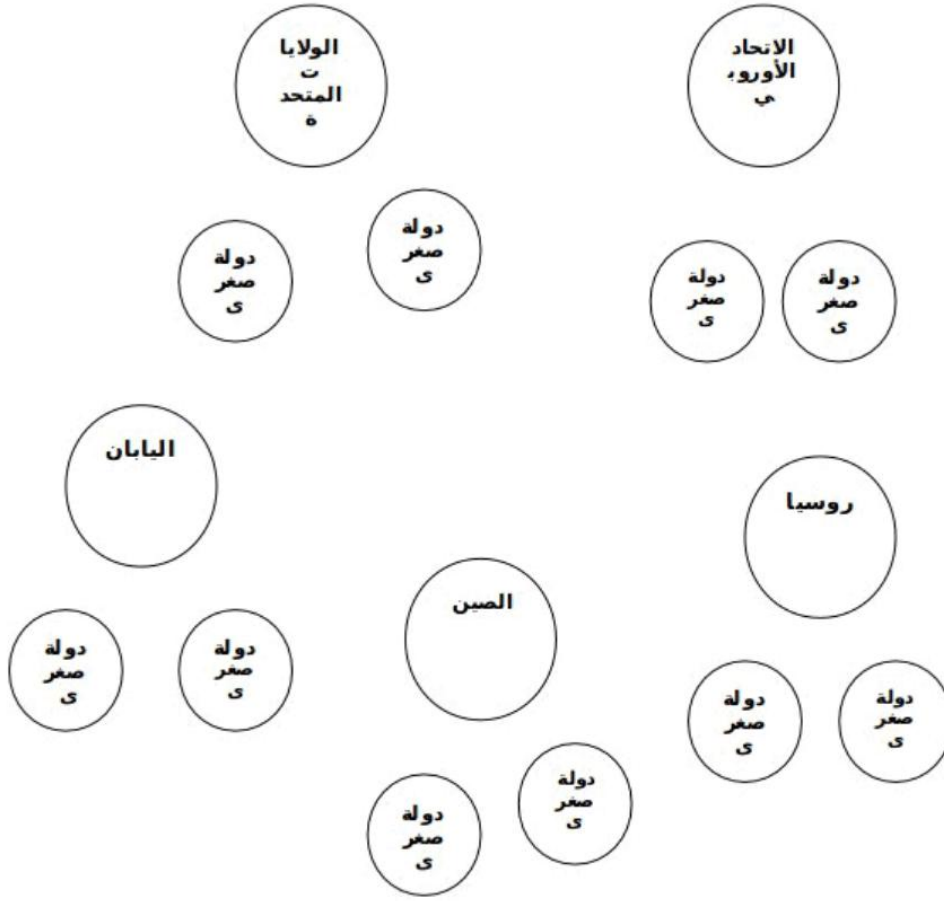
ثالثا: مظاهر التعددية القطبية

يمكن اعتبار أن النظام الدولي اخذ طريقه إلى التعددية القطبية في منتصف التسعينيات وان ظهر بشكل فعلي بعد عام 2003 على اثر فشل الولايات المتحدة في تشكيل تحالف ضد العراق وغيرها من التجاذبات على الصعيد الدولي.

في ظل هذا النمط الدولي يسمح للوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل وأنها تصبح أكثر فاعلة كلما ازداد الطابع التعددي للبيان الدولي، لكن تعدد الأقطاب ليس دائما يعطي الدول الصغيرة والمتوسطة الحرية في الحركة إذ انه حينما تتفق مصالح الدول الكبرى فان تلك المصالح يكون لها الأولوية على مصالح الدول الصغيرة والمتوسطة. (2)

وفي الجانب الآخر يحقق النسق الدولي لكل دولة من الدول الكبرى المشاركة بقدر ما تزنه قوتها في الميزان الدولي، وعندما تتغير النسبة بين قوى الدول يصبح هنالك تبدلات في سلم القوى وتظهر مطالبة بإعادة النظر في توزيع العدل الدولي، وهذا ما حدث في بنية النسق الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث عملت الدولة المستفيد الأول من النظام الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية) على إعاقة التعديل أو الحيلولة دونه فهي دولة محافظة لأنها تحافظ على الوضع الراهن، أما الدولة التي تطلب التعديل فهي دولة إصلاحية لأنها تسعى لإصلاح النظام الدولي ويمكن تشبيهها بجمهورية الصين الشعبية كدولة صاعدة حققت قفزات كبيرة في الاقتصاد وغدت في مصافي الدول الكبرى.

يمكن تشبيه النظام الدولي من الفترة ما بين 2003 إلى 2010 بالشكل الآتي وسأطرق لإثبات أو النفي أو بطلان لهذا التصور.



الشكل رقم 9(1)

يتم الافتراض بأن كل قطب في بنية النظام الدولي من الدول الكبرى له ارتباطات أو تفاعلات مع الدول الصغرى الأخرى في هذه الحالة تتحقق التعددية القطبية في النظام الدولي، هنالك احتمالية بأن الدول الصغرى سوف تستغل نظام توازن القوى المتعددة الأقطاب لزيادة حركتها بعكس وضعيتها في النظام الأحادي القطبية وبالتالي تتحقق مرونة عالية للانتقال من قطب إلى آخر وفق مصالحها الحيوية، غير أن بنیان تعدد الأقطاب ليس دائما يصب في مصلحة الدول الصغرى والمتوسطة وخصوصا إذا اتفقت مصالح الدول الكبرى فإن تلك المصالح يكون لها الأولوية على مصالح الدول الصغرى. (2) وبالتالي تعمل على تقييد حركة هذه الدول وأن كان من الظاهر بأن التعددية القطبية هي أفضل من الأحادية بالنسبة لهذه الدول.

لو تم التطبيق مثلا على القارة الإفريقية لمحاولة فهم بنية النظام الدولي

المفترض للتعددية القطبية، تحاول الأقطاب المختلفة في التركيز على التعامل الجماعي في سياستها تجاه القارة الإفريقية الأمر الذي يبرر وضعية التفاعلات سواء كانت على المستوى الرسمي أو الغير الرسمي لتحقيق الأهداف المرجوة في علاقاتها.

فقد عمد الاتحاد الأوروبي في إستراتيجية علاقاتها مع القارة الإفريقية من خلال تقديم المساعدات وضمن إطار اتفاقية لومي،(1) ومن خلال المفوضية الأوروبية باعتبارها الجهاز التنفيذي للاتحاد ومحاولة الاختراق للقارة عبر العديد من الوسائل بهدف إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية للدول الإفريقية وبالتالي الانعكاس يعود عليها بإيجابية بالنسبة للاستثمارات الأوروبية في القارة الإفريقية، طبعاً الاستثمارات تقوم بها الشركات المتعددة الجنسية من هنا تأتي الاستفادة في تعزيز ارتباطاتها مع الدول الصغرى والتي يمكن القول أن الدول الإفريقية هي ضمن منظومة التفاعلات التي تحدث في بنية النظام الدولي، وحتى الضغط على هذه الدول من خلال فرض قواعد منظمة التجارة العالمية على الدول الإفريقية، ودعم عمليات تنمية القطاع الخاص وغيرها من الأمور المتعلقة بالإصلاحات وفروض شروطها عليها. (2) وبالتالي استخدام المنظمات الدولية أيضاً لتمرير سياستها على الدول الإفريقية.

ويمكن التطبيق على باقي الأقطاب الأخرى أيضاً فمثلاً لو تم اخذ اليابان كقطب له تأثيره على القارة الإفريقية فقد اتجهت نحو تقديم المساعدات من أجل التنمية في القارة الإفريقية وكانت قد اتجهت في بداية التسعينيات وبالتحديد في عام 1993 مؤتمر طوكيو الدولي الذي ضم عدد من الدول الإفريقية تحت مسمى "تيكاد" على غرار منتدى التعاون الصيني - الإفريقي ويعقد كل سنتين، وفي سنة 2003 تم عقد النسخة الثالثة منه، (3) والتركيز هنا على الجوانب الاقتصادية والتنمية، أذن قطب دولي اقتصادي.

ولكن النظام الدولي لا يعترف فقط بالدولة الفاعلة على جانب محدد بل لابد أن

تتوافر العديد من المقومات حتى تصبح الدولة ذات تأثير في النسق، وأن اليابان ما زالت تقع ضمن النفوذ أو الوصاية الأمريكية وفقدانها القدرة على التحرر من الناحية العسكرية الأمر الذي يجعلها فاقدة الأهلية أحياناً.

لعل جمهورية الصين الشعبية أفضل من الوضع الدولي بالنسبة لليابان بسبب تفاعلاتها ضمن النسق الدولي باستقلالية وأحياناً مخالفة لتوجهات الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة إذا تم الاعتبار بأنها دولة نووية وتمتلك مقومات القطب الدولي ويؤهلها إلى التأثير بشكل أكثر تجاه الدول الصغرى وإبراز نفسها كقوة قطبية في مواجهة الولايات المتحدة وهذا ما سوف أتطرق له في التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية في الفصل الثاني، وأنها حاولت من خلال علاقاتها مع الدول الصغرى أن تبرز قوتها على الساحة الدولية.

في حين أن الإستراتيجية الروسية في علاقاتها داخل النسق الدولي تختلف عن توجهات الأقطاب الأخرى وخصوصاً في علاقاتها مع دول القارة الإفريقية، فهي ليست بحاجة للموارد الطبيعية والنفط لأنها مكتفيه ولكن الدافعية تكمن في إيجاد قوة لها في إظهار نفسها كقطب دولي لها نفوذها واستعادة دورها السابق أبان الحرب الباردة.(1) والارتكاز في توجهاتها نحو الأمور المتعلقة بالشؤون العسكرية وبيع المعدات اللازمة للتسليح، وبالتالي أخذت منحى مغاير في علاقاتها تجاه الدول الصغرى واستغلال حاجتها من هنا تظهر روسيا كقطب دولي في التأثير على النسق.

إن النظام الدولي في الفترة المشار إليها يمكن اعتباره تعددي الأقطاب مع وجود فروقات من حيث المقومات المتفاوتة، وعلى اعتبار أن العلاقات بنوعيتها الرسمي والغير رسمي طغت على التفاعلات كمؤشر على التعددية، بالإضافة إلى الاستجابة لقدرة النظام على التأقلم مع البيئة داخل البنية للنسق الدولي.

الفصل الثاني اثر النظام الدولي على التنافس الأمريكي - الصيني

يقوم الباحث ضمن هذا الفصل في تسليط الضوء على التنافس الدولي والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في القارة الإفريقية، وضمن تناول النظام الدولي كونه المتغير المستقل لهذه الدراسة وفق فترات زمنية مع التركيز على حقبة ما بعد الحرب الباردة كونها فترة الدراسة، وبالتالي تحديد ملامح التنافس الأمريكي - الصيني تجاه القارة الأفريقية، وهل طبيعة النظام الدولي ساهمت في بروز دول تسعى لإيجاد موضع قدم لها في خريطة الصراعات الدولية؟

من جهة أخرى يسعى هذا الفصل في التركيز على الجوانب السياسية والاقتصادية للتنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة، ولمعرفة قياس التوجهات لكلا الطرفين ومدى التركيز في التغلغل تجاه القارة السمراء.

سيتم تناول هذا الفصل وفق تقسيم التنافس الأمريكي - الصيني على فترات زمنية مع طرح أمثلة تطبيقية للقارة الإفريقية الواقعة ضمن هذه الدراسة وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2010

قبل التطرق إلى مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية في الفترة المشار إليها، لابد من دراسة مستوى التغلغل الأمريكي في القارة السمراء وضمن الفترة الضابطة (1985-1990) كما هو وارد ضمن الإطار النظري لهذه الدراسة.

أن الاعتبارات الأمريكية أبان الحرب الباردة كانت محصورة ضمن دائرة احتواء المد الشيوعي في أفريقيا، على أن التقارب الأمريكي السوفيتي الذي بدأت مرحلة في فترة الثمانينيات كانت تبشر بانتهاء مرحلة والدخول في مرحلة جديدة، وأن السياسة الخارجية الأمريكية في تحقيق المصالح والأهداف القومية في القارة الإفريقية كانت تهدف إلى أربعة محاور رئيسية وهي: (1)

1- احتواء الشيوعية ومنع النفوذ السوفيتي فيها، ومثال على ذلك أزمة الكونغو عندما انقسمت الكونغو إلى فصائل بعد استقلالها من بلجيكا، وحاولت بعض العناصر تحقيق الوحدة بينها بتأييد الولايات المتحدة لجانب والاتحاد السوفيتي للجانب الآخر.

وأن الدول الإفريقية التي برزت ضمن تصفية الاستعمار الأوروبي لها في زمن الحرب الباردة، زادت من وتيرة المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والتدخل في القارة الإفريقية لأسباب تتعلق بالأيديولوجية، وأن الولايات المتحدة كانت تنسق مع حلفائها الأوروبيين طالما استطاعوا الحفاظ على الوجود المستقر في مناطق نفوذهم، وذلك لمنع النفوذ السوفيتي التي كانت تقدم نفسها على أنها مناهضة للامبريالية وأنها تساعد الدول الإفريقية على النهوض وتصفية الإرث الاستعماري فيها.

ومن الأسباب التي ساهمت في التدخل للقطين هو اتجاه الزعماء الأفارقة المتنافسون لطلب المساندة من الخارج لتحقيق مصالحهم ضد الفصائل في الداخل أو الأعداء خارج البلاد، وبالتالي ساهم ذلك في التدخل، وخلال الثمانينيات كانت الدول الإفريقية في حالة نزاعات سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المتجاورة، وأن هنالك خاصية مشتركة وهامة لكلا القطبين وهي الاتجاه في تفسير المصالح الإفريقية حسب مقتضيات احتواء الآخر.

2- حماية خطوط التجارة البحرية، وخصوصا الممرات البحرية الهامة التي تمر عبرها الناقلات وإمدادات الطاقة، والتي تدخل ضمن سياق الأهمية الجيو-

استراتيجية، فعلى سبيل المثال منطقة القرن الأفريقي التي تمثل بعد استراتيجيا هاما من موقع متميز لممرات المائية الحيوية وأنه المدخل الطبيعي لأفريقيا من جهة الشرق حيث يربط المحيط الهندي بالبحر المتوسط، بالإضافة إلى أنه الممر الرئيسي للنفط الوارد من الخليج العربي إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقا)، وتشكل هذه المنطقة أهمية بالنسبة للولايات المتحدة وتمسكها بالمراكز المطلة على المحيط الهندي للحفاظ على الإنتاج النفطي القادم من الجزيرة العربية وتصريفه عبر قناة السويس وإشرافها عليه.(2)

3- الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام، وعلى اعتبار أن القارة الأفريقية تمتلك احتياطي هائل من النفط يؤمن الاحتياجات الأمريكية المتصاعدة من الطاقة، هذا بالإضافة أن القارة الإفريقية تحتوي على المعادن الهامة التي تدخل في الصناعات الإستراتيجية، والتي تعد محط جذب للسياسة الخارجية الأمريكية قبيل انتهاء الحرب الباردة، والسبب الرئيسي الذي ساهم في تعزيز التوجهات لأفريقيا هو الشركات البترولية الأمريكية التي تعمل على التنقيب واستخراج النفط، مثل الشركة الأمريكية شيفرون العاملة في السودان وغيرها من الشركات الأخرى.

4- دعم ونشر القيم الليبرالية وخصوصا تلك المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق هذا الهدف على اعتبار أن الديمقراطية تؤدي في ممارستها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن المساعدات المقدمة من قبل الولايات المتحدة وحتى الغرب مرتبطة بما يسمى المشروطة السياسية، وأن الهدف الأساسي من ذلك هو تشجيع الدول الإفريقية في فترة ما قبل الحرب الباردة واستمرت حتى ما بعد الحرب الباردة من خلال القروض والمعونات المشروطة بتحويل النظم السياسية الإفريقية إلى نظم ديمقراطية التي تلتزم بالانتخابات الدورية الحرة والنزيهة، بالإضافة إلى حريات الإعلام وتشكيل الأحزاب السياسية المتعددة وعلى سبيل المثال في صدد هذا التوجه إتمام التسوية السياسية في كل من

ناميبيا ودولة جنوب إفريقيا التي أتاحَت للأغلبية الإفريقية الوصول إلى قيادة الحكم في هاتين الدولتين، ويضاف إلى هذه النتائج انتهاء سياسات الاستقطاب، وعدم الانحياز والحياد الإيجابي، وتراجع مقولات الاقتصاد الاشتراكي وقيام اقتصاديات السوق، وبالتالي احتواء الأنظمة التي قد تميل إلى النهج الشيوعي. (1)

وتعتبر مسألة المعونات التي تقدم للقارة خاصة من الولايات المتحدة من أهم المعالم التي توضح مدى الاهتمام الأمريكي بالقارة، وتقدر حجم المساعدات الاقتصادية لأفريقيا بحوالي 800 مليون دولار في العام تقدم لست وأربعين دولة إفريقية عن طريق مختلف برامج المعونة الأمريكية، حيث بلغت معونة التنمية من الولايات المتحدة لإفريقيا في عام 1985 أكثر من بليون دولار، واعتبر البعض أن هذه المعونة غير كافية للقارة، ولكن بالرغم من ذلك فإنها تفوق أية معونة قدمها الاتحاد السوفيتي (سابقا). (2)

هذه أبرز ملامح اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ضمن فترة ما قبل الحرب الباردة وخلال الفترة من 1985-1990، ولكن طبيعة النظام الدولي قد تغير مع انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا، وبداية عصر ما بعد الحرب الباردة، مع العلم بأن الأهداف السابقة متجددة باستثناء الهدف الأيدلوجي المتمثل باحتواء الشيوعية، وبالتالي تجديد السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا مرتبط بالدرجة الأولى بالتحويلات التي شهدتها العالم.

حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع إستراتيجية حددت من خلالها أهدافها المتمثلة في إفريقيا، وتظهر أهداف التحرك الأمريكي في إفريقيا من خلال التقرير الصادر عن مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية عام 1997 الذي جاء تحت عنوان تعزيز العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع الدول الإفريقية الذي يكرس أمريكا لتكون في

مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في إفريقيا". (1)

ويمكن القول بأن العلاقات الأمريكية تجاه القارة الأفريقية انتقلت من الإدراك السياسي إلى الإدراك الاقتصادي والعسكري، وأن التغيرات الدولية الجديدة المتمثلة بانهيار الاتحاد السوفيتي، وزيادة وتيرة التنافس الدولي على إفريقيا أعادة توجيه السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وترتيب أولوياتها وأهدافها ومن هذه المتغيرات أو العوامل التي يمكن إجمالها في عدة نقاط وهي: (2)

1 - ازدياد المرتكزات الإستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية - الأفريقية في عصر العولمة، فالمحددات الثابتة مثل الموقع الاستراتيجي للقارة والثروات الطبيعية وخطوط التجارة، كل هذه الأمور تعطي الاستمرارية في تأكيد أهمية أفريقيا في منظومة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

2 - تغير الرؤى والتصورات في الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التي تعانيها بعض المناطق المعينة في إفريقيا مثل الجنوب الأفريقي ومنطقة البحيرات العظمى، وشرق إفريقيا، فصانع القرار الأمريكي أدرك أهمية تحقيق الاستقرار والأمن في هذه المناطق، بالتزامن ما يتوافر في القارة من موارد الطبيعية و خاصة النفط.

وتعطي الولايات المتحدة الأمريكية الأولوية في الجانب الاقتصادي نحو القارة الأفريقية عن طريق محاولة إدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي ومن خلال دفع الدول الإفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية تقوم على التنمية واقتصاد السوق الحر، وفتح قنوات التبادل التجاري الأمريكي والأفريقي، مما ينعكس بشكل ايجابي على الاستثمارات والتجارة الأمريكية في القارة.

ولتطبيق غاية إدماج إفريقيا ضمن منظومة الاقتصاد العالمي فإن الإدارة الأمريكية تعمل على ثلاثة محاور دولية وهي:

1- العمل على تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية التي تقوم على إنهاء مرحلة

تلقى المساعدات المالية، وإبدالها بمرحلة التبادل التجاري، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأمريكية في القارة. والمقصود هنا لا يعني إلغاء المساعدات الأمريكية للقارة، ولكن التركيز في المساعدة من أجل دعم جهود والتغيرات في الإصلاح السياسي والاقتصادي.

2- دعم وتشجيع النظم التي تأخذ بفكرة تبني المفاهيم الديمقراطية، وكما ذكرت سابقا بأن هذه القضية متجددة وما زالت ضمن محاور الإدارة الأمريكية في إفريقيا والقيام بالضغط على الدول الإفريقية وخاصة الدول التي تمثل أهمية إستراتيجية للمصالح الأمريكية في القارة ومن خلال ربطها بالمعونات الاقتصادية المقدمة.

أن الولايات المتحدة نجحت نوعا ما في تعزيز مفاهيم الديمقراطية في إفريقيا خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، والأمثلة عديدة ففي مارس 1991 انتهى حقبة الحكم العسكري للجنرال "ماثيو كيريكو" في جمهورية بنين الذي دام ثماني عشر سنة، ويعتبر أول رئيس إفريقي يعزله الاقتراع العام في تلك الدولة الإفريقية، وتولت السلطة في دولتين أخريين هما الرأس الأخضر، وساو تومي وبرنسيب، حكومتان جاءتا نتيجة لانتخابات خاضتها أحزاب متعددة، وفي مالي أرغمت الحركة الديمقراطية الجنرال

تراوري " على التخلي عن السلطة الفردية التي دامت حوالي أربعة وعشرين عاما، وتعتبر التجربة النيجيرية من أكثر تجارب إفريقيا في الاتجاه نحو الديمقراطية، وذلك لأن الحكومة العسكرية في نيجيريا قد سمحت لحزبين متنافسين بالتصارع الديموقراطي عن طريق الانتخابات بهدف الانتقال بهذه الدولة الإفريقية الكبيرة من الحكم العسكري إلى الحكم الديموقراطي. (1) لاحظ هنا تشكيل نخب جديدة في إفريقيا موالية للولايات المتحدة الأمريكية وضمن منظور المصلحة القومية لها.

ما السبب في التوجه الأمريكي للديمقراطية في إفريقيا؟ في التحليل يكمن أن الرابطة المباشرة بين اقتصاد السوق الحر والديمقراطية، في أن السوق يعتمد

إلى تقليص قوى الحكومة إلى درجة تفقد فيها القدرة على فرض ضوابط والروابط الغير مناسبة للحرية الاقتصادية، وبالتالي تعمل على تعزيز الرأسمالية التي تناسبها الديمقراطية وتنعكس بشكل ايجابي على الاستثمارات الأجنبية في الاستغلال هنا يأتي دور الشركات الأمريكية العاملة في القارة الأفريقية، بالإضافة إلى ما سبق أنها في سعيها إلى تحقيق الديمقراطية تعمل على تشكيل نخب جديدة في إفريقيا كما ذكرت في السابق موالية للغرب عموما، والولايات المتحدة بشكل خاص.

3- العمل على تحقيق الأمن والاستقرار وفق منظور المصلحة القومية الأمريكية من خلال منع الصراعات وإنهاء حروب التطهير العرقي. وتتمثل في حماية المصالح الأمريكية الحيوية وخصوصا التي تدخل ضمن المناطق الغنية بالموارد الطبيعية، وعليه فأن الإدارة الأمريكية تولي اهتماما كبيرا بقضايا انتشار الإرهاب وفق منظور التهديد للأمن والاستقرار للمصالح الحيوية لها في القارة السمراء.

ففي السابع من شباط لعام 2007 أعلن الرئيس الأمريكي بوش قراره بإنشاء قيادة عسكرية موحدة جديدة للقارة الإفريقية والمسماة اختصارا بـ " أفريكوم" (United States African- Command)، وأن الهدف من إنشائها هو تقوية روابط التعاون والأمن مع الدول الإفريقية وأنها تعمل على خلق فرص جديدة للشراكة مع تلك الدول لتحقيق السلام والأمن لشعوب إفريقيا، وتقع هذه القيادة ضمن نطاق القارة الإفريقية ومقر هذه القيادة تقع في شتوتغارت الألمانية خارج إفريقيا، ويعكس إنشاء هذه القيادة الجديدة إعطاء القارة الإفريقية الأسبقية الأولى في المصالح الأمريكية، ورغبة الولايات المتحدة في تحجيم أي دور مستقبلي لأية قوة عالمية أو إقليمية في القارة الإفريقية، وبالتالي انفراد الولايات المتحدة التام بالترتيبات الأمنية المرتبطة بالجوانب السياسية والاقتصادية والسيطرة على البترول الإفريقي. (1)

وان هنالك " حالة خوف بما يسمى (الإسلام السياسي) من قبل الولايات

المتحدة في القارة خاصة بعد تفجير سفارتيها في كينيا وتنزانيا". (2) والخوف من التنظيمات الإسلامية واختراق منظومة الدول الإفريقية نتيجة ضعفها وخصوصا في دول إفريقيا الغربية وما يسمى بالحركة السلفية للتنظيم والجهاد والتي تستهدف مالي والنيجر وضرب المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية بشكل عام. (3)

هذا وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء قواعد عسكرية في إفريقيا مطلع الألفية الجديدة مثل القاعدة العسكرية في جيبوتي التي أنشئت في عام 2002 والهدف منها مكافحة الإرهاب وحماية السفن الحربية الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي والمناطق الأخرى، وحماية أمن إمدادات الطاقة وامتدادها إلى وسط وغرب إفريقيا. (4)

غير أن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط الأفريقي يأتي من أولوياتها تجاه القارة الأفريقية، وضمن اعتبارات عديدة منها أن الولايات المتحدة أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم، وهي لا تستطيع أن تتخلى عن النفط الذي يدخل يشكل أحد ركائز الاقتصاد الأمريكي ومصلحة قومية عليا، وهذا ما يفسر الوجود الأمريكي في المناطق الغنية بالنفط، وتشير الإحصائيات إلى أن واردات النفط للولايات المتحدة من القارة الإفريقية بلغت ما بين 20 إلى 25 في المائة أي ما يعادل حوالي 800 مليون برميل سنويا تستورد النفط من أفريقيا، وتعمل الولايات المتحدة على حماية مصالحها النفطية خصوصا في وسط وغرب إفريقيا التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي وضمان استمرار تدفق تصدير النفط للولايات المتحدة الأمريكية دون أي مشاكل، مما يساعدها على التقليل من الاعتماد للنفط القادم من الشرق الأوسط وتحاول الولايات المتحدة في سياستها التنويع بخصوص استيرادها للنفط الذي يعد من أهم ميزات القارة الأفريقية. (5)

وأن واردات النفط الأفريقي إلى الولايات المتحدة ارتفعت من 15 في المائة لعام 2000 لتصل إلى 20 في المائة لعام 2005، وفي عام 2006 استوردت

الولايات المتحدة من النفط الإفريقي 2230000 برميل يوميا من إفريقيا مقارنة بالشرق الأوسط الذي بلغ صادراته النفطية في نفس السنة إلى الولايات المتحدة حوالي 2220000 مليون برميل يوميا، وهذا يشير إلى الاهتمام بالنفط الإفريقي أكثر من النفط في الشرق الأوسط. (1)

وفي صدد الحديث عن النفط يظهر الجدول التالي مقدار الصادرات النفطية الأفريقية للولايات المتحدة الأمريكية من عام 1997-2005 لعشرة دولة أفريقية وهي:

الجزائر، مصر، ليبيا، أنغولا، غينيا الاستوائية، الكونغو، الغابون، الكامرون، نيجيريا، تشاد.

السنة الدولة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	92,13	13,14	61,12	1,11	56,13	9,12	63,18	5,15	07,23
مصر	81,1	57,0	15,1	52,0	34,0	52,0	43,0	69,0	71,0
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	1	74,2
أنغولا	80,20	85,22	6,17	0,15	0,16	2,16	12,18	5,15	07,23
غينيا الاستوائية	26,0	1,0	2,0	83,0	02,1	22,2	26,3	8,3	4,3
الكونغو	23	6,2	22	53,2	33,2	34,1	53,1	7,0	55,1
الغابون	24,11	1,10	19,8	02,7	82,6	0,7	37,6	0,7	22,6
الكامرون	22,0	20,0	25,0	34,0	32,0	0,7	37,6	0,7	22,6
نيجيريا	04,34	34	32	86,43	2,43	3,30	32,42	77,55	9,56
تشاد	-	-	-	-	-	-	29,3	21,0	76,4
المجموع	8,63	6,84	0,74	6,80	6,83	1,71	8,91	0,111	1,123
النسبة المئوية	2,14	0,18	5,15	9,15	7,15	8,13	7,16	8,18	1,20

الجدول رقم (1) (2)

- الكمية بالمليون طن

من خلال الجدول السابق يبين مقدار صادرات النفط إلى الولايات المتحدة

الأمريكية، صادرات النفط من نيجيريا تشكل النسبة الأعلى من عشر دول ومن ثم تليها انغولا،

وهذه الدول تقع في وسط وغرب إفريقيا باستثناء الجزائر ومصر وليبيا التي تقع في شمال القارة الإفريقية، وتشير الدراسات أن غرب إفريقيا وخاصة دول الساحل تولى باهتمام كبير من الإدارة الأمريكية مع التركيز على نيجيريا وانغولا كونهما من كبار موردي النفط إلى أمريكا حيث قدرت المساعدات الأمريكية المقدمة لهما في الفترة ما بين 2004 إلى 2006 إلى نحو 180 مليون دولار. (كما سوف اتطرق إلى الصادرات النفطية للصين لنفس الدول مع زيادة السودان ضمن المبحث الثاني).

والسبب في الاهتمام يعود للنفط بالدرجة الأولى، ومن ناحية أخرى مكافحة الإرهاب والتهديدات التي تؤثر على المصالح الأمريكية كما ذكرت سابقا، وتمتاز دول ساحل إفريقيا الغربي بأنها دول ذات طابع مؤسسي هش وسهلة الاختراق ومعرضه للاضطرابات وبالتالي من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التوجه في سياستها إلى هذه الدول وتعتبر الأساس في تأمين إمدادات الطاقة لها.

كما وتسيطر الشركات النفطية الأمريكية العاملة في إفريقيا وبالتحديد على خليج غينيا، فضلا عن الاكتشافات الجديدة بخصوص التنقيب عن النفط، وهذه الشركات الأمريكية هي: إكسون موبيل Exxon Mobil، هيس اميرادا Marathoon Oil، Chevron Texaco، تكاسكو شيفرون Amerada Hess.

ويدخل إطار عمل الشركات النفطية الأمريكية العاملة في إفريقيا في البعد الأمني لسياسة الطاقة الأمريكية، والمرتكزة على عدة عوامل أساسية وهي:

(1)

1 - ضرورة حماية مصادر الإنتاج النفطي، وخصوصا الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي في القارة، وذلك حتى تضمن استمرار تصدير النفط ووصوله للولايات المتحدة.

2 - المحاولة في التقليل من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط عبر سياسة تنويع الواردات الجغرافية وأنواع الطاقة، وإفريقيا عنصر أساسي ومهم في هذه الأهمية الإستراتيجية.

3 - العمل على رصد أي تحركات دولية قد تنافس الولايات المتحدة وبالتالي تلحق الضرر بالمصالح الأمريكية وأمن الطاقة.

هذا ووضعت الولايات المتحدة الأمريكية تصورا لتأمين احتياجاتها من النفط الإفريقي، الذي يقوم على إقصاء منافسيها عن مناطق الإنتاج والاستثمار، أو على الأقل استيعابهم

عندما لا يكون هنالك مجال لمنعهم من مشاركتها، وذلك من خلال مخططات تضمن لشركاتها النصيب الأكبر من الغنائم، ومن خلال تكثيف جهودها والعمل في مواجهة نفوذ القوى الدولية في إفريقيا، سواء كانت الصين أو فرنسا أو بريطانيا.

وأن الولايات المتحدة بدأت تغزو مناطق نفوذ أوروبية في إفريقيا، فمثلا الوجود الأمريكي في تشاد أكبر مثال على ذلك، تشاد التي تعتبر منطقة نفوذ فرنسية تقليدية، وزادت أهميتها بعد اكتشاف النفط الذي بدأت إنتاجه في عام 2003 من حوض دوبا في جنوب البلاد، وحتى جيبوتي التي توجد فيها قاعدة عسكرية أمريكية، إذن الولايات المتحدة امتد نشاطها إلى المناطق التي تعتبر مرتبطة بالدول الأوروبية.

على الرغم من ذلك الوجود إلا أن الولايات المتحدة لا تريد أن تتدخل بشكل مباشر في إفريقيا وذلك حتى لا تكرر الكارثة التي حدثت في الصومال عام 1992، عوضا عن ذلك تستخدم وكلائها لتصفية الحسابات. (1) كما سأورد مرتكزات الإستراتيجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية.

ما هي مرتكزات السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة؟

طبعاً سياسة الولايات المتحدة لم تبقى على نفس الحال التي كانت عليها قبل الحرب الباردة تجاه القارة الإفريقية، وطبيعة النظام الدولي والتغيرات التي صاحبة انهيار الاتحاد السوفيتي، جعلت هنالك عدة عوامل أو مرتكزات تستند عليها للتغلغل في إفريقيا، ويمكن إجمال هذه المرتكزات على النحو التالي:

1- التركيز على مناطق إقليمية معينة، عن طريق اختيار دولة أو أكثر تمارس دور القيادة مثل: جنوب إفريقيا في الجنوب، ونيجيريا والسنغال في الغرب، واثيوبيا في الشرق.

وضمن سياق اختيار الدولة لم يكن عشوائياً بل أنه مدروس ومخطط له، فمثلاً جنوب إفريقيا تمثل ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في إفريقيا، ولها ارتباطات تاريخية مع الولايات المتحدة وأنها حليف استراتيجي لتمثيل المصالح الأمريكية في منطقة جنوب إفريقيا، وكذلك الأمر بالنسبة لنيجيريا التي تعتبر أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في إفريقيا ككل وفي الغرب الإفريقي بشكل خاص كونها تحتل النصيب الأكبر في تصدير النفط للولايات المتحدة الأمريكية وتحتل المرتبة الخامسة في تصدير النفط إلى الولايات المتحدة بنسبة 7,9 في المائة من إجمالي الواردات الأمريكية من النفط الأجنبي. (2) أما من ناحية شرق إفريقيا وخصوصاً في منطقة القرن الإفريقي الاتجاه الأمني أكثر من كونه اقتصادي من خلال حماية المصالح الأمريكية واستخدامها لأثيوبيا لمراقبة الأوضاع القريبة من الدول التي قد تكون معادية للولايات المتحدة مثل السودان، واستغلال الدور الأثيوبي في منطقة القرن الإفريقي واستخدام ورقة المياه أيضاً للضغط أو محاصرة كلاً من مصر والسودان ويبدو أن اكتشاف النفط والذهب والغاز الطبيعي في القرن الإفريقي يفسر الاهتمام الأمريكي في تلك المنطقة. (3)

هنا تقوم الولايات المتحدة باستخدام وكلائها في إفريقيا لتنفيذ سياساتها في القارة، ومن خلال تقديم المساعدات والمعونات الاقتصادية والعسكرية لحلفائها، وتكريس الوجود الأمريكي عبرها، بالإضافة إلى مراقبة التحركات الدولية تجاه القارة السمراء.

2- المحافظة على الأمن والاستقرار عن طريق إنشاء قوة افريقية لمواجهة الأزمات، وكما ذكرت سابقا الهدف منها حماية المصالح الأمريكية في القارة عبر تشكيل تنسيق عسكري مع الدول الإفريقية ومكافحة الإرهاب والتقليل من حدة الصراعات التي تحدث بين الدول.

3- العمل على محاصرة النظم الغير موالية أو التي لا تتفق مع سياسة الولايات المتحدة والتي تدعم التطرف والإرهاب من وجهة النظر الأمريكية، مثلما حصل مع كلا من السودان وليبيا.

ويتمثل التواجد العسكري في إفريقيا من خلال اسلوبيين تنتهجهما الولايات المتحدة الأمريكية وهما:

الأسلوب الأول ثنائي حيث عملت الولايات المتحدة من خلاله على تكثيف وجودها في القارة، فمثلا منطقة القرن الإفريقي عقدت عدة اتفاقيات ثنائية مع كل من اريتريا وجيبوتي، واثيوبيا في كانون الأول لعام 2002، وهي اتفاقيات تسمح للجيش الأمريكي بحرية الحركة في هذه البلدان لضمان أمن البحر الأحمر، حتى أنه يوجد قاعدة عسكرية امريكية في جيبوتي كما ذكرت سابقا، كما تتوفر للولايات المتحدة موقع في اوغندا يتيح فرصة مراقبة جنوب السودان حيث توجد آبار النفط، بالإضافة إلى حصولها لتسهيلات عسكرية في كينيا، ارتيريا وليبيريا. حتى أنه امتد نشاطها ليشمل الساحل الأفريقي الغربي من خلال تعاونها العسكري مع موريتانيا وتشاد ومالي والنيجر.

الأسلوب الثاني ويتمثل في التعاون متعدد الأطراف، والذي يبرز القيادة العسكرية المسماه ب " افريكوم " (AFRICOM)) كما ذكرت فيما سبق، والذي

يهدف إلى إشراك جنود أفارقة في قوات حفظ السلام تحت إشراف ومتابعة الولايات المتحدة الأمريكية.

4- تأمين وتعزيز فرص الاستثمار والتجارة في إفريقيا، لا سيما زيارة الرئيس الأمريكي " بل كلينتون " والجولة التي قام فيها في سنة 1998 وكان من ضمن الأهداف المعلنة للجولة هي تعزيز التجارة والاستثمار وفي إطار فكرة التجارة وليس المعونة، وهذه الشراكة تخدم المصالح الأفريقية من وجهة نظر "سوزان ريس" مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشئون الإفريقية آنذاك، فهي تساعد (أي الشراكة) في عملية تسريع دمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، فضلا عن أنها تساهم في حماية الولايات المتحدة من التهديدات الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. (1)

وجاء هذا التوجه منسجما مع قانون التجارة الأمريكي مع إفريقيا (قانون النمو والفرص في إفريقيا) والمسمى بـ "اغوا"، والذي وافق عليه الكونغرس الأمريكي في سنة 2000 و طالب الرئيس بوش بتمديد العمل به لغاية 2015، والرامي إلى بناء شراكة جديدة مع القارة وتهدف إلى تحقيق النمو واقتناص الفرص، وفتح الأسواق في القارة للاستثمارات الأمريكية حيث تشكل القارة الإفريقية سوقا قوامها 850 مليون مستهلك تقريبا لا يصلها سوى 7 في المائة من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تتعدى حصة إفريقيا من استيرادها 1 في المائة. (2)

ويسير هذا القانون وفق معيار رفع الرسوم الجمركية عن صادرات الدول الإفريقية، ولكن تم ربطها على أساس إجراء إصلاحات اقتصادية واحترام حقوق الإنسان، وحتى تعزيز التبادل التجاري المساعدات والمعونات مرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية والمفاهيم الديمقراطية، وهذا يعني التدخل الأمريكي في شئون الدول الإفريقية الداخلية باستخدام أسلوب الضغط الاقتصادي المرتبط بتحقيق أغراض سياسية.

ولكن مستوى التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وإفريقيا في تحسن، فقد

ارتفع إجمالي التبادل التجاري الكلي في سنة 2008 إلى 28 في المائة عما كان عليه في العام الذي سبقه، ووفق التقرير الذي أصدرته دائرة التجارة الدولية في وزارة التجارة الأمريكية لسنة 2008 حول التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والدول الإفريقية، فقد بلغ إجمالي قيمة الصادرات الأمريكية في عام 2008، 18,6 مليار دولار مقارنة بمبلغ 4,14 مليار دولار في عام 2007 بحسب ما جاء في تقرير دائرة التجارة الدولية الأمريكية، في حين أورد التقرير أن أكبر خمس وجهات أفريقية للمنتجات الأمريكية هي: جنوب إفريقيا، ونيجيريا، وأنغولا، وبنين، وغانا. وأضاف أن الواردات الأمريكية من البلدان المنتجة للنفط تأتي من نيجيريا، وأنغولا، وجمهورية الكونغو، وغينيا الاستوائية، والتشاد، والغالابون.

في حين أشارت فلوريزيل لايسر مساعدة الممثل التجاري الأمريكي لشؤون إفريقيا، بقولها " أن حجم التبادل التجاري بين الدول الإفريقية والولايات المتحدة الأمريكية الذي يجري وفق قانون النمو والفرص في إفريقيا قد حقق قفزات هائلة "، وتشير الإحصاءات بأن التبادل التجاري يتركز في المقام الأول على النفط والمعادن، هذا وقد زاد حجم التجارة بين الولايات المتحدة والدول الإفريقية بمعدل 57 في المائة خلال الأشهر الخمسة الأولى لعام 2010 حيث بلغت قيمة الصادرات الأمريكية حوالي 1,33 بليون دولار مقارنة بعام 2009 الذي بلغ حجم التبادل فيه حوالي 4,6 بليون دولار في نفس الفترة الزمنية.

(1)

التبادل التجاري في السنوات السابقة الذكر في تزايد وهذا إن دل على استغلال الولايات المتحدة للقارة الإفريقية واعتبارها سوق تصريف للمنتجات الأمريكية، هذا بالإضافة إلى سيطرتها على النفط في إفريقيا، ولكن من خلال ما سبق أن التركيز الأمريكي أمني ومرتبط بالمصالح الأمريكية بالدرجة الأولى واداه من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية والعب على وتر الصراعات لتحقيق مصالحها، فعلى سبيل المثال شجعت توتسي رواندا وأوغندا وبورندي في الكونغو على مساندة كابيلا الأب لإسقاط موبوتو لتأمين مصالح شركات

النفط والتعدين الأمريكية، وحينما انقلب كابيلا الأب على المصالح الأمريكية شجعت حلفاءه السابقين على دخول حرب ضده لإسقاطه، وهو الأمر الذي انتبه له كابيلا الابن وأفسح المجال لشركات التعدين الأمريكية بالعمل. (2)

وهذا كله ضمن إطار تصفية نظم الحكم الأفريقية التي كانت موالية للمعسكر الشرقي، عملت الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة على إعادة الصياغة للأوضاع الإفريقية وتسوية الصراعات بما يخدم مصالحها. (1)

يمكن تقسيم السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى فترتين على النحو التالي:

أولاً: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية في 1991-2000

تشير معظم الدراسات أن القارة الإفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة وبالتحديد في التسعينيات من القرن الماضي، فقدت قيمتها الإستراتيجية من ناحية أن الاهتمام كان منصب على احتواء المد الشيوعي في السابق، وكانت القارة في الفكر الأمريكي مجرد ساحة مناورات والحروب بالوكالة، ولكن السياسة الأمريكية في التسعينيات استمرت على نفس النهج من خلال تعزيز الإصلاحات السياسية ونشر القيم الديمقراطية وإنهاء الصراعات الداخلية في القارة وفق منظور المصلحة الأمريكية، وأن الدول الموالية للولايات المتحدة في زمن الحرب الباردة فقدت قيمتها الإستراتيجية مثال على ذلك الصومال وهي حليف سابق للولايات المتحدة أصبحت الآن دولة منهارة، وأعتبر إفريقيا أكثر هامشية خلال التسعينيات وهو ما عبر عنه الانخفاض في المساعدات الثنائية الأمريكية - الإفريقية بمقدار الثلث خلال ذلك العقد، ويمكن إرجاع السبب ربما إلى تبني إدارة كلينتون شعار " التجارة بدلا من المساعدات " وإقرار قانون النمو والفرص في إفريقيا كما تميزت هذه المرحلة بالانتقائية ومحدودية التدخل في القضايا الصراعية. (2)

سعت الولايات المتحدة الأمريكية على تنشيط دورها منذ عام 1993 على عدة

مسارات محددة وضمن عدة نقاط يمكن إجمالها على النحو التالي: (3)

1- انتهاء الولايات المتحدة في التحول من التدخل المباشر إلى الغير مباشر في الصراعات الإفريقية، خاصة بعد عملياتها الفاشلة الصومال، وكما ذكرت في السابق الاعتماد على دول معينة كوكلاء عنها ولعب دور إقليمي، وحل الصراعات والمشاكل الإفريقية من قبل الدول والمنظمات الإقليمية في القارة الإفريقية. والسعي المتواصل لإنهاءها كما شهد عقد التسعينيات نهاية الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وانتهاء الصراع في أوغندا، والإطاحة بموبوتو في الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) في عام 1997، وإسقاط النظام العسكري في سيراليون بتأييد أمريكي.

وضمن نفس الإطار يمكن تناول الدور الأمريكي في الضغط على السودان عندما وصلت حكومة الإنقاذ عام 1989 إلى الحكم، الذي اعتبرته الولايات المتحدة انقلاب على سلطة ديمقراطية منتخبة واتهامها بممارسات انتهاك حقوق الإنسان ومساندة الإرهاب، وبناء على ذلك تم وضعها ضمن قائمة الدول الراحية للإرهاب في عام 1993 واستمرت طيلة حكم الرئيس كلينتون وعملت على خلق إطار إقليمي معاد لحكومة الخرطوم من خلال دعمها لأثيوبيا واريتريا وأوغندا، ومن ناحية أخرى سعت الولايات المتحدة على تدويل القضية السودانية وتشجيع التجمع الوطني المعارض في الجنوب.

فقد سعت الولايات المتحدة في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات على تحقيق هدفين أساسيين في منطقة البحيرات العظمى بشكل عام، الهدف الأول إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية في وسط إفريقيا، والثاني محاربة وعزل نظام حكم الجبهة الإسلامية في السودان. (1) وأن كان الهدف الأكبر هو محاصرة النفوذ الصيني المتغلغل في السودان والمشاريع المتعلقة بالبنية التحتية واستخراج الموارد الطبيعية التي تقوم بها الشركات الصينية.

2- الشراكة الاقتصادية وضبط المساعدات والتي عبرت عنه إدارة الرئيس كلينتون كما ذكرت عن الشراكة الأمريكية - الإفريقية عام 1998، من خلال

تطوير التبادل التجاري بين الجانبين، وتهدف من ذلك تعزيز وتنمية الروابط التجارية، لأنها تساعد على خلق طبقة وسطى أفريقية تضمن الرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي.

كما ربطت الولايات المتحدة بين المساعدات والتحول الديمقراطي بما يسمى بالمشروطة السياسية والإصلاحات الاقتصادية، حيث تم تخفيض المعونات للنظم غير الديمقراطية (نظام سياد برى في الصومال، وموبوتو في زائير)، وإعطاء الأولوية للدول الإفريقية في الدخول للسوق الأمريكية شريطة حدوث تقدم في النهج الديمقراطي واقتصاد السوق.

إذن من خلال ما سبق أن السياسة الخارجية الأمريكية خلال عقد التسعينيات سارت وفق مسارين وهما:

أ. استمرار سياستها في توجيهها نحو تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، لقيام نخب جديدة في إفريقيا وأن كانت الدوافع من وراء ذلك تصب في مصلحة الولايات المتحدة.

ب. الضغط على الدول الإفريقية في ممارسة سياسات الإصلاح الاقتصادي وذلك في سياق المشروطة السياسية والاقتصادية، والتي مارستها الولايات المتحدة بصورة كبيرة بعد الحرب الباردة ومن خلال ربطها المساعدات والمعونات الاقتصادية بها.

بالإضافة إلى ماسبق استغلال الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل تعزيز الشراكة الاقتصادية في القارة الإفريقية للمنظمات الإقليمية الإفريقية فعلى سبيل المثال التعاون

التجاري والأمني في جماعة تنمية الجنوب الإفريقي من خلال " SADC " وتهتم بها الولايات المتحدة كثيرا مستغلة الإطار التنظيمي الإقليمي، حيث بلغت حركة التجارة الأمريكية مع دول " SADC " في عام 1994 أكثر من سبعة بلايين دولار، وفي عام 1997 وقعت الإدارة الأمريكية اتفاقا مع وزراء مالية

السادك بشأن تنمية العلاقات التجارية الأمريكية مع دول المنظمة. ناهيك عن الدور الذي تلعبه دولة جنوب إفريقيا في الجنوب، والتي تعتبر ثاني شريك تجاري للولايات المتحدة حيث بلغ حجم تجارتها مع الولايات المتحدة عام 1994 نحو 2,4 بليون دولار.

وضمن نفس الإطار مثالا الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "ECOWAS" والتي تضم دول غرب إفريقيا وتدعم جهود التعاون الإقليمي وعلى رأسهم نيجيريا حيث أنها تمارس دور محوري وقائد في هذه الجماعة، وتعد نيجيريا من كبار موردي النفط للولايات المتحدة وأول شريك تجاري في القارة الإفريقية مع الولايات المتحدة مستغلة في ذلك الدور الذي تقوم به نيجيريا.

كان عقد التسعينيات مؤشر على التدخل الغير مباشر في القارة الإفريقية كما ذكرت سابقا وضمن اعتبارات المصلحة القومية الأمريكية عبر دعم دول موالية لها والأمثلة على ذلك عديدة، من جهة أخرى تتمثل المصالح الأمريكية في النفط بالدرجة الأولى حيث توفر إفريقيا نحو 15 في المائة من احتياجات الولايات المتحدة البترولية.

ويمكن تلمس الاهتمام الأمريكي في القارة الإفريقية واعتقاد البعض بأن قيمتها الإستراتيجية قد تراجعت بسبب التغيرات في طبيعة النظام الدولي وكونها مسرحا لتصارع القطبين، غير أن هذه الحقيقة تبددت وأن التنافس الدولي عاد من جديد على القارة الإفريقية خصوصا أن الولايات المتحدة قد أدركت أن إفريقيا هي محطتها المستقبلية، والتي بدأت بشكل فعلي في منتصف التسعينيات ووضعت الهدف الاقتصادي في أولويات التحرك الأمريكي في إفريقيا، ووفق التقرير الذي صدر عن مجلس العلاقات الخارجية عام 1997 بعنوان " تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع إفريقيا " والذي أوصى بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية التي تستفيد من الفرص الجديدة في إفريقيا ". (1) والتي توجهها الرئيس بل كلينتون في جولته للقارة الإفريقية في عام 1998 ورفع شعار الشراكة بدلا من المساعدات،

وحاولت الولايات المتحدة من خلال هذه الجولة تأمين مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في القارة وملئ الفراغ الاستراتيجي الناجم عن انسحاب فرنسا وإزالة ما تبقى لها من نفوذ، وتقلص وجودها العسكري بعد خفض ميزانية الإنفاق على القوات الفرنسية العاملة في إفريقيا، بالإضافة إلى فقدانها ولاء النخب الجديدة في دول افريقية فرانكفونية لعلاقاتها الوثيقة ودعمها للنخب القديمة في رواندا وزائير (الكونغو الديمقراطية حالياً). (2)

وهذا ما عبر عنه وزير الخارجية الأمريكي وارن كرسنوفر أول جولة افريقية له في عام 1996 قبل جولة كلنتون بسنتين عندما قال " أن بلاده ستزيد نفوذها في إفريقيا، حتى لو كان بالتطاول على النفوذ الفرنسي ". (1) كما تسعى الولايات المتحدة من خلال توثيق علاقتها مع إفريقيا وقف اندفاع قوى النظام العالمي الجديد مثل الصين والاتحاد الأوروبي واليابان لسوق إفريقيا.

وبهذه المؤشرات تتضح الرؤية في توجهات السياسة الأمريكية في القارة الإفريقية خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي والذي تركز على الجانب الاقتصادي واستغلال الموارد الطبيعية عبر التحول السياسي في القارة الإفريقية واقتناص الفرص ورصد التحركات الدولية في إفريقيا.

ثانياً: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية في 2001-2010

جاء اختيار الفترة الثانية في دراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية منذ عام 2001، وذلك لأن إحداث 11 سبتمبر تعتبر نقطة فاصلة في تاريخ الولايات المتحدة وحتى العالم بأكمله، وإعادة الصياغة لسياستها الخارجية وبالتالي انتقلت إلى فكرة تحقيق الأمن وإعلانها الحرب على الإرهاب، ووضعت إفريقيا على قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تزايدت الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا، وعمدت إدارة الرئيس بوش إلى إضفاء الناحية العسكرية على سياستها الإفريقية، وقد تزامنت مع تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية في إفريقيا.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ما هي مراكز السياسة الأمريكية في القارة الإفريقية في الألفية الجديدة؟ والتي يمكن إجمالها من خلال عدة نقاط رئيسية وهي: (2)

1 - تأمين الوصول إلى مصادر النفط الأفريقي، وخصوصا أن ارتفاع نسبة الطلب على النفط الإفريقي للولايات المتحدة الأمريكية في تزايد و كما ذكرت في السابق حيث بلغت نسبة استيراد النفط الإفريقي من 15 في المائة لعام 2000 إلى 20 في المائة لعام 2005، وبالتالي تأخذ الولايات المتحدة باعتبار استمرارية إمدادات الطاقة إليها، ويأتي ذلك ضمن إطار تقليل الاعتماد على بترول الشرق الأوسط.

2 - احتواء النفوذ الصيني المتزايد في إفريقيا، والملاحظ يرى بأن الانتشار الصيني في القارة الإفريقية بات واضحا والذي تغلغل في إفريقيا وليس فقط في مجالات النفط بل يشمل أيضا مشاريع البنية التحتية لكثير من دول إفريقيا (والذي سيتم التطرق له ضمن المبحث الثاني في هذا الفصل)، ولكن استشعار الولايات المتحدة الأمريكية بتزايد نفوذ القوى الدولية الصاعدة ومن ضمنهم الصين جعلها تعمل على تعزيز توجهاتها في القارة الإفريقية وضرورة محاصرتها عبر تكثيف الجهود العسكرية المشتركة مع الدول الإفريقية. (3)

3 - إعلان الحرب على الإرهاب والتخلص من أية تهديدات محتملة من قبل الحركات والتنظيمات الإسلامية، وكما ذكرت سابقا فإن الدور الأمريكي في هذا الجانب كبير، فمثلا هناك قاعدة عسكرية أمريكية (ليمونير) تضم 1400 عسكري أمريكي في جيبوتي والتي أنشئت في أكتوبر 2002 ومن خلال تعزيز وجودها في منطقة القرن الإفريقي، فقد لعبت الولايات المتحدة دور قيادي ضمن العمليات العسكرية المشتركة في القرن الإفريقي والتي صممت لإجراء العمليات البحرية والجوية والدوريات على البحر الأحمر وخليج عدن وشرق المحيط الهندي وكجزء من الجهود المبذولة لكشف ومكافحة الأنشطة للجماعات الإرهابية في المنطقة. (1)

وضمن نفس السياق من تكثيف التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والدول الإفريقية من خلال برامج التدريب والمناورات العسكرية المشتركة والتي تتم على أساس ثنائي أو جماعي، فعلى سبيل المثال برنامج المساعدة والتدريب على عملية الطوارئ الإفريقية " ACOTA " والذي بدأ العمل بهذا البرنامج في عام 2002 ويهدف إلى توفير التدريب والمساعدة للقوات الإفريقية لتولي مهام حفظ السلام في مناطق صراعية متعددة وقد شاركت فيه نحو تسعة عشرة دولة إفريقية حتى عام 2007. وبرنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي " IMET " ويهدف إلى إحضار العسكريين الأفارقة إلى الأكاديميات العسكرية " IMET " وغيرها من المؤسسات التعليمية داخل الولايات المتحدة، وقد شاركت جميع الدول الإفريقية فيه باستثناء مصر. (2)

غير أن أبرز التوجهات الأمنية الأمريكية في إفريقيا، ارتسمت من خلال إعلان الرئيس بوش في فبراير لعام 2007 بإنشاء قيادة عسكرية جديدة خاصة بإفريقيا أطلق عليها القيادة الإفريقية أو اختصاراً " أفريكوم " كما ذكرت سابقاً، بأن الهدف الأساسي هو السيطرة على البترول الإفريقي وعبر شعارات التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب وتعزيز الديمقراطية.

وتبرز توجهات السياسة الأمريكية في القارة الإفريقية التي انطلقت من منظور أمني من خلال تعزيز التعاون الأمني المشترك، وإلى جانب حماية تدفقات البترول الإفريقية فإن لها دوراً في الترتيبات الإستراتيجية الأمريكية للمواجهة مع الصين، وتحذير للقوى المنافسة الساعية للتأثير على تدفقاته (البترول) للولايات المتحدة الأمريكية.

كما انتهجت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية على إنهاء الصراعات في القارة الإفريقية، خاصة في مناطق إنتاج النفط، فعلى سبيل المثال توصلت الولايات المتحدة إلى تسوية الصراع الأنجولي في أبريل لعام 2002 بين حركة يونيتا والحكومة، وإنهاء الحرب في جنوب السودان في يناير 2005.

كذلك الأمر بالنسبة لأهمية وجود قوات أمريكية في الساحل الغربي لإفريقيا

الاستوائية في اللائحة الأمريكية لمنتھي حقوق الإنسان، إلا أن امتلاك هذا البلد لاحتياطي نفطي يقدر بملياري برميل يجعل الولايات المتحدة تتجاهل عن هذه الانتهاكات.

إن انصب الاهتمام الأمريكي في فترة ما بين 2001- إلى 2010 في القارة الإفريقية على الجانب الأمني المرتبط بالمصالح القومية بمعنى آخر ارتباط ما بين تعزيز أو تكثيف التغلغل في المناطق التي تعتبر ضمن النفوذ الأمريكي والغنية بالموارد الطبيعية وخاصة النفط لتأمين وصول الطاقة إليها، ومن خلال الاطلاع وجدت أن الولايات المتحدة تهتم بشكل أساسي في الساحل الغربي لقارة إفريقيا لأن معظم الاستثمارات والشركات الأمريكية تقع هناك، وكما ذكرت في السابق التركيز كان على هذه الدول مثل نيجيريا وأنجولا والغابون وغينيا الاستوائية والتي تتركز فيها احتياطات هائلة من النفط الخام ذو جودة عالية.

المبحث الثاني: المصالح الصينية في القارة الأفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2010

ضمن الحديث عن مصالح جمهورية الصين الشعبية في القارة الإفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة، لابد من رصد العلاقات الصينية الإفريقية في القارة الإفريقية إبان الحرب الباردة وهل كان هناك وجود للصين في إفريقيا، وما هي طبيعة العلاقات بينهما؟

كان الاهتمام الصيني في القارة الإفريقية منصب على اعتبار أن دول إفريقيا تصارع من أجل الاستقلال، وأن جمهورية الصين الشعبية تدعم حركات التحرير لتصفية الاستعمار الأوروبي وظهرت ذلك من خلال مؤتمر باندونج عام 1955 وعلى اعتبار أنها دولة نامية تسعى لمساعدة الدول النامية في العالم وغيرها من مقولات عدم الانحياز وتمسكها بالمبادئ الخمسة وهي: الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، وعدم الاعتداء المتبادل، وعدم التدخل

في الشؤون الداخلية والمساواة بين الدول والمنفعة المتبادلة. (1)

وقدمت جمهورية الصين الشعبية نفسها كدولة تنتمي إلى العالم النامي ومساعدتها في مختلف المجالات سواء كانت تسليحية أو تقنية أو فنية للدول الإفريقية التي تحررت من الاستعمار الأوروبي حديثاً، وعلى أساس أنها ضد الامبريالية فكانت العلاقات الصينية - الإفريقية مبنية على أساس عقائدي ايدلوجي خلال حقبة الحرب الباردة.

واللافت للانتباه أن الصراع الدولي لم يكن فقط بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في إفريقيا فقط بل كان الصراع بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي عندما اتهمت الصين الاتحاد السوفيتي بتحريف الأيديولوجية الماركسية بسبب إتباعها سياسة التعايش السلمي، وقد سعت الولايات المتحدة على تعميق هذا الصراع من خلال الاعتراف بالصين الشعبية عام 1971 واعطائها مقعد في الأمم المتحدة، وبالتالي الصراع بين الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية امتد حتى في القارة الإفريقية.

فعلى سبيل المثال أيدت جمهورية الصين الشعبية جبهة التحرير الوطنية في انغولا (التي كانت مدعومة من قبل وكالة الاستخبارات الأمريكية وجنوب إفريقيا) ضد الجبهة الشعبية الأنغولية التي كانت تتلقى الدعم من الاتحاد السوفيتي.

ومن جانب آخر تمثلت سياسة الصين في إفريقيا على كسب الاعتراف الدولي بها وأنها الممثل الشرعي لجمهورية الصين الشعبية وحتى تقطع الطريق على الصين الوطنية (تايوان). فقد عملت جمهورية الصين الشعبية في تقديم المساعدات إلى الدول الإفريقية وذلك لتعزيز العلاقات الدبلوماسية معها. (2)

وكما يظهر الجدول الآتي حجم المساعدات المقدمة إلى إفريقيا في الفترة ما بين 1985-1990 كونها الفترة الضابطة في هذه الدراسة وضمن قياس مستوى التغلغل الصيني ومن خلال الاعتماد على المساعدات المالية المقدمة، والتي

استمرت حتى بعد حقبة الحرب الباردة، كما سأورد لاحقا ضمن هذا المبحث من الدراسة.

السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1990
المجموع	262	230	306	60	224	375

الجدول رقم (2)(1)

لاحظ حجم المساعدات الصينية في عام 1990 التي تبلغ 375 مليون دولار امريكي مقارنة بحجم المساعدات في عام 1985، حيث كانت المساعدات موزعة على أساس مشاريع تتعلق بالبنية التحتية في القارة الإفريقية وضمن منظور مساعدة الدول النامية، فعلى سبيل المثال أقامت الصين علاقاتها الدبلوماسية مع انغولا عام 1983 ووطدت علاقتها بها من خلال المساعدات الاقتصادية والتي تطورت بينهما بحيث انه في منتصف عام 1990 كان هنالك زيارات المتبادلة على مستوى عال وأقامت الصين في انغولا مشاريع سكنية بالإضافة إلى إعفائها من الديون، وهذا كله له انعكاسات في المستوى اللاحق بمعنى أن جمهورية الصين تستخدم اسلوب تحقيق الأرباح طويلة الأجل وعلى أساس أن انغولا دولة بترولية.(2) كما سأورد الانعكاسات الايجابية بهذا الصدد في فترة التسعينيات وعلى عدة دول وليس فقط انغولا.

وانحصرت اهتمامات جمهورية الصين في القارة الإفريقية وحتى نهايات الثمانينيات كانت متعلقة إلى حد كبير بالأيدلوجية على اثر الصراع مع الاتحاد السوفيتي السابق من جانب وضد الامبريالية من جانب آخر، ولم تكن الولايات المتحدة تعارض الوجود أو العلاقات الصينية الإفريقية كونها ضمن نفس الإطار في صراع القطب الآخر في المعادلة وفي نفس الوقت الصين تدعم الدول النامية.

وكانت سياسة الصين تجاه إفريقيا تقوم على المساواة والمنفعة المتبادلة

وتحقيق التعاون المشترك وهذه الأسس وضعها رئيس الوزراء الصيني "جاو زيانغ" أثناء زيارة إلى

إفريقيا في عام 1983، وكانت القيادة الصينية لا ترى أهمية اقتصادية للقارة الإفريقية، وبقيت العلاقات الصينية - الإفريقية محدودة.

كانت هذه ابرز ملامح السياسة الصينية في إفريقيا أبان حقبة الحرب الباردة والتي كانت مرتكزة على ثلاثة أمور رئيسية وهي:

- 1 - السعي إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع البلدان الإفريقية وأن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الوحيد للصين وبالتالي محاولة عزل الصين الوطنية (تايوان) دوليا.
- 2 - الصراع الأيدلوجي الصيني مع الاتحاد السوفيتي السابق وذلك بسبب اتجاه الأخيرة في الانحراف عن المبادئ الشيوعية واتخاذها مبدأ التعايش السلمي مع الولايات المتحدة.
- 3 - تصفية الإرث الاستعماري ومواجهة الامبرالية ومن خلال تقديم المساعدات للدول الإفريقية المستقلة والتي تخلصت من الوصاية الاستعمارية.

ولكن ما هي مرتكزات السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية تجاه القارة الإفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة؟

لقد وضعت جمهورية الصين الشعبية استراتيجتها في التوجه إلى إفريقيا بعد الحرب الباردة بشكل فعلي، وتوجهها هذا جاء لعدة أسباب أهمها النمو الاقتصادي السريع للصين في الاقتصاد العالمي والذي ينطوي على توسيع نطاق الأنشطة التجارية والاستثمارية، وما تتمتع به إفريقيا من الموارد الطبيعية المهمة في الصناعات الإستراتيجية، بالتزامن مع انخفاض إنتاج النفط في اندونيسيا مزودها الرئيسي، وهيمنة الولايات المتحدة والغرب على نفط

الشرق الأوسط، والصين دولة قليلة من حيث الاحتياطي النفطي والتي تبلغ اقل من اثنين في المائة من احتياطيات النفط العالمية، هذه الأوضاع جعلت الصين في البحث عن مصادر أخرى والتنويع في استيرادها للنفط، في الوقت الذي تتزايد فيه استهلاك الصين للنفط والتي تعتبر ثاني مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة. (1)

هذا الأمر جعل الشركات الصينية منذ عام 1997 في حملة نشطة للبحث عن النفط في جميع أنحاء العالم ومن ضمنها إفريقيا، لتأمين إمدادات الطاقة دخلت الصين بشكل متكرر في صدام مع المصالح الأمريكية حيث عملت علاقات مع السودان وفنزويلا وإيران وهذه الدول جميعها منتجة للنفط ومنبوذة من قبل الولايات المتحدة في نفس الوقت.

أخذت السياسة الخارجية الصينية بالتخلي عن سياستها الموالية للغرب، على اثر النمو الاقتصادي والتي بدأت ترى أنها قوة صاعدة وطبيعة النظام الدولي تغيرت معطياته واتجاهها نحو تنمية المصالح المشتركة مع الدول النامية، حيث تسعى الصين في تقديم نفسها كمؤثر على الساحة الدولية في سبيل تغيير فكرة النظام الدولي الأحادي القطبية والسعي نحو نظام دولي متعدد الأقطاب.

وبالتالي التغيرات التي طرأت على بنية النظام الدولي وفقدان خاصية التوازن بين قطبين رئيسيين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)، جعل قوى صاعدة (الصين) في اتخاذ وضعية جديدة والضغط من أجل تغير فكرة نظام القطبية الواحدة، في هذه الحال تسمى بالدولة الثورية كما أشرت إليها ضمن الفصل الأول في هذه الدراسة.

عمدت الصين في علاقاتها مع العالم إلى إصلاحات تعتمد على الاقتصاد والتخلي التدريجي عن التزمّت الأيدلوجي، العلاقات الصينية - الإفريقية أخذت الطابع الاقتصادي ولتحقيق هذه الرؤية تستخدم جمهورية الصين الشعبية اموال المساعدات كقناة للاستثمارات في قطاعات مثل الصناعة

وميزة المساعدات الصينية لإفريقيا أنها غير مرتبطة بشروط الإصلاح واعتبار نفسها كشريك لمساعدة إفريقيا من أجل التنمية ومن خلال التعاون الصناعي والقروض التفضيلية، وفي شرح التعاون الصناعي مثلاً نقل الصناعات الصينية في البلدان الإفريقية وجاذبية الأسواق الغير مستغلة، فمثلاً اثيوبيا تركز الصين عليها في صناعات المنسوجات والجلود، أو تصنيع المواد الإنشائية البنائية في زامبيا. (1)

وقد ساعد هذا النظام الشركات الصينية في الاستثمار في إفريقيا، وتقديم المعونة للمشاريع التنموية وفي صدد هذا الموضوع قامت الصين في عام 1994 بإنشاء ثلاثة بنوك وهي: بنك الصين للتنمية، وبنك الصين للاستيراد والتصدير، وبنك الصين للتنمية الزراعية ضمن " سياسة البنوك "، وهدف هذه البنوك تقديم المساعدات المتعلقة بالمشاريع التنموية، والمبادرة التي أطلقها بنك الاستيراد والتصدير في عام 1995 من خلال استخدام المساعدات لدعم بعض الصناعات الاستخراجية.

من هنا تتبين سياسة الصين الجديدة تجاه إفريقيا من خلال الدمج أو المزج بين العلاقات التجارية والمساعدات، وكان الهدف منها تعزيز التعاون المتبادل والتجارة مع الدول الإفريقية، طبعاً المساعدات غير مرتبطة بشروط باستثناء شرط وحيد وهو إقامة علاقات دبلوماسية معها والاعتراف بها كممثل وحيد للصين حيث خصصت جمهورية الصين

الشعبية مساعدات كبيرة لكسب الاعتراف ليس فقط في إفريقيا بل في امريكا الوسطى وامريكا اللاتينية وغيرها من المناطق، فعلى سبيل المثال اعترفت ليبيريا بجمهورية الصين الشعبية في عام 1993 و ليسوتو في عام 1994 و النيجر في عام 1996، وجمهورية إفريقيا الوسطى وغينيا بيساو في عام 1998، وبالتالي عمدت الصين في سياستها تجاه القارة الإفريقية إلى عزل ومنع استقلال تايوان ومحاصرتها دولياً والحاق الهزيمة الدبلوماسية بها، وحالياً

ثمانية وأربعين من أصل ثلاثة وخمسين دولة أفريقية

تعترف بجمهورية الصين الشعبية كان آخرها السنغال في عام 2006، باستثناء بوركينا فاسو وغامبيا وساو تومي وبرنسيب وسوازيلاند، هذه أربع دول أفريقية حافظت على علاقاتها مع تايوان، هي دول صغيرة لا تمثل أهمية بالنسبة لجمهورية الصين الشعبية. (2)

بالمقارنة مع المساعدات المقدمة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المرتبطة بشروط الإصلاح السياسي والاقتصادي وتحرير السوق كشرط لتلقي المساعدات للدول الإفريقية، كما ذكرت سابقا، بل على العكس بالنسبة للمساعدات المقدمة من الصين التي تخلو من التعقيدات والاملاءات الخارجية وهذا الأمر يجعل الإقبال على الصين أكثر من غيرها.

وحتى القروض المقدمة من جمهورية الصين الشعبية للدول الإفريقية ميسره بالمقارنة لأسعار الفائدة التجارية وأحيانا بدون فائدة وتغطيتها من ميزانية المساعدات، ويمكن السداد من خلال استخدام الموارد الطبيعية للبلدان الإفريقية المتوفرة لدعم هذه القروض، وتمكين البلاد المستفيدة لتلقي البنية التحتية التي تحتاجها من أجل تنميتها.

الشركات الصينية العاملة ليست مقتصرة على استخراج النفط في إفريقيا، بل أنها امتدت إلى مجالات أخرى مثل العمل في مناجم النحاس في زامبيا، وفتح مصانع الغزل والنسيج في كينيا، والتنقيب عن اليورانيوم في زيمبابوي، والتنقيب عن المعادن وشراء الكوبالت من الكونغو، واتفاقية تطوير منجم خام الحديد في ليبيريا بقيمة 6,2 مليار دولار في عام 2008 والتي تعتبر أكبر استثمار صيني في غرب إفريقيا، واستغلال موزمبيق كونها أكبر مصدر للأخشاب في شرق إفريقيا للصين. (1)

أما أهم ما في التوجهات التجارية الصينية تجاه القارة الإفريقية فهو إقدام الصين على إقامة مشروعات (إنتاج أجهزة التلفزيون، تكييف الهواء،

الثلاجات. وغيرها من الصناعات المختلفة) فوق ارض القارة لتحقيق أقصى استفادة من أسواق التصدير، فيما يعتبر احد احدث الخطوات الصينية في مجال دفع النمو الاقتصادي ومن المؤكد أن هذا التحرك الصيني يثير قلق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ففي حالة تخفيض أو الغاء التعريفات المفروضة على وارداتهما من القارة الإفريقية وبالتالي ستكون النتيجة لصالح الصين ستحقق ارباحا عالية من خلال مصانعها الموجودة في القارة الإفريقية.

وكيفية استغلال سياسة الصين في إنشاء مصانع في القارة الإفريقية وتصديرها للخارج يعود عليها بالنفع، فهي الربح الأكبر في المعادلة.

تشير الإحصائيات إلى تنامي التعاون الصيني الأفريقي على أرض القارة، حيث يعتقد وزير التجارة الخارجية الصيني ونائب مبعوث الصين الدائم لدى الأمم المتحدة ان عام 1997 قد شهد استكمال الصين ل 600 إلى 700 مشروع في القارة الإفريقية ضمن المساعدات الصينية المقدمة لدول القارة، في حين أشارت الإحصائيات الخاصة بالجمارك الصينية إلى أن حجم التجارة الصينية الإفريقية في الفترة من يناير إلى نوفمبر عام 1998 تقدر بخمسة مليارات دولار، وتعول على هذا الارتفاع في حجم التبادل التجاري بأن الصين في طريقها لفرض نظام دولي تعددي مغاير لنظام القطبية الواحدة، وبالتالي الصين تقدم نفسها كشريك مساعد للبلدان النامية عبر ارتباطاتها ومصالحها في إفريقيا. (2)

ولكن الهدف الأكبر لجمهورية الصين الشعبية في إفريقيا هو استخراج النفط، فعلى سبيل المثال في عام 1996 أصبح السودان أول دولة افريقية تتلقى القروض الميسره لاستخراج واستكشاف النفط، تقديم المساعدات استكمال لاستثمارات الشركات النفطية الصينية، بالإضافة إلى أن السودان هي الدولة الرئيسية المصدرة للنفط بالنسبة للصين.

من خلال ربط المساعدات بالاستثمار وتحقيق المنفعة المتبادلة وضمن الظروف التي تخدم المصالح الصينية واستغلالها للوضع، فمثلا الذي ساعد

التغلغل الصيني في السودان هو العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على حكومة الخرطوم مما دفع شركات النفط الغربية إلى الانسحاب وإعطاء الشركات الصينية فرصة للاستثمار فيها.(1)

وفي الحديث عن النفط يبرز الجدول الآتي حجم الصادرات النفطية الأفريقية لجمهورية الصين الشعبية خلال الفترة من عام 1997-2005 لأحدى عشرة دولة وهي:

الجزائر، مصر، ليبيا، السودان، أنغولا، غينيا الاستوائية، الكونغو، الغابون، الكامبيرون، نيجيريا، تشاد.

السنة لدولة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	-	-	-	-	-	-	13,0	68,0	82,0
مصر	29,0	20,0	11,0	12,0	-	-	8,0	-	8,0
ليبيا	07,0	14,0	13,0	13,0	25,0	-	13,0	34,1	26,2
السودان	-	-	27,0	31,3	97,4	43,6	26,6	77,5	62,6
أنغولا	84,3	11,1	88,2	64,8	80,3	71,5	1,10	21,16	46,17
غينيا الاستوائية	20,0	24,0	81,0	92,0	15,2	78,1	46,1	45,3	84,3
الكونغو	98,0	38,0	38,0	45,1	64,0	05,1	39,3	78,4	53,5
الغابون	38,0	-	65,0	46,0	15,0	-	-	-	-
الكامبيرون	-	-	25,0	34,0	82,0	-	-	-	-
نيجيريا	-	12,0	37,1	19,1	77,0	49,0	12,0	49,1	31,1
تشاد	-	-	-	-	-	-	-	83,0	55,0

47,38	30,3 5	18,2 2	80,1 5	55,1 3	96,1 6	25, 7	19, 2	91, 5	المجموع
30	29	24	23	22	14	20	8	17	النسبة المئوية

الجدول رقم (3) (2)

- الكمية بالمليون طن

يشير الجدول السابق بأن صادرات النفط من انغولا لجمهورية الصين الشعبية والتي وصلت إلى أعلى مستوى لها الذي بلغ 46,17 مليون طن لعام 2005، وتعتبر انغولا أكبر شريك تجاري لجمهورية الصين ولا تزال هذه الدولة مصدر رئيسي واستراتيجي لتصدير النفط للصين، وتشير الإحصاءات أن الصين تعتمد على 30 في المائة من النفط

الإفريقي ويأتي معظمها من السودان وانغولا ونيجيريا، وهذا الأمر يعطي اهتمام أكبر للصين في القارة الإفريقية.

لو تم اخذ الوضع في انغولا التي شهدت حرب أهلية انتهت في عام 2002 وقامت الحكومة الصينية في 2004 عن طريق بنك الاستيراد والتصدير بتقديم قرض بقيمة 2 مليار دولار لأعمار البنية التحتية التي خلفتها الحرب وتم مضاعفة المبلغ في عام 2006 إلى 4 مليارات دولار وهذا القرض مدعوم بالنفط في انغولا، طبعا الشركات الصينية أخذت النصيب الأكبر في هذه الصفقة حسب الشروط الموضوعية والتي تنص على أن الشركات الانغولية لها 30 في المائة فقط، أما الشركات الصينية 70 في المائة بالإضافة إلى المعدات والمواد اللازمة مصدرها من الصين، فالمصالح الصينية فرضت نفسها من خلال تقديم المساعدات إليها والمشاريع المتعلقة بالبنية التحتية.

(وهذا ما تحدث عنه السفير الأمريكي في إحدى برقيات السرية عن كيفية

تحول أنغولا إلى الصينيين بعد انتهاء الحرب الأهلية بها عام 2002، في أن الصين استفردت بإقامة مشاريع البنية التحتية، بدون عقد مؤتمر دولي للجهات المانحة الغربية للمساعدة في إعادة اعمار البلاد). (1)

وانتهاج جمهورية الصين الشعبية بما يسمى "الدبلوماسية النفطية" ضمن معادلة النفط مقابل المشاريع، وتتركز هذه المشاريع بشكل أساسي في البلدان الغنية بالنفط، مثل أنغولا وموزمبيق ونيجيريا والسودان وزيمبابوي.

ما أسباب التوجه الاستراتيجي الصيني نحو إفريقيا؟ طبعاً يمكن إجمال العديد من الأسباب التي جعلت الصين تتوجه إلى إفريقيا.

- 1 - الصين يمثل أكبر قوة سكانية في العالم وهي بالتالي تمثل قوة بشرية وصناعية وتجارية هائلة خاصة في مجال الأجهزة الالكترونية والطاقة وغيرها من الصناعات، فهذا ما توفره للأسواق الإفريقية ذات (850) مليون نسمة.
- 2 - تعتبر الصين اليوم ثاني قوة اقتصادية في العالم ومرشحة لتكون القوة الأولى في العالم بعد ثلاثة عقود قادمة، وهذه الآلة الاقتصادية الضخمة تحتاج إلى الطاقة لمقابلة

هذا النمو في التطور الاقتصادي، لذلك تمثل قضية الطاقة أولوية للصين، فالصين تستهلك 7 مليون برميل نفط تقريباً، ومن المتوقع في عام 2020 القادم سوف تحتاج إلى 11 مليون برميل يومياً، أذن من المهم تأمين احتياجاتها من النفط للحفاظ على النمو الاقتصادي، فهي تستورد ثلث احتياجاتها من إفريقيا وبرز هذه الدول: أنغولا، السودان، والكنغو، الغابون، وغينيا الاستوائية وتشاد ونيجيريا.

- تهدف الصين من هذا التقارب الاقتصادي إلى تقارب سياسي فالصين تريد أن تتقوى بورقة إفريقيا في مواجهة صراع القوى الكبرى وبخاصة الولايات

المتحدة الأمريكية، والعمل على محاصرة الصين الوطنية (تايون) من جانب آخر وسحب الاعتراف بها من خلال توثيق التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية المعترفة بتايون مثال على ذلك تشاد التي قامت بقطع علاقاتها مع تايون، إذن الصين ترغب في أن يكون لها دور سياسي في إفريقيا يقوم على مبادئ المساواة والتعاون المشترك والمنفعة المتبادلة، ضمن منظور السياسة الخارجية الصينية في احترام السيادة الداخلية للدول الإفريقية ودون المساس بها.

اتبعت جمهورية الصين الشعبية في عدة آليات للتغلغل في القارة الإفريقية، أو يمكن اعتبارها الكيفية للتواجد الصيني في إفريقيا، لقد قمت بتصنيفها على ثلاثة جوانب وهي:

أ. الجانب السياسي وتتمثل في تبادل الزيارات العالية المستوى بين المسؤولين الصينيين والدول الإفريقية، وهذا الأمر لعب دور كبير في إقامة علاقات دبلوماسية وسياسية مع دول لم يكن لها علاقات مع جمهورية الصين الشعبية.

ب. أما الجانب الآخر الناحية الاقتصادية والتي تمثلت من خلال المشاريع الصينية والاتفاقيات المشتركة التي تعزز الدور الاستثماري في القارة الإفريقية والأمثلة على هذا الجانب كثيرة كما ذكرت سابقا، غير أن هذا المسار تطور في بداية الألفية الجديدة وخصوصا بعد إنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي في عام 2000 والذي أعطى نقله نوعية لتطوير العلاقات الاقتصادية بين الطرفين. (1)

ج. الجانب الثالث هو التركيز الثقافي والذي قد لا يولي إليه أهمية وأنا أرى عكس ذلك أن تخصيص منح دراسية للطلبة الأفارقة وإقامة دورات تدريبية وتنمية الموارد البشرية وغيرها في مجالات التبادل الثقافي، حيث تقوم الجامعات الصينية بتوفير ما يقارب أربعة آلاف منحة دراسية للطلاب الأفارقة سنويا، بالإضافة إلى وجود الآلاف من الطلاب الآخرين المتواجدين في الصين للتدريب أو الدراسة على نفقة الحكومة الصينية (2)، وبدا هذا الإطار في

المنتدى الصيني الافريقي الثاني الذي عقد في عام 2003 في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وأنها في ذلك تعمل على تشكيل نخب ثقافية موالية لها في المستقبل.

يمكن إرجاع السبب في أن التعاون والتواجد الصيني في إفريقيا أكثر قبولا لدى الأفارقة من التواجد الغربي لعدة عوامل ساهمت في نجاح الصين وهي:

- 1 - جمهورية الصين الشعبية تقدم نفسها كشريك مساعد للدول النامية، وعدم وجود ارث استعماري للصين في إفريقيا.
- 2 - المساعدات الصينية المقدمة للدول الإفريقية تخلو من أية شروط سياسية واقتصادية وحتى القروض ميسرة يمكن سدادها على فترات.
- 3 - انخفاض في تكلفة المشاريع والبرامج التي تنفذها الصين في إفريقيا مقارنة بالدول الغربية.

أولا: السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية في 1991-2000

تعد حقبة التسعينيات من المراحل المهمة بالنسبة لجمهورية الصين الشعبية بسبب النجاحات التي حققتها في النمو الاقتصادي والانتقال إلى مرحلة شبية بالنظام الرأسمالي والانفتاح على العالم، حيث تخلت الصين عن سياسة إقامة المشاريع الكبيرة في إفريقيا والتي كانت تقدم بالمجان أحيانا والمرتبطة بأهداف ايدلوجية في صراعاتها، وهذه تمثل الحقيقة الأولى في سياسة جمهورية الصين الشعبية مع الدول الإفريقية، طبعاً هي لم تتخلى عن إقامة المشاريع الكبيرة ولكنها تحاول أن تقيمها على أسس تجارية ومزجها بالمساعدات. (1)

وتمثل وضع الصين المالي والتجاري في العالم دفعة للعلاقة الثنائية بينها وبين دول القارة، حيث وجدت الصين ضمن هذه المعطيات أنه من الممكن أن تحتل موقع الشريك الاستراتيجي تحت فكرة التكامل العالية لدى الطرفين، فتعمل

دول القارة على تلبية احتياجات الصين من المواد الأولية والطبيعية في حين تقوم الصين بدعم دول القارة بالمساعدات المالية والغير مشروطة إضافة إلى تأمين العقود التجارية والاقتصادية المجزية للطرفين وتوفير الخبرات أو المساعدات اللازمة لهذه الدول في تهيئة بنيتها التحتية والانطلاق بها نحو تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.

إن إستراتيجية الصين الجديدة تحولت إلى إقامة علاقات على أساس اقتصادي، غير أن العلاقات بين الطرفين تعززت في عام 1996 على اثر زيارة الرئيس الصيني السابق " جيانج زيمين " للقارة الإفريقية، وطرح خطة سميت "الاقتراحات الخمسة " لإقامة علاقات صداقة صينية - افريقية مستقرة وأكثر تعاون، وتعتبر بمثابة تمهيد لرسم ملامح الوجود الصيني في القارة الإفريقية، وتشمل هذه المقترحات: علاقة صداقة متينة، وتحقيق المساواة بين الطرفين في التجارة البينية، والوحدة والتعاون والتنمية المشتركة، والنظرة الواحدة للمستقبل، المقصود بها السعي إلى إقامة نظام دولي يتسم بالتعددية القطبية هنا إشارة إلى احتواء الهيمنة الأمريكية.(2)

أدى العرض الذي قدمه زيمين إلى تهيئة مسرح العلاقات الصينية الإفريقية لمزيد من النمو كما حظي بقبول كبير لدى دول القارة وهو ما تبلور في اتجاه عدد من الدول الإفريقية إلى استعادة أو إقامة علاقات مع الصين ومن هذه الدول النيجر، و جمهورية إفريقيا الوسطى، وغينيا بيساو وجنوب إفريقيا.

لقد أدرك الصينيون أن الولايات المتحدة الأمريكية تستعد للتعاون مع إفريقيا على نطاق واسع وخصوصا عندما اقر مجلس النواب الأمريكي سياسة الولايات المتحدة الجديدة تجاه القارة ورفعهم شعار التحول من المعونة إلى التجارة، كما ذكرت في المبحث السابق ومن خلال زيارة بيل كلينتون للقارة الإفريقية في عام 1998.(3)

عمدت الصين في إستراتيجيتها تجاه القارة الإفريقية إلى عدة إصلاحات وهيكلية مؤسسات صنع السياسة الصينية المعنية بالشؤون الإفريقية، حيث

قامت الحكومة الصينية في عام 1997 بإنشاء عدد من الإدارات الخاصة لتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول الإفريقية، وتوسيع اختصاصاتها ومن هذه الأجهزة: إدارة غرب آسيا والشؤون الإفريقية التي تخضع لوزارة التجارة، وإدارة الشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية، وقطاع التعاون والتبادل الدولي مع آسيا وإفريقيا بوزارة التعليم، وإدارة اللجنة المركزية بالحزب الشيوعي الصيني. وغيرها من الدوائر الرسمية المعنية بالشؤون الإفريقية.

أظهرت جمهورية الصين الشعبية في سياستها الجديدة اهتمامات بخصوص التعاون الصيني - الإفريقي وفي عدة مجالات والتي تمثلت في:

الاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا والتعاون في استغلال الموارد الطبيعية والتي تمت ضمن مسارات عدة من خلال الزيارات عالية المستوى، التقارب التجاري والاقتصادي عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية والتقارب من خلال التعاون المتبادل في المنظمات الدولية وحتى الإقليمية الإفريقية. (1)

إذن من خلال ماسبق تتبين سياسة الصين الخارجية تجاه القارة وعلى أربعة محاور رئيسية وهي:

- 1 - التقارب من خلال الزيارات عالية المستوى.
- 2 - التقارب التجاري والاقتصادي.
- 3 - التقارب من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية.
- 4 - التقارب من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

تشير الإحصائيات إلى تطور حجم التجارة الصينية - الإفريقية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي حيث وصلت معدلات التبادل التجاري بنسبة 6,40 في المائة لعام 1997 بقيمة قدرت ب 67,5 مليار دولار وهي قيمة تجاوزت تلك التي تحققت في عام 1990 بستة مرات، وفي عام 1999 بلغ حجم التبادل

التجاري 6,5 مليار دولار الذي ارتفع في عام 2000 إلى 10 مليار دولار.

في ظل الارتفاع لحجم التبادل التجاري والاستثمارات الصينية في القارة الإفريقية، قامت جمهورية الصين الشعبية بعدة أمور وضمن التمهيد لاستراتيجيتها التي تقوم على التعاون في الألفية الجديدة، ولهذا تشعر الصين بأن قوة التنمية الاقتصادية يجعلها إن تكون أو تتبنى شخصية مؤثرة في الشؤون الدولية، وهذه الجهود هي جزء من تصميمه لتعزيز التعددية القطبية استنادا إلى فكرة النهضة السلمية، وبالتالي هذا يعني أن الصين سوف تكون أكثر انخراطا في الشؤون الإفريقية وتسعى للحصول على اعتراف من خلال مصالحها في إفريقيا كقوة عالمية وستحاول مقاومة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف قامت الجمهورية الصينية بتشكيل منتدى التعاون الصيني - الإفريقي، حيث توصلت بالاتفاق مع عدد من الدول الإفريقية في منتصف عام 2000 إلى اتفاق مشترك بشأن تشكيل وتأسيس منتدى لتعزيز التعاون الصيني - الإفريقي The China - Africa Cooperation Forum وذلك بهدف العمل على التشاور الثنائي وتشجيع التعاون، وتمتين أواصر الصداقة، وتلبية احتياجات العولمة الاقتصادية، ومجابهة التغيرات الدولية. (1)

لاحظ هنا التركيز على الجوانب الاقتصادية في علاقاتها مع الدول الإفريقية، وهذا ليس بالغريب إذ أن ارتفاع حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا في عقد التسعينيات جعل جمهورية الصين الشعبية تتجه إلى تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية.

على الجانب الآخر قامت الصين في تعزيز نفوذها الدبلوماسي بدعمها للأنظمة الإفريقية القمعية واستغلالها في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية للحد من اثر الضغوط الغربية بخصوص حقوق الإنسان والحريات السياسية، حيث تقوم سياسة الصين في هذا الإطار بعدم التدخل بالشؤون الداخلية،

وهي بالتالي تنطلق لحماية مصالحها الاقتصادية وأكبر مثال على ذلك دعمها للسودان، عندما زار الرئيس عمر البشير جمهورية الصين في عام 1995 للبحث في إمكانية الاستثمار واستكشاف موارد النفط في السودان يأتي هذا الأمر بعد فرض عقوبات على السودان وهروب الشركات النفطية الغربية عنها، طبعاً الشركة الوطنية الصينية استطاعت أن تستثمر النفط في السودان في عام 1997 وإقامة مشاريع متعلقة بالنقيب عن النفط، وقد منحت الصين 5,1 مليار دولار للسودان مقابل الاستثمار فيها. الآن السودان تعتبر من كبار موردي النفط لجمهورية الصين الشعبية بحيث أنها تصدر 6 في المائة من احتياجاتها النفطية، وتمتلك شركة النفط الوطنية 40 في المائة من أسهم شركة بترول أعالي النيل والتي تسيطر على اثنين من أهم حقول البترول في السودان. (2)

لاحظ أن العامل المهيمن في علاقات الصين مع الدول الإفريقية هي التجارة والاستثمار، والتركيز على النفط في الدرجة الأولى، تسعى الصين في إستراتيجيتها المزج بين الاقتصاد والسياسة. الملاحظ أن الصين عمدت لتعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية من خلال تقديم المساعدات والمنح المرتبطة بالاستثمار واستغلال حاجة البلدان الإفريقية للمشاريع التنموية والتي رافقها زيادة في الاستثمارات الصينية، وبالتالي تحقيق منفعة مشتركة بين الطرفين.

كما استعملت جمهورية الصين الشعبية أدواتها الدبلوماسية من خلال تكثيف الزيارات المتبادلة والتي استمرت في الألفية الجديدة، وحاولت الصين تقديم نفسها كشريك مساعد للبلدان النامية ومساعدتها على النهوض في وجه الاستغلال الامبريالي، وقد ساهمت الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية السياسية على حد سواء في الارتقاء لتطوير العلاقة بين الصين وإفريقيا والوصول بها إلى مستوى الشراكة العالمية. (3)

ثانياً: السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الإفريقية في 2001-2010

في عام 2001 قامت الحكومة الصينية في إستراتيجيتها على تشجيع قطاع الشركات في التحول إلى شركات متعددة الجنسيات والاستثمار في الخارج،

وبالتالي إكسابها الخبرة في توسيع الاستثمارات الخارجية وتصبح أكثر قدرة على المنافسة في الصعيد العالمي. (1)

حاولت الصين المزج بين استغلالها للموارد الطبيعية في الدول الإفريقية وحاجة هذه الدول لمشاريع البنية التحتية، حيث حددت سياسة الصين في تشجيع الشركات الصينية المختصة بالتعاون مع الدول الإفريقية وعلى أساس تبادل المنافع وإقامة التنمية المستدامة لأن الصين تجمع في مصالحها بين المساعدات مع التوسع للشركات التابعة لها.

توجهات السياسة الصينية الحديثة في علاقاتها تجاه إفريقيا قائمة على مسارين على النحو الآتي: (2)

أ. اختراق إفريقيا من خلال المؤتمرات والمنتديات والمحافل الرسمية، أي بمعنى آخر الاتفاقيات الجماعية، فعلى سبيل المثال منتدى التعاون الصيني - الإفريقي الذي عقد في بكين لعام 2000 كما أشرت إليه في الفترة السابقة، واستمر في عقد اجتماعاته كل ثلاث سنوات، طبعاً كانت أهداف جمهورية الصين الشعبية تركز على أمرين وهما:

1 - السعي إلى إقامة نظام دولي جديد، أي نظام دولي سياسي واقتصادي عادل ومنصف في القرن الحادي والعشرين.

2 - تعزيز العلاقات الصينية - الإفريقية التجارية والاقتصادية. فقد وصل إجمالي حجم التبادل التجاري في عام 2002 إلى 29,12 مليار دولار.

وضمن سلسلة منتديات التعاون الصيني - الإفريقي، حيث كان الاجتماعي الوزاري الثاني الذي انعقد في (اديس أبابا) عاصمة اثيوبيا عام 2003، والذي ركز على التعاون بين الصين وإفريقيا في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجاء هذا الاجتماع الثاني ليؤكد التزام الصين في مساعدة الدول الإفريقية، والملاحظ أن على هامش الاجتماع شارك رجال الأعمال من

كلا الطرفين وذلك لتسهيل التبادلات بين رجال الأعمال والمسؤولين، وتشجيع الصادرات الإفريقية للصين، والدعم الإفريقي للصين في المنظمة الدولية.

هذا و بلغ حجم التبادل التجاري في عام 2003 إلى 39,13 مليار دولار، حيث أقام المستثمرون الصينيون 602 مشروع داخل 49 دولة افريقية وتركز على العمل في قطاعات التجارة والصناعة والزراعة. (1)

ووصل حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا لعام 2004 إلى 135 مليون دولار، كما تم تأسيس 116 شركة صينية في إفريقيا خلال الفترة ما بين 2004 إلى 2005، قامت بتنفيذ عقود بلغت قيمتها 690 مليون دولار، وبلغت التدفقات الاستثمارية الصينية المباشرة لإفريقيا إلى 124 مليون دولار، مما رفع الحجم الإجمالي للاستثمارات الصينية في إفريقيا لعام 2005 إلى 750 مليون دولار.

ومن المؤشرات التي تدل على الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية، تكثيف الزيارات الرسمية على مختلف المستويات وبالتحديد ما بين عامي 2004-2005 حيث قام الرئيس الصيني "هيو جنتاو" ونائبه "زينج قواجونج" بالإضافة إلى رئيس البرلمان ونائب رئيس الوزراء بزيارة إفريقيا في عام 2004 وذلك حرصا من الجانب الصيني على تعزيز الوجود الصيني في إفريقيا ودفع جهود التعاون بين الطرفين، وفي عام 2005 قام رئيس الوزراء، ونائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية وعدد من الوزراء الصينيين بزيارات رسمية شملت عشرة دول افريقية لتحقيق نفس الغرض، تم خلال هذه الزيارات مناقشة القضايا الإفريقية التي تثار أو تطرح في مجلس الأمن، بالإضافة إلى تقديم الصين الدعم السياسي للدول الإفريقية في أثناء انتخابات مؤتمر حقوق الإنسان بالأمم المتحدة خلال عام 2004، في حين قامت الدول الإفريقية بدعم المطالب والمواقف الصينية في المؤتمر نفسه لمواجهة الادعاءات والمزاعم التي طرحتها تايوان، بالمقابل تلتزم جمهورية الصين الشعبية في مساعدة الدول الإفريقية على التنمية ومن خلال المنظمات الدولية.

على صعيد آخر أصبحت جمهورية الصين الشعبية تشارك في عمليات السلام

في إفريقيا ضمن إطار هيئة الأمم المتحدة، وشملت مشاركتها ثلاث دول وهي الكونغو وليبيريا و السودان في عام 2005، حيث بلغ عدد المشاركين في عمليات حفظ السلام 843 عنصر امني. كما قدمت الصين منح للاتحاد الإفريقي وتشمل هذه المنح مواد وتجهيزات عسكرية لحفظ السلام، في حين أن سفير جمهورية الصين الشعبية في اثيوبيا يمثل الصين في الاتحاد الافريقي. (2)

وهذا الأمر له أبعاد كونه يؤكد على أهمية تعزيز المصالح الصينية في إفريقيا وعبر متابعة ومراقبة الأوضاع داخل القارة الإفريقية. غير أن منتدى التعاون الصيني - الإفريقي الثالث رسم سياسة الصين بشكل واضح والذي كان في عام 2006 حينما أصدرت الحكومة الصينية وثيقة حول سياستها تجاه إفريقيا.

وكانت هذه الوثيقة الأولى من نوعها، عندما قال مساعد وزير الخارجية الصيني "لوي قوه تسنغ" هدفنا هو إظهار الصين كقوة عالمية من خلال تطوير العلاقات الودية مع الدول الإفريقية. (3)

وتنقسم هذه الوثيقة إلى ستة أقسام: (1)

- 1 - العلاقات الصينية مع إفريقيا.
- 2 - سياسة الصين تجاه إفريقيا.
- 3 - تعزيز التعاون بين جمهورية الصين الشعبية والقارة الإفريقية.
- 4 - الالتزام بمتابعة منتدى التعاون الصيني - الإفريقي.
- 5 - العلاقات الصينية مع المنظمات الإقليمية الإفريقية.
- 6 - متابعة الأوضاع للشؤون الإفريقية.

وتنص الوثيقة على أن جمهورية الصين الشعبية سوف تقيم نوع جديد من الإستراتيجية والشراكة مع إفريقيا، من خلال المساواة السياسية والثقة

المتبادلة والتعاون المشترك والتبادلات الثقافية وتنمية الموارد البشرية وغيرها من المجالات، واقترحت عدة تدابير للتعاون الاقتصادي المشترك مثل إنشاء غرفة التجارة والصناعة الصينية - الإفريقية المشتركة وبدء المفاوضات الحرة للاتفاقيات التجارية مع الدول الإفريقية والمنظمات الإقليمية في القارة الإفريقية.

كما قدمت الصين دعمها للحكومات الإفريقية من خلال المساعدات المالية 3 مليارات دولار من القروض التفضيلية، بالإضافة إلى إنشاء صندوق لتشجيع الاستثمارات الصينية في إفريقيا بقيمة 5 مليارات دولار لعام 2006، وحاولت جمهورية الصين ربط المساعدات بإقامة علاقات دبلوماسية معها، فقد توجهت إلى إلغاء الديون المستحقة على البلدان الإفريقية الأقل نموا شريطة أن تكون لها علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية ولعل اعتراف السنغال في 2006 بالصين كان وراء هذا الزخم المالي. (2)

وقد نجحت في تعزيز وجودها في إفريقيا والدليل على ذلك ارتفاع الفائض التجاري الشهري للصين من عام 2004 إلى 2007 ليصل حوالي 20 مليار دولار، حيث تعد الصين ثالث شريك تجاري في إفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، حيث بلغت استثمارات الصين 7,11 مليار دولار في 49 بلدا إفريقيا عام 2006، وتوزعت هذه الاستثمارات على التصنيع والمواصلات والنقل والزراعة والتعدين والسكك الحديدية والكهرباء والبتروكيماويات والاتصالات. وغيرها. (3)

فبنت مثلا (6000) كم من الطرق و(3000) كم من السكك الحديدية و (8) محطات كهرباء ونفذت حوالي (700) مشروع خلال السبع سنوات الماضية، بالإضافة إلى إلغاء بعض الديون وتقديم قروض ميسره، وركزت علة تطوير استخراج الموارد الطبيعية مثل النفط والنحاس. وغيرها.

ب. النفوذ الصيني في القارة الإفريقية عبر العلاقات الثنائية من خلال الزيارات الرسمية والقنوات الدبلوماسية، مثال على هذه الزيارات قيام الرئيس

"هوجينتاو" بجولة للقارة الإفريقية في عام 2004 وشملت 3 دول وهي مصر والغابون والجزائر، واستطاع أن يعقد اتفاقيات متعلقة بتأمين احتياجات جمهورية الصين الشعبية من البترول، واتفاقيات متعلقة بالجانب التجاري، طبعا اختياره لهذه الدول لم يكن عشوائيا فجميعها دول منتجة للنفط.

فمثلا لدى توجهه لمصر تم توقيع مذكرة تفاهم خاصة بالتعاون المشترك في مجال البترول بين مصر والصين، وعلى الصعيد التجاري جرى الاتفاق على التعاون الاقتصادي والتكنولوجي الذي ستقدم الصين بمقتضاه منحة لا ترد لمصر بقيمة 10 ملايين دولار لدعم تنفيذ مشروعات التنمية بمصر، وتشير الإحصائيات أن حجم التبادل التجاري بين الصين ومصر 952 مليون دولار في عام 2001، وقد بلغ حجم الاستثمارات الصينية في مصر 53 مليون دولار في عام 2003.

تستند إستراتيجية جمهورية الصين الشعبية في عقد الألفية الجديدة على ثلاثة مبررات رئيسية وهي: (1)

1 - تأمين احتياجاتها من الموارد الطبيعية وخصوصا النفط كونه يدخل في العديد من الصناعات الإستراتيجية وبالتزامن مع الطلب المتزايد لهذا العنصر الهام.

2 - البحث عن اسواق جديدة للتجارة والاستثمار، وإفريقيا في نظر الصين غير مستغلة بشكل جيد، وكان من السهل اختراق الأسواق الإفريقية وذلك بسبب نقاط الضعف لبنيتها الهيكلية وفقدان الرقابة عليها، لهذا تسعى الصين في سياستها أن تستغل تحركاتها في القارة الإفريقية لإيجاد موطئ قدم لها في ظل النمو الاقتصادي الذي تشهده.

3 - والهدف الأخير والمتجدد هو إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إفريقيا لمحاصرة الصين الوطنية (تايوان).

تحاول الصين في سياستها تجاه القارة الإفريقية الفصل بين السياسة

والتجارة ضمن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وهذا ما يفسر الاستثمارات الصينية لدى كل من السودان واندول ونيجيريا وليبيريا وزيمبابوي وحتى ليبيا وغيرها من الدول الإفريقية. وهذا ما صرح به الرئيس الصيني "هوجينتاو" في إحدى زيارته لنيجيريا بقوله " أن سياسة الصين تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ". (2)

وبالتالي فإن جمهورية الصين الشعبية تستغل الظروف في القارة الإفريقية عبر تعزيز العلاقات مع الدول التي تفتقد إلى حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية والتي تعاني من ضغوط خارجية خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بشكل عام.

المبحث الثالث: التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991 - 2010

طبعاً لو تم الأخذ بأن طبيعة النظام الدولي في فترة ما قبل الحرب الباردة والتي كانت في ضمن صراع ثنائي القطبية (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية) فرضت نمط التركيز على الأيدلوجية ليس فقط في إفريقيا التي كانت مسرح الحرب الباردة بل على العالم اجمع.

بين مؤتمر باندونج 1955 وانهيار الاتحاد السوفيتي 1991 ظهرت شبكة معقدة من علاقات التفاعل داخل النظام الدولي تمثلت في الدول كوحدات أساسية إلى جانب الكتل والمنظمات (عالمية، إقليمية) على المستويين الحكومي والغير الحكومي، بالإضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات وكلها دخلت جميعاً في صيغ متباينة من التفاعلات، الأمر الذي جعل النظام الدولي يشهد أنماطاً جديدة من التفاعلات تتغير مساراتها تبعاً لاختلاف المتغيرات الأساسية المؤثرة فيها ومن ضمنها تغير القدرات الاقتصادية والعسكرية لوحدات النظام الدولي. (1)

أن التغيرات ما بعد 1991 وما صاحبها من تلاشي قطب دولي وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، شكلت أزمة للعلاقات الدولية والنظام الدولي برمته بسبب حالة الفوضى الدولية التي نتجت عن انهيار شبكة العلاقات والتوازنات الدولية لصالح هيمنة قطب واحد، وبروز قوى دولية أخرى تنزع نحو لعب دور فاعل جديد لملئ الفراغ الناجم عن هذه التحولات.

وفي هذا الصدد يشير كينيث والتز أن الحروب التي تؤدي إلى زوال ما يكفي من القوى العظمى المتنافسة هي حروب من شأنها أن تحدث تحولات جذرية شاملة في النظام. وينطبق هذا على الحرب الباردة التي أزلت الإتحاد السوفيتي، ذلك أن عالما متعدد الأقطاب يستطيع من حيث المبدأ أن يتحمل خسارة أحد أقطابه، أما العالم الثنائي القطبية فلا يستطيع أن يتحمل سقوط أحد القطبين. (2)

في حين يرى الواقعيون أن الدول هي لاعب أساسي في النظام الدولي والتركيز يكون على اعتبارات موازين القوى لتنظيم العلاقات الدولية حين يتعلق الأمر بالمصالح القومية، موازين القوى ليست فقط القوة العسكرية بل هي القوة الشاملة التي تدرج تحتها الاقتصاد والتكنولوجيا وغيرها من المقومات التي تتمتع بها الدولة حتى تكون مؤثرة في النظام الدولي.

وفي الحديث عن القارة الإفريقية والتي هي الجزء المادي من محاور التنافس الدولي لهذه الدراسة، وقياس مدى تحقيق كل طرف سواء كانت الولايات المتحدة الأمريكية أو جمهورية الصين الشعبية فيها، وأن ثمة دلائل ومؤشرات قوية تدل على وجود تنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في القارة الإفريقية ومن خلال الاستعراض العام الذي تم التطرق له في المطلبين السابقين، حيث اخذ النفط الأولوية الأولى لكلا الجانبين في محاولة السيطرة والتغلغل داخل إفريقيا.

هذا لا يعني أن المنافسة منحصرة فقط بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية بل هنالك دول أخرى مثل فرنسا واليابان وروسيا

وغيرها من الدول الكبرى والتي لها مصالحها في القارة الإفريقية ويمكن تناولها في إطار تحديد ملامح التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية.

وبشكل عام يمكن القول بأن نمط الصراع الدولي حول إفريقيا تحول من منطق " المباراة الصفرية " الذي يعني أن مكسب قوة معينة هو خسارة للآخرى كما حدث أبان الحرب الباردة، إلى نظرية " غير صفرية " والربح للجميع فيما بعد الحرب الباردة بمعنى الشراكة في تقاسم النفوذ في القارة، الخاسر هنا هو الأفارقة أنفسهم لأنهم وقعوا تحت الاستغلال والضغط الدولية ولكنها خسارة نسبية بمعنى أن ظروف الدول الإفريقية تختلف من دولة إلى أخرى.

صحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خرجت من الحرب الباردة كأقوى دولة في العالم، وخصوصا في معالجتها لبعض القضايا مثل المعالجة الأمريكية لمشكلة البوسنة، أو مثلا تشكيل تحالف أزمة الخليج، ونفوذها تجاه صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية وغيرها من التدخلات كما ذكرت في السابق، ولكن على صعيد آخر هنالك منافسين آخرين مثل بروز الإتحاد الأوروبي في اتخاذ سياسات موحدة بعيدا عن الولايات المتحدة الأمريكية، كما أبدت روسيا والصين رغبة وقدرة على اتخاذ سياسات تتناقض في توجهات الولايات المتحدة، طبعاً هذه الدول لا تتبنى مواقف معادية للولايات المتحدة بصورة تلقائية ولكنها لا تزال قوة معينة بسياسة القوى والنفوذ، وتسعى لتعزيز مصالحها القومية في النظام الدولي.

لو تم اخذ المصالح الأمريكية مع الصين مثلا تطور نسب التعاون الاقتصادي والتجاري بين الولايات المتحدة والصين حيث بلغ إجمالي صادرات الصين مع الولايات المتحدة لعام 1993 مثلا 4, 31 مليار دولار مقابل 6, 8 مليار دولار قيمة إجمالي الصادرات الأمريكية للصين وبعجز تجاري قدره 22 مليار دولار مقابل 18 مليار دولار عام 1991، في حين تشير الأرقام إلى بلوغ إنتاج الصين المحلي سنة 2002 ما يعادل 8,9 تريليون دولار بالمقارنة مع 7,9 تريليون دولار لأمريكا وبذلك تغدو الصين قطب اقتصادي متصاعد. (1)

وهناك اهتمام في سياسة الولايات المتحدة لاحتواء الصين، اذكر على سبيل المثال ردع أي محاولة صينية لاستخدام القوة ضد تايوان، وتوسيع حجم الصادرات معها، والحيلولة دون بيع تكنولوجيا نووية لباكستان أو لأية دولة أخرى، وتأمين مساعدة دبلوماسية في مواجهة كوريا الشمالية، وغيرها من الاهتمامات التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية في علاقتها مع جمهورية الصين الشعبية.

سيتم التطرق إلى الجوانب السياسية والاقتصادي للتنافس بين قطبي الدراسة في القارة الإفريقية ووفق الضوابط التي تم الأخذ بها لإطار هذه الدراسة، وبالتالي رصد ابرز ملامح هذا التنافس الأمريكي - الصيني ضمن فترتين زمنية على النحو التالي:

أولاً: التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية 1991-2000

خلال فترة ما بعد الحرب الباردة وحتى منتصف التسعينيات لم يكن هناك أي اهتمام أمريكي في القارة الإفريقية، حيث عانت القارة من التهميش على مستوى العالم وكانت الاهتمامات كما ذكرت في المباحث السابقة بأنها انحصرت ضمن تأمين حماية الخطوط التجارية البحرية ودعم ونشر القيم الليبرالية وحقوق الإنسان والوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام، وكانت تعتمد على الدول الأوروبية لكونها لها تجربة في القارة الإفريقية.

السياسة الأمريكية أعادت توجيه استراتيجيتها في إفريقيا في عام 1998، وخاصة التغييرات الدولية الجديدة والتي سارت باتجاه العولمة الأمريكية، وحاولت الاختراق من خلال تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية الإفريقية القائمة على الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات الأمريكية في القارة، غير أن جمهورية الصين الشعبية كانت قد سبقت الولايات

المتحدة في هذا الجانب عندما انطلقت إلى القارة في عام 1996 والاقتراحات الخمسة التي وضعها الرئيس الصيني السابق " جيانج زيمين "، هذا لا يلغى

العلاقات التاريخية التي قامت الصين في تدشينها خلال حقبة الحرب الباردة، ولكن كانت بداية العلاقات الصينية الإفريقية المتحولة من التركيز على البعد الأيدلوجي إلى إتباع سياسة برجماتية

تقوم على المصالح الاقتصادية وتقديم نفسها كدولة نامية تساهم في مساعدة البلدان النامية وهذا ما ساعدها كونها ليس لديها ارث استعماري في إفريقيا مقارنة مع الدول الأوروبية، غير أن البعض يشير بأن التنافس الأمريكي - الصيني بدأ في عام 1995 عندما استغلت الصين خروج الشركات النفطية الأمريكية في السودان وحلت مكانها الشركات النفطية الصينية مما أثار حفيظة الولايات المتحدة من هذا التوجه واتهام الصين بأنها تساند نظاما قمعية وتسلطية لا تراعي حقوق الإنسان.

ولكن لم تصل إلى حد الصدام مع جمهورية الصين الشعبية والسبب أنها تعمل ضمن إطار مساعدة الدول النامية وفي حدود التركيز على الجانب الاقتصادي في ظل العولمة العالمية والأسواق الحرة وغيرها من المتغيرات الدولية التي رافقت انتصار الليبرالية في حقبة ما بعد الحرب الباردة والتي اعتبرت بداية النظام الدولي الجديد بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد في النظام الدولي.

إن الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في توجهاتهما نحو القارة الإفريقية أخذت الطابع الاقتصادي في تلك الحقبة ولكن الآلية مختلفة لكلاهما، فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية عملت على تشجيع الدول الإفريقية في انتهاج سياسات اقتصادية موائمة مع البيئة الاقتصادية العالمية وهو الأمر الذي يصب في نهايته إلى تحقيق فرص أفضل للتجارة والاستثمارات الأمريكية في القارة.

بالمقابل عمدت الصين في إستراتيجيتها عدة إصلاحات للدوائر المعنية بالشؤون الإفريقية، وتعزيز اطر التعاون والمساواة مع الدول الإفريقية من خلال تقديم المساعدات والمعونات مقابل الاستثمارات الصينية في إفريقيا،

ولكن هدفها الأساسي هو بالطبع استخراج الموارد الطبيعية والنفط لتأمين احتياجاتها من الطاقة في المقابل يتم تغطيتها في تلبية الاحتياجات الأساسية للبلدان التي تعتبر ضمن الدول المنتجة للنفط. على صعيد آخر شهد هذا العقد زيادة في حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا والذي قفز إلى مستويات عالية، كما أشرت إليه في المبحث السابق.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية في عقد التسعينيات تجاه القارة الإفريقية تعمل على تصفية النظم الإفريقية التي كانت ضمن المنظومة السوفيتية السابقة بالإضافة إلى

إضعاف وطرده النفوذ الفرنسي من إفريقيا عبر تشكيل قيادات جديدة موالية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الأمثلة على ذلك عديدة مثل التدخل في الشؤون الداخلية في زائير (الكونغو الديمقراطية حاليا) عام 1997 وذلك عندما طلبت الإدارة الأمريكية من "موبوتو" بإقامة نظام ديمقراطي ودعمت المعارضة بقيادة لوران كابيلا الذي استلم السلطة في الكونغو الديمقراطية بدعم ومساندة أمريكية، وبالتالي طبيعة النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة فرضت عليها تفاعلات جديدة في التعاطي تجاه القارة الإفريقية.

في حين استمر هدف الصين في القارة خلال عقد التسعينيات إلى عام 2000 على تدعيم علاقاتها الإفريقية بدافع التنافس مع حكومة تايوان، ومن خلال تقديم المساعدات للدول الإفريقية لدفعها إلى الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية الممثل الوحيد للصين الواحدة، حتى أن هنالك تنافس صيني - ياباني في القارة الإفريقية، حيث قامت الأخيرة بإنشاء " التيكاد " في عام 1993 والذي يعقد مثل منتدى الصين وإفريقيا كل سنتين، خصوصا أن الصين أعلنت معارضتها لدخول اليابان كعضو دائم في مجلس الأمن.

على كلا نجحت الصين في اختراق إفريقيا أخيرا من خلال تشكيل منتدى التعاون الصيني - الإفريقي عام 2000 والذي يعتبر بداية الانطلاق للصين في القارة الإفريقية للألفية الجديدة والتي انبثق عنها مجالات عديدة ضمن التركيز

على الجانب الاقتصادي كما ذكرت سابقا في المباحث السابقة، يعود السبب في تأخر الصين للاهتمام في إفريقيا، تركيزها على الوضع الإقليمي في شرق آسيا وتفرغها لبناء اقتصادها المتصاعد، فضلا عن استرجاع جزرها وغيرها من الأمور المتعلقة بالشأن الداخلي لها.

ثانيا: التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية 2001-2010

في هذه الفترة الزمنية حدث تنافس محتدم بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وخصوصا أن الولايات المتحدة بدأت تشعر بأن مصالحها القومية في القارة الإفريقية تتعرض للاختراقات وبالتحديد في خليج غينيا كما سوف أتطرق له عند تقييم التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية. فقد استطاعت جمهورية الصين الشعبية أن تعقد صفقات اقتصادية مع الدول التي تعتبر داخل نطاق السيطرة الأمريكية.

فعلى سبيل المثال نجحت جمهورية الصين الشعبية في عام 2006 في عقد صفقة بقيمة 3, 2 مليار دولار للتنقيب عن النفط في نيجيريا من خلال شركة CNOOC الصينية،

وكنت قد ذكرت في المباحث السابقة بأن نيجيريا تعتبر أكبر شريك تجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية وتحتل المرتبة الخامسة من حيث تصدير النفط إليها، وبالتالي تعتبر الولايات المتحدة هذا الأمر تصعيد صيني في اختراق دائرة نفوذها، وليس الأمر متوقف على نيجيريا بل امتد إلى انغولا والكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية، لذلك سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز الوجود العسكري وليس فقط في غرب إفريقيا بل في القارة بأكملها للحفاظ على مصالحها فيها، ومحاصرة أي تنافس من قبل الدول الكبرى.

على صعيد آخر تستخدم الولايات المتحدة أداتها العسكرية والاقتصادية تجاه الدول الإفريقية التي تخرج عن ارتدها، ومن خلال الاعتماد على دولة معينة للقيام بالنيابة عنها وكنت قد رصدت من خلال تناول سياسة الولايات المتحدة

في القارة الإفريقية فيما يخص هذا المجال.

تسعى جمهورية الصين الشعبية إلى تقديم نفسها كقطب دولي مؤثر في الشؤون الدولية وبالتالي إبراز صورة النظام الدولي المتعدد الأقطاب وإقامة نظام دولي عادل ومنصف، خلافا للصورة النمطية التي ترسخت لدى العديد من البلدان بأن الهيمنة الأمريكية مستمرة كقطب أحادي في النظام الدولي.

يشير البعض بأن عقد الألفية الأول شهد نقلة نوعية للصين في إفريقيا، حتى أنهم أطلقوا على تحركها بإفريقيا الصينية وكما ذكرت بأن جمهورية الصين الشعبية تستخدم أدواتها الدبلوماسية أو ما يسمى "بالقوة الناعمة" وتمسكها بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وتسخير كافة إمكانياتها لتحقيق أهدافها في القارة الإفريقية.

كما أن أهداف الصين السياسية في القارة الإفريقية هي:

- 1 - الاستفادة من الكثرة العددية للدول الإفريقية في المنظمات الدولية: مثل منظمة التجارة العالمية والجمعية العامة للأمم المتحدة وتوظيفها لخدمة أغراضها في مواجهة الضغوط الأمريكية والأوروبية الواقعة عليها في مجال تحرير التجارة الدولية، ومجال حقوق الإنسان.
- 2 - إظهار الصين كقوة عالمية في النظام الدولي، كما أشرت إليه في السابق، والذي بدا واضحا من خلال التصريحات لمسؤولين صينيين عقب انعقاد منتدى التعاون الصيني - الإفريقي في عام 2006.
- 3 - والهدف الأخير هو بالتأكيد إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الإفريقية وعزل تايوان عن إفريقيا.

لكن التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية بقي مرتبطا على النفط والموارد الطبيعية بالدرجة الأساسية، وكل الدلائل والمؤشرات تثبت أن الاستثمارات والتجارة في القارة الإفريقية لكلا الطرفين تكمن في البلدان

النفطية، والدافع وراء هذا التنافس هو اقتصادي.

" لقد قام الكونغرس الأمريكي في أكتوبر لعام 2000 بتشكيل لجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية الأمريكية- الصينية، وقد صدر التقرير الأخير عنها في عام 2006، والذي أظهر بأن الارتباط والعلاقة الايجابية الواضحة بين النمو المتسارع للنفوذ الدبلوماسي للصين في إفريقيا من ناحية، وتزايد معدلات النمو الاقتصادي والأهمية الاقتصادية من ناحية أخرى، وأنه في ضوء انتهاج الصين في سياستها من خلال دعم الصين للنظم القمعية والدول المارقة، واحتمال تحولها إلى قوة موازية للولايات المتحدة في النظام الدولي، وبالتالي هذه القضايا يجب أن تكون موضع اهتمام وقلق الولايات المتحدة الأمريكية. " (1)

في حين أظهرت مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة بأن الصعود الصيني في القارة الإفريقية سيكون له انعكاسات تجاه المصالح الأمريكية وبالتالي ستحاول أن تعمل على احتوائها من خلال الوسائل والأساليب المتبعة ضمن إطار سياستها في القارة الإفريقية، وهذا ما تنبّهت له إدارة الرئيس بوش السابق.

- تقييم التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية

كنت قد تحدثت فيما سبق عن وجود تنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، والذي اخذ النفط الأولوية الأولى من اهتمامات كلا الطرفين، حيث تعد الصين المنافس الأقوى للولايات المتحدة على النفط الأفريقي وخصوصاً أن حاجتها البترولية ستصل إلى خمسة أضعاف الوضع الحالي بحلول عام 2030، وتستورد الصين أكثر من 25 في المائة من وارداتها النفطية من القارة السمراء، ومن أبرز الدول التي تستورد منها الجزائر، وانغولا، والسودان، وتشاد.

النفطية، والدافع وراء هذا التنافس هو اقتصادي.

" لقد قام الكونغرس الأمريكي في أكتوبر لعام 2000 بتشكيل لجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية الأمريكية- الصينية، وقد صدر التقرير الأخير عنها في عام 2006، والذي أظهر بأن الارتباط والعلاقة الايجابية الواضحة بين النمو المتسارع للنفوذ الدبلوماسي للصين في إفريقيا من ناحية، وتزايد معدلات النمو الاقتصادي والأهمية الاقتصادية من ناحية أخرى، وأنه في ضوء انتهاج الصين في سياستها من خلال دعم الصين للنظم القمعية والدول المارقة، واحتمال تحولها إلى قوة موازية للولايات المتحدة في النظام الدولي، وبالتالي هذه القضايا يجب أن تكون موضع اهتمام وقلق الولايات المتحدة الأمريكية. " (1)

في حين أظهرت مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة بأن الصعود الصيني في القارة الإفريقية سيكون له انعكاسات تجاه المصالح الأمريكية وبالتالي ستحاول أن تعمل على احتوائها من خلال الوسائل والأساليب المتبعة ضمن إطار سياستها في القارة الإفريقية، وهذا ما تنبّهت له إدارة الرئيس بوش السابق.

- تقييم التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية

كنت قد تحدثت فيما سبق عن وجود تنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، والذي اخذ النفط الأولوية الأولى من اهتمامات كلا الطرفين، حيث تعد الصين المنافس الأقوى للولايات المتحدة على النفط الأفريقي وخصوصا أن حاجتها البترولية ستصل إلى خمسة أضعاف الوضع الحالي بحلول عام 2030، وتستورد الصين أكثر من 25 في المائة من وارداتها النفطية من القارة السمراء، ومن أبرز الدول التي تستورد منها الجزائر، وانغولا، والسودان، وتشاد.

وتسعى الصين لاختراق خليج غينيا الغني بالنفط والذي يضم نيجيريا وغينيا الاستوائية والكاميرون والجابون وأنغولا والكونغو، ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستثمارات النفطية، وبالفعل نجحت في وضع موطئ قدم لها في أنغولا، ونيجيريا والجابون وغينيا الاستوائية، فمثلا استطاعت الصين أن تمول حفر 600 بئر في نيجيريا عام 2004 بينما لم تتعدى الولايات المتحدة سوى 50 بئر فقط،(1) وكما ذكرت في السابق بأن جمهورية الصين تتبع في سياستها تجاه القارة الأفريقية بالاهتمام بالموارد الطبيعية.

لعل الاختراق الصيني للنفوذ الأمريكي في مناطق تركز النفط لأفريقيا جاء نتيجة الإستراتيجية المتبعة على عدة محاور، يمكن إجمالها بعدة نقاط:

1 - أن الصين تلعب دور مورد السلاح لإفريقيا بعد رفض الولايات المتحدة الأمريكية تصدير الأسلحة للقارة فعلى سبيل المثال رغم الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على زيمبابوي، قامت الصين ببيعها طائرات مقاتلة وعربات عسكرية قيمتها 200 مليون دولار.(2) وفي السودان قامت بإنشاء ثلاث مصانع للأسلحة على الرغم من العقوبات المفروضة عليها.(3)

2 - استطاعت الصين تقوية علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا عبر منتدى التعاون - الصيني الإفريقي الذي أنشئ بمبادرة منها عام 2000 والذي ضم 46 دولة افريقية ومن أهم انجازاته إسقاط 2,1 مليار دولار من ديون القارة، يأتي هذا في ظل التنامي للحجم التجاري بين الطرفين الذي وصل إلى 10 مليار دولار، كما ذكرت سابقا في تكثيف دبلوماسيتها تجاه القارة الإفريقية.

بالمقابل عمدت الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيتها إلى تكثيف التعاون العسكري في خليج غينيا وباقي مناطق النفط الأفريقية حيث توصلت إلى عقد اتفاقيات

عسكرية مع الكاميرون والغابون وغينيا الاستوائية، يتم السماح بموجبها للأمريكيين باستخدام مطارات تلك الدول، كما تخطط الولايات المتحدة لاستخدام قواعدها الجوية في نيجيريا وبنين وساحل العاج في حال حدوث اضطرابات في هذه المنطقة التي تكمن فيها معظم الاستثمارات النفطية الأمريكية الممتدة على طول الساحل الغربي لأفريقيا.

ومن أهداف هذا التنسيق العسكري هو محاصرة النفوذ الصيني والذي تبنته إدارة بوش الابن في عام 2007 عندما أعلنت عن إنشاء قيادة عسكرية جديدة خاصة بإفريقيا يطلق عليها القيادة الأفريقية أو اختصاراً " أفريكوم " كما أشرت إليها في المبحث الأول من هذه الدراسة، والهدف الآخر هو تأمين النفط والموارد الطبيعية الأفريقية وتعزيز الأمن للشركات الأمريكية العاملة في إفريقيا، إذ أن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية تسعى عبر السيطرة على النفط الإفريقي إلى التحكم بمخزونات الطاقة العالمية، مما يسهل عليها التحكم في اقتصاديات الدول الكبرى المنافسة، خصوصاً الصين والاتحاد الأوروبي.

حيث تقدر احتياطات القارة من النفط الخام 80 مليار برميل وفق لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أي ما نسبته 8 في المائة من الاحتياطي العالمي، وتتركز هذه الاحتياطات في نيجيريا نحو 70 في المائة، وليبيا، وغينيا الاستوائية.(1)

وكانت قد نجحت الصين من قبل في استثمارات النفط في السودان عام 1995 عندما استغلت خروج الشركات النفطية الأمريكية منها، حتى أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين وفقاً لأرقام 2004.(2)

وهذه تؤكد نظرية والتز في البناء الفوضوي والتي تقول بأن الدول الكبرى تبحث على أكبر قدر من المنفعة في تحقيق المصالح تجاه الوحدات الصغيرة، وتستجيب الدول الصغيرة لرغبات هذه الدول الكبرى أما بالترغيب (المساعدات والمعونات) أو التهريب (عقوبات وتهديد).

تتبع جمهورية الصين الشعبية في إستراتيجيتها أسلوب الترغيب فهي تقوم على منح المساعدات والمعونات للدول الأفريقية مقابل تحقيق مصالحها كما ذكرت سابقا فلو تم

أخذ السودان على سبيل المثال فقد منحتها الحكومة الصينية ما مقداره 5,1 مليار دولار مقابل الاستثمارات النفطية للشركة الوطنية في عام 1997، وذكرت مثال آخر حول انغولا من خلال تقديم قرض بقيمة 2 مليار دولار في عام 2004 لأعمار البنية التحتية ويمكن تغطيته من خلال النفط، وفي تشاد حصلت الشركات الصينية على استثمارات نفطية بالرغم من أن النظام له علاقات دبلوماسية مع تايوان، غير أن المصالح الاقتصادية جعلها تتناسى ذلك الهدف.

تنتهج جمهورية الصين بما يعرف " بالدبلوماسية النفطية " لتأمين احتياجاتها النفطية المتزايدة، وأنها تعمل على تحقيق الأرباح طويلة الأجل، حتى أن القروض والمساعدات غير مرتبطة بشروط وهي ميسره بطبيعة الحال وأحيانا تقوم على إعفاء الدول من السداد أو تخفيض حجم الديون الإفريقية، هي بالمقابل تكسب من خلال زيادة الاستثمارات الصينية في إفريقيا. (1)

بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع السودان على سبيل المثال من خلال فرض عقوبات اقتصادية واتهامها لحكومة الخرطوم عام 1993 بانتهاك حقوق الإنسان ومساندة الإرهاب، وخلق إطار إقليمي معاد لها والمتمثل في إثيوبيا وأوغندا واريتريا، هنا تقوم باستخدام أسلوب الضغط عبر العقوبات.

وعلى صعيد تقديم المساعدات عملت الولايات المتحدة بربطها من خلال ما يسمى المشروطة السياسية والإصلاحات الاقتصادية حيث قامت بتخفيض المعونات للنظم الغير ديمقراطية مثل نظام "سياد بري" في الصومال، وإعطاء الأولوية في الدخول للسوق الأمريكية للبلدان التي تحقق إجراء إصلاحات سياسية واقتصاد السوق كما ذكرت سابقا.

يكنم الفرق بين سياسة جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص تقديم المساعدات والمعونات للدول الإفريقية والية التغلغل.

- جمهورية الصين الشعبية المساعدات غير مرتبطة بشروط، وتقوم على المنفعة المتبادلة.

- المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة بشروط الإصلاح السياسي والاقتصادي.

- تقوم الصين في تعزيز نفوذها من خلال المشاريع الاقتصادية والتركيز على الاستثمارات المتعلقة باستخراج النفط والموارد الطبيعية.

- انتهاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكثيف الوجود العسكري لها في المناطق التي تتواجد فيها الاستثمارات الأمريكية، وبالتالي العمل على محاصرة أي نفوذ دولي في مناطقها ومن ضمنها الصين.

يشير البعض بأن تعامل جمهورية الصين الشعبية مع أنظمة إفريقية معادية للولايات المتحدة الأمريكية مثل السودان، تجعلها في صراع محتدم وتهديد للمصالح الأمريكية في القارة الإفريقية، لاسيما أن تنامي الدور الصيني في إفريقيا والذي تحكمه بالأساس اعتبارات المصلحة والهيمنة بغض الطرف عن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، تجعل الصين بمعزل عن سياسات الغرب بشكل عام، (1) وهذا الأمر يقوض جهود الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وبالتالي بقيت الصين في سياستها تركز على البعد الاقتصادي فقد أكدت على احترام السيادة الداخلية ولم تهتم بأساليب الحكم القائمة ولا بمدى تطبيق حقوق الإنسان.

بالرغم من التنافس الأمريكي - الصيني على النفط الأفريقي إلا أن هنالك تنسيق في مجالات التعاون الأمني، حيث بدأت جمهورية الصين الشعبية في إرسال قوات حفظ السلام إلى دول تقع في الساحل الغربي لأفريقيا في عام 2005 كما ذكرت في المبحث السابق، ولكن مشاركة الصين تكمن ضمن إطار

الأمم المتحدة وليست بشكل ثنائي مع الولايات المتحدة ووفق حماية المصالح المشتركة.

النفوذ الصيني في القارة الإفريقية ليس فقط مرتبط باستخراج النفط والموارد الطبيعية فقد أشرت في المبحث السابق أنها تعدت إلى القيام بمشاريع البنية التحتية للدول الإفريقية وخصوصا الغنية بالموارد الطبيعية، وسبب نجاحها في هذا الأمر يعود إلى أن تكلفة المشاريع منخفضة بالنسبة إلى المشاريع التي تقيمها الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان وغيرها. (2)

وبالتالي عمدت الصين من تجنب التركيز على إمدادات النفط ومحاولة منها لتوسيع نطاق التبادلات الاقتصادية، وهدف الصين هو خلق مستوى من الترابط الاقتصادي يعزز مكانتها الدولية في إفريقيا من خلال العلاقات الاقتصادية والزخم الكبير من الاستثمارات المختلفة المجالات و المنتشرة في إفريقيا. (3)

لوتتم رصد الموقف الأمريكي من التغلغل الصيني في إفريقيا، عندما صرح الرئيس الأمريكي الحالي بأن بلاده " لا تسعى لاحتواء النهوض الصيني وأن نهوض صين قوية

مزهرة يمكن أن يكون مصدرا لقوة المجتمع الدولي "، ورحب الرئيس اوباما بأن تلعب الصين دورا أكبر في السياسة الدولية، من جهتها تعهدت الصين في تقديم قروض قيمتها عشرة مليارات دولار خلال السنوات الثلاث القادمة بالإضافة إلى إلغاء الديون لبعض أفقر دول إفريقيا في إطار دعم علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا. (1) وشملت الدول التالية: جمهورية الكونغو الديمقراطية واثيوبيا ومالي والسنغال وتوغو، ورواندا. (2)

غير أن الوقائع تشير عكس ذلك خصوصا أن الولايات المتحدة الأمريكية متخوفة من هذا التغلغل لأنه يعمل على تهديد المصالح القومية الأمريكية

وخاصة النفط، هذا إذا تم الأخذ مثلا باختراق الصيني في الساحل الغربي لأفريقيا واندفاعها للتنقيب عن النفط عام 2004 على طول الساحل نيجيريا وانغولا والغابون، والتي تعد منطقة نفوذ أمريكية وفيها معظم الشركات النفطية الأمريكية، إذا تم الأخذ بالاعتبار أن جمهورية الصين الشعبية ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصا أنها بدأت تنتهج سياسة التنويع في مصادر الطاقة مثل تلك الأخيرة وتقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط.

وأن اللوبي النفطي الأمريكي يرى في إفريقيا مورد للقوة الأمريكية، يضاف إلى ما حصده من سيطرتها على نفط العراق والخليج مما يساعدها على الضغط على القوى في النظام الدولي الباحثة عن النفط كالاتحاد الأوروبي والقوى الآسيوية الأخرى كالصين واليابان.

ووفقا للتطور السريع في العلاقات الصينية- الأفريقية وسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية التي تنتهجها بالإضافة إلى الإنجاز للمشاريع والاستثمارات الصينية المتنامية، من هنا الدور الصيني يفرض تحديات أمام السياسة الأمريكية في إفريقيا.

وعلى الرغم مما سبق تبقى الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول للقارة الإفريقية، وانتشارها الموازي في وجه النفوذ الصيني، وذلك لعدة أمور أهمها أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك أدوات الفعل السياسي والعسكري والثقافي بعكس الصين الذي يكاد ينحصر دورها في الجانب الاقتصادي.

إذن بناء على ذلك يمكن الخروج بعدة محددات تدور عليها محاور التنافس الأمريكي- الصيني في القارة الإفريقية وهي:

1 - التنافس الأمريكي - الصيني قائم على النفط واستخراج الموارد الطبيعية في القارة الإفريقية، وذلك بعد رصد الاهتمامات من كلا الطرفين في القارة

2 - الجانب الآخر في هذا التنافس يقوم على الصعيد التجاري خصوصا الانجازات التي حققتها الصين في الفترة ما بين 2000 - 2010 والتي شهدت حراك على كافة الأصعدة كما ذكرت سابقا وضمن التركيز على الجانب الاقتصادي لها في القارة.

3 - الولايات المتحدة الأمريكية تركز في سياستها تجاه القارة الإفريقية على الجانب العسكري وتعزيز وجودها في القارة الإفريقية مرتبط بتأمين مصالحها القومية ومحاصرة أي نفوذ دولي في القارة، والتي من المحتمل إن تهدد المصالح الأمريكية في إفريقيا، بالرغم من الاهتمام بالجانب الأمني للولايات المتحدة هنالك أيضا اهتمام في الجوانب الاقتصادية وخصوصا عندما تناولت أهداف السياسة الأمريكية في حقبة الرئيس بل كلينتون ورفع شعار التجارة بدلا من المعونة وإقرار قانون النمو والفرص في إفريقيا، لتدعيم الشراكة الاقتصادية مع القارة الإفريقية، في نهاية عقد التسعينيات واستمرت في الألفية الجديدة.

4 - السياسة الصينية في القارة الإفريقية تحاول أن تتعامل مع الدول الإفريقية من خلال المنظمات سواء كانت الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي أو دولية مثل الأمم المتحدة، كما أنها تحاول أن تتبع سياسة الانفراد في تعاملها تجاه القارة الإفريقية عبر منتديات التعاون والمؤتمرات كأسلوب للتقارب وإجراء المزيد من الصفقات بين الطرفين وعلى المستويين الرسمي وغير الرسمي، وتحرص على تكثيف استخدام القنوات الدبلوماسية وتبادل الزيارات عالية المستوى وكل هذه الأمور تكمن ضمن تحقيق أهدافها في القارة الإفريقية ومن ضمن أهدافها عزل الصين الوطنية (تايون) ورفعها لشعار "الصين واحدة" وكانت جمهورية الصين الشعبية قد نجحت في تحويل الاعتراف للعديد من البلدان الإفريقية إليها.

5 - جمهورية الصين الشعبية في سياستها تجاه القارة الإفريقية تحاول أن تدمج أهدافها السياسية بالجانب الاقتصادي، وبالتالي تسعى أن تقدم نفسها كقوة عالمية في

النظام الدولي وفرض نمط التعددية القطبية على طبيعة علاقتها، ومن خلال تطوير العلاقات الصينية الإفريقية القائمة على الاقتصاد ومن خلال عدة أساليب كما ذكرت في السابق، ومنها المساعدات والمعونات الغير مشروطة.

يمكن القول بأن صعود القوة الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية في القارة الإفريقية أثارت مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الاختراقات الصينية في المناطق التي تعتبر ضمن نطاق النفوذ الأمريكي كما أشرت في السابق، ومنافستها ليس فقط على النفط بل وصلت إلى مجالات الاستثمار والتجارة وبالتالي أخذت الطابع الاقتصادي في إستراتيجيتها تجاه القارة الإفريقية.

شارك بواسطة



الفصل الثالث رصد النتائج

يتطرق الباحث ضمن هذا الفصل في رصد النتائج التي توصل إليها واختبار الفرضيات التي تم وضعها، وبالتالي الوصول إلى درجة من الإثبات أو النفي أو حتى البطلان ضمن

المنظور العام الذي تم تناوله في الفصول السابقة، والإجابة عن التساؤلات التي تم طرحها في الإطار النظري لهذه الدراسة، من هنا لابد من إبراز أهم ما تم التوصل إليه ضمن رؤية التقييم لوضعية التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية، ومن ثم الخروج بالخلاصة لمعرفة مدى التنافس الدولي في القارة الإفريقية.

من هنا لابد من الوقوف على أهم ما توصلت له الدراسة وإظهار أبرز الملامح العامة للتنافس الأمريكي - الصيني في بنية النظام الدولي ضمن فترة ما بعد الحرب الباردة، وهل فعلا اثر النظام الدولي على التنافس الدولي في الفترة المشار إليها؟، بالإضافة إلى ذلك يكمن الغرض الرئيسي لهذه الدراسة في معرفة قدرة النظام الدولي في التأقلم وعلى أساس أن النظام يتأقلم وفق البيئة التي يعيش فيها.

كما يسلط الضوء على مدى فعالية الأطراف الدولية في التحرك داخل النسق الدولي، وضمن المحددات التي وضعها لهذه الدراسة ومن خلال التطرق للقدرات التي يمتلكها قطبي التنافس في الدراسة تجاه القارة الإفريقية، وأن كنت في تناولي للفصول السابقة قد أشرت إلى المعالم الرئيسية للتنافس الدولي في إفريقيا.

أولاً: الخلاصة

بالرجوع إلى اختبار الفرضيات التي تم وضعها في الإطار النظري لهذا الكتاب،

يظهر أن هنالك بالتأكيد تأثير للنظام الدولي على التنافس في فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد وجدت أن النظام الدولي يتميز بأنه يحدد طبيعة التفاعلات داخل النسق وهو بما يعرف بالتوازن الحركي وكما ذكرت فيما سبق بأن النظام الدولي في حركة وديمومة مستمرة وهو بذلك يظهر قوى دولية في التفاعلات الدولية وهذا الأمر يزيد من مصداقية الفرضية القائلة بأن النظام الدولي يؤثر في التنافس بل أنه يزيد في الشدة وفقا لتفاعلات القوى الدولية، والتي هي جزء من هذا النظام، من هنا وجدت أن التغيرات التي تحدث في النظام الدولي تعزز من فكرة أن النظام الدولي يتأقلم وفق البيئة التي يعيش فيها فعلى سبيل المثال النظام الدولي في الثنائية القطبية يختلف عن النظام الدولي في الأحادية القطبية وأيضاً يختلف عن التعددية القطبية، وبالتالي ترجع قوة دولية في التفاعلات التي تحدث في النسق الدولي تؤدي لظهور قوى جديدة تسعى إلى التأثير هنا تسمى بالقوى الثورية لأنها تعمل على تغيير بنية النظام وتفتقر إلى عنصر الاتفاق بين الدول حول القواعد التي يتعين أن تحكم سلوكهم في إطار النسق، وفي هذه الحالة تسود الفوضى والاضطراب كحالة تسعى إلى تعديل في الأوضاع الراهنة، وهذا ما حدث في فترة ما بعد الحرب الباردة بالنسبة لجمهورية الصين الشعبية التي سعت إلى رفض نمطية الأحادية القطبية.

ومن ثم أنعكس هذا الأمر على التفاعلات في بنية النسق الدولي، وبرز هنا تناقضات في إرادات القوى الدولية حول المصالح القومية للدول، والتي هي جزء من طبيعة التنافس الدولي

كمتغير تابع للنظام الدولي، وضمن المحددات التي تم طرحها في الإطار النظري للدراسة ومن خلال العرض العام بشكل خاص على التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية، تم الخروج بنتيجة وهي أن هنالك علاقة ارتباطيه بين طبيعة النظام الدولي وأثرها على التنافس الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة.

بالنسبة للفرضية الثانية التي تقول بأن التنافس الأمريكي - الصيني مرتبط بأبعاد اقتصادية بالفعل لقد توصلت من خلال رصد التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية بأنه متعلق بالجانب الاقتصادي والذي يكمن ضمن مؤشرات عديدة منها البحث عن الموارد الطبيعية وبشكل خاص النفط، و التجارة والاستثمارات والأسواق الجديدة لكلا الطرفين مع اختلاف الآلية في التوجه لكليهما في القارة الإفريقية، حتى أن التنافس الدولي يشمل دولا أخرى في النظام الدولي.

وبالتالي أخذ الطابع الاقتصادي في علاقات قطبي التنافس تجاه القارة الإفريقية وكنت قد تطرقت إلى الدلائل والمؤشرات التي أثبتت أن المتطلبات الداخلية سواء كانت لدى الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في توجهها إلى تحقيق التكامل من خلال استغلال الدول الصغرى التي وقعت تحت الضغوطات المختلفة، وهذا انعكس على تحقيق المصالح القومية لهما.

أما الفرضية الثالثة التي تقول بأن ارتباط الدول الإفريقية بعلاقاتها مع الدول الأوروبية بحكم الإرث الاستعماري لها يؤثر بشكل سلبي على النفوذ الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية، وجدت من خلال التقييم بأن الاتحاد الأوروبي ضعيف التنسيق بحيث انه ما زال يعتقد بأن القارة الإفريقية ضمن نفوذها وتعامل الدول الأوروبية بشكل شبه عشوائي وخصوصا فرنسا وبريطانيا والمانيا على الرغم من محاولة التنسيق ضمن دائرة الاتحاد الأوروبي إلا أنها لا تشكل تهديد للنفوذ الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية والدليل أن هنالك دول صاعدة وجدت نفسها تحقق مصالحها في إفريقيا مثل الهند والبرازيل وماليزيا وغيرها من الدول الصاعدة، ودليل آخر على التغلغل مثلا عندما ذكرت النفوذ الأمريكي في منطقة القرن الإفريقي ووجود قاعدة عسكرية أمريكية في جيبوتي والتي كانت تقع ضمن النفوذ الفرنسي، أو الشركات النفطية الصينية العاملة في دول الساحل الغربي للقارة الإفريقية وهي دول تربطها علاقات مع فرنسا ضمن دائرة الرابطة الفرنكفونية، من هنا يتبين بأن الجهود

الأوروبية بتعزيز وجودها في إفريقيا لم تكن بالمستوى المطلوب، في ظل المنافسة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، (1) هذا إذا ما تم الأخذ بالإرث الاستعماري السيئ الذي تركته أوروبا في إفريقيا جعل العديد من الدول الإفريقية تتجه إلى دول أخرى في النظام الدولي، ليس لديها أطماع من الظاهر وتقدم المساعدات والمعونات، طبعاً كنت قد تطرقت إلى وضعية الدول الأوروبية في القارة الإفريقية ضمن الحديث عن التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية.

إن يمكن القول بأن العلاقات الأوروبية الإفريقية لم تؤثر في التغلغل الأمريكي - الصيني في إفريقيا، بل على العكس زاد النفوذ الدولي في القارة الإفريقية والدليل على ذلك معدلات التبادل التجاري والاستثمارات الغير أوروبية المنتشرة في إفريقيا خلال فترة ما بعد الحرب الباردة.

فيما يتعلق بالفرضية الأخيرة والتي مفادها استقرار العلاقات الأمريكية - الصينية يقلل من شدة التنافس لهما في القارة الإفريقية وهذا الأمر صحيح والسبب في ذلك أن

هنالك مصالح مشتركة على الرغم من التنافس الأمريكي - الصيني إلا أن ذلك يكمن ضمن إطار التفاعلات التي هي جزء من بنية النسق الدولي والقواعد المتفق عليها من قبل الأطراف الدولية، فالمصالح الدولية المتبادلة تقلل من حدة التنافس ولأن كلا الطرفين من حيث القوى يوجد تقارب من حيث القوة نوعاً ما، وكنت قد ذكرت بأن الطرفين لديهما مصالح مشتركة خصوصاً تلك المتعلقة بالجانب الاقتصادي تجنب أحدهما من الدخول في صدام مع الآخر، فمثلاً " تدرك الولايات المتحدة أهمية الصين بالنسبة لها كأكبر مدين لها في العالم، وفي نفس الوقت يعي الصينيون أيضاً خطورة انهيار الدولار على اقتصاد بلادهم وصعوبة استبدال الدولار بعملة أخرى، أو حتى أهميتها من خلال اعتبارها أهم الأسواق للصادرات الصينية التي تمثل ثلثي الناتج المحلي الإجمالي للصين ". (2) لذلك يمكن اعتبار أن استقرار العلاقات الأمريكية -

الصينية لها دور في التقليل من حدة التنافس تجاه القارة الإفريقية، على الرغم من أن هنالك قضايا مشتركة مثل محاربة الإرهاب وخصوصا عندما ذكرت دور جمهورية الصين الشعبية في إرسال قوات حفظ السلام ودعم الدول النامية، وأنها تكمن ضمن إطار هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الإفريقية.

على صعيد آخر ظهرت نتائج عديدة لهذه الدراسة بحيث أجابت على التساؤلات التي تم طرحها في الإطار النظري وكان السؤال الرئيسي عن المرتكزات التي أفرزتها

طبيعة النظام الدولي في الاندفاع نحو التنافس، طبعا ذكرت في الفصول السابقة بأن بنية النظام الدولي ما قبل عام 1991 كانت مستندة على الثنائية القطبية وتتميز بخاصية توازن القوى الدولية، وذكرت في مواقع عديدة أن هنالك قيود لم تسمح بالخروج عن هذه الدائرة من البنيان الدولي حتى أن التنافس الدولي كان متعلق إلى درجة كبيرة بالأيديولوجية، ولكن اختفاء القطب الدولي في علاقة التوازن والتفاعلات داخل النسق، هذا الأمر أحدث نوع من التوازن الغير مستقر لهذا النظام بمعنى حدوث تبدلات جذرية في خصائصه أثرت في الأدوار التي تمارسها القوى الدولية المؤثرة، وكنت قد تطرقت إلى الأحداث التي مرت على بنية النظام الدولي في فترة ما الحرب الباردة والتي أفرزت شكل جديد لبنية النظام الدولي، وهذا الأمر انعكس على التنافس الدولي كونه المتغير التابع للنظام الدولي، والنتيجة كانت من خلال الرصد العام للدراسة وجدت بأن النظام الدولي له اثر على التنافس الدولي، وساهم بشكل كبير ايضا في البحث عن القوة والمصالح القومية للدول الكبرى المستندة على الجانب الاقتصادي، وهذا يثبت بأن التغيرات التي حدثت في بنية النسق الدولي زادت من شدة التنافس بين القوى الدولي نتيجة للاضطراب والفوضى التي صاحبت التحولات في البنية الهيكلية للنظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة وفي محاولة منها أي القوى الدولية الكبرى، لإعادة الترتيب لتوازن القوى في النسق.

وفي صدد الإجابة عن التساؤلات الأخرى لهذه الدراسة فمثلا طرحت في سؤالي عن طبيعة التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية، وكنت قد اختبرت الفرضية التي تقول بأن التنافس بين القطبين موضوع البحث مرتبط بالجانب الاقتصادي، هذا الأمر لا يلغي الأهداف السياسية في توجههما للقارة الإفريقية، في الوقت الذي ركزت فيه الصين على الجانب الاقتصادي في علاقاتها مع الدول الإفريقية حاولت أن تقيم علاقات دبلوماسية وتعزيز روابطها في القارة بمعنى آخر أن الاقتصاد والسياسة متلازمان في التوجه لا يمكن فصلهما، حتى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا كانت تركز على مصالحها القومية من خلال تعزيز وجودها العسكري في المناطق التي تعمل فيها الشركات الأمريكية وكنت قد ذكرت في الفصول السابقة عن آلية التغلغل لكلا الطرفين على حد سواء في القارة السمراء.

بالنسبة للسؤالين الآخرين وهما الأسس والاعتبارات التي أوجدت التنافس في القارة الإفريقية وضمن فترة ما بعد الحرب الباردة، والدوافع الاقتصادية التي ساهمت في فرض نظام دولي جديد يقوم على إيجاد نظام تعددي تسعى الدول الصاعدة من خلاله بسط نفوذها على التفاعلات داخل النسق، فقد وجدت من خلال هذه الدراسة بأنه فعلا هنالك دوافع اقتصادية للقوى الدولية عززت من فكرة أن النظام الدولي الأحادي القطبية لا يحقق العدالة وأنه يفرض قطب دولي على تسيير الشؤون الدولية من هنا سعت الدول الصاعدة على التغيير وفق المتطلبات الداخلية لها والهدف هو بالتأكيد لعب دور أكبر في داخل النسق الدولي وتحقيق القوة اللازمة في ظل النظام دولي فوضوي لا يعترف إلا بالدول الكبرى المؤثرة في النظام.

فمثلا توجه الصين في إفريقيا خلال فترة ما بعد الحرب الباردة كانت تقدم نفسها كدولة لها تأثير وقادرة على لعب دور في النسق الدولي، وكنت قد رصدت من خلال الاستعراض لتوجهات الصين نحو إفريقيا في أنها تسعى للعب دور مؤثر في علاقاتها مع الدول الصغرى وأنها قادرة على مجابهة الهيمنة الأمريكية، وبالطبع التغيرات التي حدثت في النظام الدولي أثرت في التنافس

بين الدول الكبرى بل أنها زادت من شدتها، وعلى اعتبار أنه ليس هنالك ما يمنع من اندفعها نحو تحقيق مصالحها القومية، أي لا يوجد سلطة أعلى من سلطة الدولة وفق منظور والتز للواقعية الجديدة.

الأسس والاعتبارات التي تدفع الدول الكبرى للتنافس هي بالتأكيد راجعه إلى المتطلبات الداخلية فالصراع يكمن في دائرة البقاء أو الفناء، أو بمعنى آخر تحقيق الهيبة الدولية لها في النسق الدولي، وبالتالي تفرض على هذه الدول استجابة مبنية على الفعل ورد الفعل داخل علاقاتها في التفاعلات والروابط التي تجري في النظام الدولي، وهذا ما حصل للدول الكبرى في فترة ما بعد الحرب الباردة فعندما شعرت بأن مصالحها مهددة بدأت في التحرك نحو إثبات الوجودية في النظام الدولي، وبالتالي هذا الأمر انعكس بشكل كبير على التنافس فيما بينها.

وقد قمت من خلال قياس التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية في إظهار الملامح العامة لقدرة كل طرف وتعامله مع الدول الإفريقية والتي اعتبرتها دول صغرى وفق المنهجية المتبعة لهذه الدراسة، وبالتالي وجدت بأن هنالك مسارين مختلفين في سبيل تحقيق المصالح، فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية تركز على الوسيلة العسكرية في تعزيز مصالحها الحيوية تجاه القارة الإفريقية وضمن مفاهيم عديدة يدخل فيها الجانب الاقتصادي فهي تسعى للحفاظ على مصالحها ومنع أي نفوذ دولي في المناطق التي تخضع ضمن سيطرتها، على العكس من الآلية التي تتبعها جمهورية الصين الشعبية فهي تنتهج الأسلوب الين في التعامل عبر تقديم المعونات والمساعدات الغير مشروطة وحتى تكثيف قنواتها الدبلوماسية كما ذكرت فيما سبق وضمن التركيز على الاقتصاد بالدرجة الأولى والذي يندرج تحته استغلال الموارد الطبيعية والتجارة والاستثمارات في كافة المجالات، أذن الاثنين يركزان على الجانب الاقتصادي ولكن طريقة التعامل مختلفة تجاه الدول الإفريقية.

إن يمكن القول بأن هنالك تنافس أمريكي - صيني في القارة الإفريقية ولكن

هذا التنافس تحكمه ضوابط المصلحة، وأنها جاءت وفق المنظومة العامة لطبيعة النظام الدولي، ووفق منظور أن التنافس الدولي على القارة الإفريقية يكمن من خلال أنها نظرية غير صفرية أي أن الجميع يتقاسم المصالح والاستغلال في إفريقيا، على الرغم من ذلك يبقى هنالك نوع من التناقضات للدول الكبرى حول المصالح المشتركة.

ثانياً: نتائج الدراسة

أهم النتائج التي تم التوصل لها لهذه الدراسة وضمن منظور الرؤية الواقعية الجديدة، تكمن من خلال ما يلي:

- 1 - ارتكز التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية على استغلال الموارد الطبيعية وبالتحديد النفط في ظل الحاجة المتزايدة لهذا المحدد، حيث كنت قد أشرت في الفصول السابقة بأن التقدم في الذي أحرزته الدول الكبرى في المجال الاقتصادي بحاجه إلى تكريس دورها في النظام الدولي إذ أن النظام الدولي في حركة مستمرة وقابل للتغير في ظل الإمكانيات والقدرات التي تتمتع بها الدول، وبالتالي تسعى إلى إيجاد تأثير لها في النسق الدولي.
- 2 - ومن خلال الرصد العام للتنافس استحوذ ايضا في دائرة التنافس الدولي على القارة الإفريقية التبادل التجاري والاستثمارات بكافة أشكالها والتي تقع ضمن التركيز على المحور الاقتصادي للعلاقات مع الدول الإفريقية، حتى أن التوجهات العسكرية الأمريكية لم تخلو من الصبغة الاقتصادية.
- 3 - في حين وجدت من خلال الاطلاع بأن جمهورية الصين الشعبية تحاول أن تبني لنفسها مكانة دولية هدفها فرض نفسها كقوة دولية من خلال علاقاتها مع الدول الإفريقية، وبالتالي محاولة التغيير من النمطية السائدة بأن النظام الدولي غير أحادي وسعت إلى إيجاد نظام دولي متعدد الأقطاب، وقد لاحظت ذلك عن طريق التصريحات العالية المستوى للمسؤولين الصين في زياراتهم وقنواتهم الدبلوماسية في الدول الإفريقية، وهي بالتالي تأخذ منحى بعيد عن

سياسات الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص.

4 - أن المصالح القومية للدول الكبرى مختلفة ومتعددة في توجهها للقارة الإفريقية، فمثلا عندما تطرقت إلى الدور الروسي والياباني في القارة كانت لا تبحث عن النفط كمعيار لها في إفريقيا، بل أن هنالك اعتبارات أخرى مثل التفاعل مع النظام الدولي ومحاولة إيجاد فكرة أنها لها دور دولي أو بالأحرى قوة فاعله وقادرة على إحداث التغيير في النسق الدولي.

5 - كما أن طبيعة النظام الدولي الأحادي القطبية في فترة ما بعد الحرب الباردة دفع الأطراف الدولية إلى الرفض والتدافع نحو التسابق في القوى، إذ أن المدخل الأيدلوجي في الصراع الدولي اندثر، وبالتالي هذا الأمر عزز من المدخل الاقتصادي ولأن طبيعة النظام الدولي أفرزت العولمة العالمية ساهمت في بروز قوى صاعدة اتخذت من الاقتصاد قوة لها في تفاعلاتها داخل النسق وهذا الأمر خلق نوع من الفوضى للنظام الدولي، جعلت اعتبار المصلحة هو الأساس في علاقاتها تجاه الدول الصغرى الأقل قدرة على مجابهة القوى الدولية الكبرى.

6 - التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية محكوم بضوابط التفاعلات للنظام الدولي، ولم تصل إلى حد العداء التام بل يمكن القول بأن التنافس يمكن أن يحدث نوع من التوتر نتيجة التناقضات أو الاختلاف في المصالح القومية، ولأن هنالك توازي من حيث القوة لكلا الطرفين بحيث أن الدول الكبرى تعتمد إستراتيجية التعاون خصوصا إذا كانت المصالح مشتركة فيما بينها.

7 - لاحظت من خلال التقييم للتنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية أن المصالح القومية لهذين القطبين تطفئ فوق أي اعتبار آخر وهذا الأمر بحد ذاته أوجد الفوضى التي بقيت ملازمة للنظام الدولي طوال الفترة الممتدة ما بعد الحرب الباردة، والدليل على ذلك ومن خلال المنهجية المتبعة لهذه الدراسة الدول الكبرى تمارس ضغوطات كبيره على الدول الصغرى، وكنت قد تطرقت إلى أنها تكمن على مسارين إما بالترغيب أو الترهيب وهذا كله مرتبط بالبيئة الفوضوية التي تفتقر إلى تسلسل السلطة، من هنا تجد الدول الكبرى نفسها

مندفعة للتنافس داخل النسق الدولي، وإلى زيادة نفوذها إلى أقصى الحدود ومنع الدول الأخرى من انتهاز الفرصة بدلا منها.

8 - وصلت إلى نتيجة أساسية من خلال التطرق للتنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية وهي أن استراتيجية جمهورية الصين الشعبية في علاقاتها مع الدول الإفريقية تأخذ بعد الاهتمام من خلال تقديم المساعدات والمعونات المتعلقة بإقامة المشاريع والاستثمارات، وبالتالي هي تسعى إلى تحقيق الأرباح على المدى الطويل كنمط مشابه للشركات الاقتصادية في قطاع معين، أو بمعنى آخر تقوم بإعطاء حوافز تشجيعية للكسب على مراحل وليس أي مثل توجه الولايات المتحدة للقارة الإفريقية التي عمدت إلى فرض نفسها بالقوة والتدخلات العسكرية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب والاعتماد على أطراف معينة ومحاولة التقسيم لتنفيذ أهدافها، عندما ذكرت مثلا كيف ركزت على نيجيريا كدولة محورية في الغرب الإفريقي، وكذلك الحال بالنسبة لأثيوبيا في الشرق وجنوب إفريقيا في الجنوب الإفريقي، وهذا أن دل على وجود إستراتيجية تهدف من خلالها عدم التورط في التدخل المباشر ولعل التدخل العسكري الفاشل الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في الصومال عام 1992 كان سببا في استخدامها لإطراف إقليمية لتسوية أمورها في القارة الإفريقية.

9 - وجدت أيضا أن التنافس الصيني مع الولايات المتحدة تجاه القارة الإفريقية يتداخل في اعتبارات أخرى مع أطراف دولية، مثل السعي الصيني في عزل الصين الوطنية (تايوان) عن القارة الإفريقية وعبر إقامة العلاقات الدبلوماسية حتى أن المعونات والمساعدات الاقتصادية التي تقدمها جمهورية الصين الشعبية فيها شرط أساسي وهو الاعتراف بها كممثل وحيد وشرعي تحت شعار الصين واحدة، وحتى أن الصين تقوم أيضا على مجابهة اليابان في إفريقيا كطرف دولي آخر له علاقاته مع إفريقيا، وكنت قد تحدثت أن دولة مثل اليابان تهدف إلى إيجاد نفسها قوة لها تأثيرها في النظام الدولي، فهي لا تولي اعتبارات البحث عن الموارد الطبيعة وأن كان لها ارتباطات متعلقة بالتبادلات التجارية مع الدول الإفريقية.

10 - في حين هدفت الولايات المتحدة من خلال تعاملها مع الدول الإفريقية إلى احتواء أو منع أي من الدول الكبرى على التعدي في مناطق نفوذها، وكما ذكرت فيما سبق والذي بدا واضحا في الساحل الغربي للقارة الإفريقية، حتى أنه من أهداف إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية الإفريقية المشتركة عام 2002 في عهد الرئيس بوش هو احتواء النفوذ الصيني المتزايد في إفريقيا بعدما نجحت الولايات المتحدة من تقليل النفوذ الفرنسي بل أنها وصلت إلى حد التصريح بأن أوروبا لم تعد وصية على الدول الإفريقية كما هو الحال في السابق.

شارك بواسطة



الخاتمة

شهدت القارة الأفريقية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة تنافسا دوليا كبيرا في ضوء التغيرات الدولية التي أصابت البنية الهيكلية للنسق الدولي وأثرت فيه، ومن خلال تتبع العام للنسق الدولي ضمن الفترات زمنية الواقعة في عقد التسعينيات والعقد الأول من الألفية الجديدة وكذلك الحال بالنسبة للتنافس الدولي، وبالتالي ظهر من خلال الربط بأن هنالك أثر للنظام الدولي على التنافس الدولي الذي ارتبط بالجانب الاقتصادي، وضمن التطبيق العملي على القارة الإفريقية حيث غدت اليوم بؤرة هامة من بؤر التصارع والتصادم الدوليين، وشغلت موقعا أوليا وهاما في الاستراتيجيات الكونية للقوى الكبرى.

مع الأخذ باختلاف الأساليب والأدوات في التغلغل الدولي تجاه القارة السمراء التي تزخر بالمقدرات والموارد الطبيعية بشكل عام والنفط بشكل أساسي والجوانب الاقتصادية الأخرى مثل الاستثمارات والتبادلات التجارية، وبالتالي تم الرصد من خلال هذه الدراسة تحليل التفاعلات للدول الكبرى في النسق الدولي الذي تميز بالفوضى الدولية في ظل صعود قوى جديدة ظهرت لتفرض نفسها على خريطة التحولات المرتبطة بالمصالح، وعلى اعتبار أنها الأساس في العلاقات الدولية.

في حين يعد التنافس الأمريكي - الصيني في القارة الإفريقية هو الأكثر بروز وذلك بسبب المحددات المشتركة في التوجه نحو تحقيق الأهداف والمصالح ذاتها، وهذا الأمر صعد من وتيرة الصدام والتوتر في سبيل تحقيق أكبر قدر من المنفعة، طبعا وكما ذكرت من خلال طبيعة التعامل لكلا الطرفين مع الدول الإفريقية والتي تم الأخذ بأنها دول صغرى وقعت تحت تأثير إرادة الدول الكبرى نتيجة التفاوت في ميزان القوة وعلى اعتبار أن الدولة تصارع من أجل البقاء ولا يوجد سلطة أعلى من سلطتها، وتعتمد على الوسائل والترتيبات التي تبنيها لنفسها في صدد الحفاظ على أمنها، وتقوم على مبدأ مساعدة الذات أو

الاعتماد على نفسها في إبراز دورها كقوة لها تأثير في النسق الدولي.

شارك بواسطة



قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب العربية:

- 1 - عبد الكريم، مجدي، التنافس الدولي على إفريقيا: التنافس الأمريكي الفرنسي نموذجا، الإمارات العربية المتحدة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبريل 2002.
- 2 - شعراوي، حلمي، إفريقيا من قرن إلى قرن، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، 2010.
- 3 - تايلر، ايان، دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا: دراسات عالمية، أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2007.
- 4 - قاي يوه، جون، إفريقيا والعالم في القرن القادم، بيروت، المؤسسة العربية للرأي والنشر دار الشروق، 1998.
- 5 - عبد الحي، وليد (محررا)، إفريقيا في عصر التحولات العالمية، المفرق، منشورات جامعة ال البيت، 2002.
- 6 - السيد، محمود، إفريقيا والأطماع الغربية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
- 7 - شعراوي، حلمي، إفريقيا في نهاية القرن، القاهرة، دار الأمين، 2000.
- 8 - عبد الحي، وليد، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، 2000.
- 9 - النقر، علي، سياسة الصين الخارجية وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة، 2009.
- 10 - السيد، أمين، متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000-2005، القاهرة، عالم الكتب، 2005.

- 11 - حميدي، جعفر، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.
- 12 - محمود، جميل، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، عمان، دار مجدلاوي للطباعة والنشر، 2005.
- 13 - الخزرجي، ثائر، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005.
- 14 - الأخرس، إبراهيم، أسرار تقدم الصين: دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود، القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع، 2008.
- 15 - اللاوندي، سعيد، القرن الحادي والعشرون هل يكون أمريكيا؟: بحث في استراتيجيات الصراع من أجل الهيمنة على العالم، القاهرة، نهضة مصر، 2000.
- 16 - حسين، عدنان، نظرية العلاقات الدولية، بيروت، دار أمواج، 2003.
- 17 - طشطوش، هائل، مقدمة في العلاقات الدولية، الأردن، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2010.
- 18 - فهمي، عبد القادر، النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1995.
- 19 - توفيق، سعد، مبادئ العلاقات الدولية، بغداد، ط4، العاتك لصناعة الكتاب، 2009.
- 20 - بدوي، محمد، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972.
- 21 - محمد طه بدوي وآخرون، المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية، الإسكندرية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
- 22 - مصطفى، ممدوح، مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.
- 23 - الدين، عبد الله، الهوية في بنية النظام الدولي، الأردن، استراتيجيات ثقافية، 2005.
- 24 - فرج، أنور، النموذج المعرفي الواقعي لدراسة العلاقات الدولية، الأردن، دار وائل للنشر، 2008.

- 25 - حسين، خليل، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2009.
- 26 - توفيق حصو وآخرون، قضايا ومشكلات دولية معاصرة، أبو ظبي، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988.
- 27 - أبو عامر، علاء، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم - الدبلوماسية والإستراتيجية، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004.
- 28 - الرمضاني، مازن، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، بغداد، جامعة بغداد، 1991.
- 29 - الزعبي، موسى، الجيوسياسية والعلاقات الدولية: أبحاث في الجيوسياسية وفي الشؤون والعلاقات الدولية المتنوعة، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 2004.
- 30 - مقلد، إسماعيل، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1982.
- 31 - محمد، طه بدوي، ليلي، أمين مرسى، اصول علم العلاقات الدولية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1989.
- 32 - توفيق، سعد، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.
- 33 - مقلد، إسماعيل، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، ط2، مطبوعات جامعة الكويت، 1979.
- 34 - حداد، ريمون، العلاقات الدولية، بيروت، دار الحقيقة، 2000.
- 35 - أبو عامود، محمد، العلاقات الدولية المعاصرة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007.
- 36 - رسلان، أحمد، نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة المعاصرة، مصر، الهيئة المصرية للكتاب، 1986.
- 37 - المعيني، خالد، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، دمشق، دار كيوان للطباعة والنشر، 2009.
- 38 - عليوة، السيد، إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون

- الدولي، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988.
- 39 - سعيد، إبراهيم، أفريقيا جنوب الصحراء: دراسة في الجغرافية الإقليمية، ليبيا، منشورات جامعة السابع من ابريل، 1993.
- 40 - الشيخ، رأفت، أفريقيا في التاريخ المعاصر، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1982.
- 41 - عثمان، عوض، التدخل الأجنبي الأمريكي والفرنسي في شمال ووسط أفريقيا، (د.م)، معهد الإنماء العربي، 1989.
- 42 - البغدادي، عبد السلام، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه إفريقيا وانعكاساتها على الوطن العربي 1996-2001، بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002.
- 43 - فضة، محمد، سياسة الصين الخارجية والعالم، الأردن، الجامعة الأردنية، 1980.
- 44 - الحسيني، محمد في العلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين: أي أفق؟، الرباط، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 2002.
- 45 - الحديثي، هاني، صراع الإرادات في آسيا، دمشق، دار الرضا للنشر، 2007.
- 46 - خشيم، مصطفى، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، سرت، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2005.

2- الكتب الأجنبية المترجمة باللغة العربية:

- 1 - ستيورات، سميث، الاستعمار الأمريكي الجديد في إفريقيا، ترجمة (أحمد فؤاد بلبع)، القاهرة، دار الثقافة، 1978.
- 2 - أونيمور، بادي، إفريقيا - الطريق الآخر: البديل الأفريقي لبرنامج الموائمة الهيكلية، ترجمة (بهجت عبد الفتاح عبده)، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995.

- 3 - كانتور، روبرت، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة (أحمد ظاهر)، الأردن، مركز الكتب الأردني، 1989.
- 4 - كلير، مايكل، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة (عدنان حسن)، بيروت، دار الكتاب العربي، 2002.
- 5 - هاس، ريتشارد، مستقبل السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة، ترجمة (محمد عبد القادر)، الأردن، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، (د. ت.).
- 6 - أوتكين، ني، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، ترجمة (يونس كامل ديب، هاشم حمادي)، دمشق، دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
- 7 - لوفابفر، مكسيم، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة (حسين حيدر)، بيروت، عويدات للنشر والطباعة، 2006.
- 8 - برتران بادي، ماري كلودسوتس، انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة (سوزان خليل)، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006.

3-المجلات العربية المحكمة:

- 1 - الشريف، قاسم، إستراتيجية الهيمنة الأمريكية على إفريقيا، مجلة المركز القومي للمعلومات، العدد 58، سوريا، 1998.
- 2 - عبد الرحمن، حمدي، الديمقراطية والسياسة الخارجية الأمريكية: دراسة للحالة الإفريقية، مجلة الديمقراطية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الاهرام، القاهرة، العدد الثاني، 2001.
- 3 - العيوطي، ياسين، إفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 106، القاهرة، أكتوبر 1991م.
- 4 - عبدالرحمن، حمدي، السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، عدد 144، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2001 م.
- 5 - عبد العزيز، شيماء، أهداف جولة كلينتون في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، السنة 34، العدد 133، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يونيو 1998م.

- 6 - محمد، احمد، قضايا إفريقيا والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، السنة 29، العدد 113، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يونيو 1993.
- 7 - نعمة، كاظم، الصين والهيمنة الأمريكية الجديدة، مجلة دراسات إستراتيجية، المجلد 1، العدد 2، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، 1995.
- 8 - شلبي، مغاوري، الولايات المتحدة والصين: قطبية ثنائية جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2010.
- 9 - محمود، أحمد، ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، مصر، مؤسسة الأهرام، يوليو 1992.
- 10 - البرصان، أحمد، التنافس الدولي في إفريقيا وأمن الخليج العربي، مجلة آراء، العدد 75، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ديسمبر 2010.
- 11 - حماد، مجدي، محددات الصراع الدولي في القارة الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 50، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر 1977.
- 12 - الشرعة، علي، أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية 1990-2005، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، العدد 2، جامعة آل البيت، المفرق، 2008.
- 13 - فودة، محمد، المصالح الأمريكية في القرن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 85، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تموز 1986.
- 14 - المقداد، محمد أحمد، واقع العلاقات العربية الإفريقية في ظل سياسات التنافس الدولي (1991-2006)، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد 247، المجلد 34، دار النشر العربية للدراسات والتوثيق، لبنان، تشرين الأول 2010.
- 15 - الحسنائي، لحسن، التنافس الدولي في إفريقيا: الوسائل والأهداف، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011.
- 16 - خلف، محمود، الإستراتيجية الأمريكية لقيادة إفريقيا العسكرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل 2007.
- 17 - عبد الرحمن، حمدي، سياسات التنافس الدولي في إفريقيا، مجلة قراءات افريقية، العدد الثاني، مصر، شعبان 2005.

- 18 - علي، خالد حنفى، النفط الإفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل 2006.
- 19 - علي، خالد حنفى، اتفاق بوروندى وتأثيراته على البحيرات العظمى، مجلة السياسة الدولية، العدد 155، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2004.
- 20 - علي، خالد حنفى، السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا: رؤى وأدوات متغيرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2006.
- 21 - عبد الرحمن، حمدي، إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو 2008.
- 22 - طلعت، عبد المنعم، القيادة الأمريكية في إفريقيا: الأبعاد والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2010.
- 23 - الشيخ، طارق عادل، الصين وإفريقيا والتطلع إلى القرن ال 21، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر 1999.
- 24 - هلال، رضا محمد، الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا: الفرص والتحديات، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2006.
- 25 - حجاج، أحمد، التنافس الدولي على إفريقيا: الصين تعيد اكتشاف إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2006.
- 26 - الشيخ، طارق عادل، الصين وتجديد سياساتها الأفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل 2004.
- 27 - عبد الرحمن، حمدي، التنافس الدولي في القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو 2009.
- 28 - فهمي، جورج ثروت، أوروبا وإفريقيا. إستراتيجية جديدة للتنافس، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2006.

ثانيا: المراجع الأجنبية.

1- الكتب الأجنبية:

1 - MARK, MALAN, U.S. Civil – Military Imbalance for Global Engagement: Lessons from the Operational Level in Africa, U.S.A, Refugees International, 2008.

2 - VIVIEN, FOSTER and others, Building Bridges: China's Growing Role as Infrastructure Financier for Sub- Saharan Africa, Washington, The World Bank, 2009.

3 - MIRIA, PIGATO, Strengthening China is and India is Trade and Investment Ties to the Middle East and North Africa, Washington, The World Bank, 2009.

4 - VALERIE, SEWARD, China's future in a changing world, London, HMSO, 1991.

5 - Morton, Kaplan, System and Process in International Politics, UK, ECPR press, 2005.

2- المجلات الأجنبية:

1 - Horace, Campbell, China in Africa: Challenging Us Global Hegemony, Third World Quarterly, Vol29, No.1, February 2008, pp: 89-105.

2 - XU YI, Chong, China and the United States in Africa: Conflict Or Coming Commercial Coexistence?, Australian Journal of International Affairs, vol.62, No.1, March 2008, pp: 16-37.

3 - Jennifer, Parenti, China-Africa Relations in the 21st Century, Joint Force Quarterly, Issue 52, 2009, pp: 118-124.

4 - Daniel, Large, BEYOND DRAGON IN THE BUSH: THE STUDY OF

CHINA-AFRICA RELATIONS, African Affairs, Vol. 107, Issue 426, Jan2008, pp:45-61.

5 - Okbazghi, Yohannes, The United States and Sub-Saharan Africa After the Cold War: Empty Promises and Retreat, Black Scholar, Vol. 23, Issue 1, PP: 23-22.

6 - Ohaegbulam, Ugboaja, The United States and Africa After The cold war, Africa today, vol.39,No.4, 1992.

7 - Madeline, Albright, A Blueprint for U.S – Africa Relations In The 21 Century, U.S Department of states Dispatch, Vol.10, Issue 3, pages2, April 1999.

8 - Samuel, Huntington, The Lonely Superpower, Foreign Affairs, No 2, Vol 78, New York, the Council on Foreign Relations, March, 1999, pp: 35-49.

9 - Joanne, Gowa, Bipolarity, Multipolarity and free Trade, The American Political Science Review, Vol 83, No 4, USA, American political science Association, dec, 1989, pp: 1245- 1256.

10 - Richard, Ned Lebow, The long Peace- the End of the Cold War, and the Failure of Realism, International Organization, Vol 48, No 2, UK, Cambridge University Press, Spring 1994, pp: 249- 277.

11 - Kenneth, Waltz, Structural Realism After The Cold War, International Security, Vol 25, No 1, USA, Harvard College, Summer 2000, pp: 5-41.

12 - Zakaria, Fareed, The Future of American Power: How America Can Survive the Rise of the Rest, Foreign Affairs, June 2008.

13 - Zhao, Hong, China. Oil Rivalry in Africa, The Copenhagen Journal of Asian Studies, Vol 26, 2008, pp: 97-119.

14 - Letitia, Lawson, US- Africa Policy Since the Cold War, Strategic

Insights, Vol VI, Issue 1, Center for Contemporary Conflict, January 2007.

15 - Peter, Pham, China's African Strategy and its Implications for U.S. Interests, American Foreign Policy Interests, Vol 28, Issue 3, January 2006, pp: 239-253.

16 - Joseph Cheng, Huangao Shi, China's African Policy in Post-Cold War Era, Journal of Contemporary Asia, Vol 39, February 2009, PP: 87-115.

17 - Hongyi, Harrylai, China's Oil Diplomacy: is it A global Security Threat ?, Third World Quarterly, Vol 28, Issue 3, Apr 2007, pp: 519-537.

18 - Ziegler, Charles, The Energy Factor in China's Foreign Policy, Journal of Chinese Political Science, Vol 11, Issue 1, March 2006, pp:87-115.

19 - Robol, Max, Chinese Aid Africa Filling the Gaps that others Left, Turkish Journal of International Relations, Vol 9, Issue 2, Summer 2010, pp: 39-55.

20 - Behar, Richard, China in Africa, Fast Company, Issue 126, Jun 2008, pp: 100- 123.

21 - Naidu Sanusha, Corkin Lucy, Herman Hayley, China's (Re) – Emerging Relations with Africa: Forging a New Consensus ?, South African Journal of Political Studies, Vol 36, Issue 1, Apr 2009, pp: 87- 115.

22 - Jennifer, Parenti, China-Africa Relations in the 21st Century, JFQ: Joint Force Quarterly, Issue 52, 2009, pp: 118-124.

23 - Tood, Hofstedt, China in Africa, Naval War College Review, Vol. 62 Issue 3, Summer 2009, pp: 79-100.

24 - Barry, Sautman, The Forest for the Trees: Trade, Investment and the China- in-Africa Discourse, Pacific Affairs, Vol. 81 Issue 1, Spring 2008, pp: 9-28.

25 - Vinaye, Ancharaz, Mauritius Facing Up to China, European Journal of Development Research, Vol. 21 Issue 4, Sep2009, pp: 635-639.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

- 1 - عاصم، فتح الرحمن أحمد الحاج، التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية، موقع الكتروني، التاريخ: 8/3/2011، الوقت: 4:39
http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=16577:2010-07-03-16-06-36&catid=34:2008-05-19-17-14-27&Itemid=55
- 2 - علي، حسين باكير، التنافس الدولي في إفريقيا، موقع الجزيرة الالكترونية، التاريخ: 9/3/2011، الوقت: 1:20،
<http%3A%2F%2Fwww.aljazeera.net%2FNR%2Fexeres%2F2117487C-844C-497F-94AC-80C323BE72BB.htm>
- 3 - حمدي، عبد الرحمن، تفكيك القرن الإفريقي، موقع الكتروني، التاريخ: 10/3/2011، الوقت: 4:25
http://somaliatoday.net.com/news/index.php?option=com_content&task=view&id=3723&Itemid=324
- 4 - تشارلز كوري، منتدى اغوا التاسع: تقييم وضع التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول إفريقيا، موقع وزارة الخارجية الأمريكية الالكترونية، التاريخ: 9/3/2011، الوقت: 9:25
<http://www.america.gov/st/peopleplace-arabic/2010/July/20100727165350x5.512637e-02.html#pop>
- 5 - رواية، توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، موقع الكتروني،

24 - Barry, Sautman, The Forest for the Trees: Trade, Investment and the China- in-Africa Discourse, Pacific Affairs, Vol. 81 Issue 1, Spring 2008, pp: 9-28.

25 - Vinaye, Ancharaz, Mauritius Facing Up to China, European Journal of Development Research, Vol. 21 Issue 4, Sep2009, pp: 635-639.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

- 1 - عاصم، فتح الرحمن أحمد الحاج، التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية، موقع الكتروني، التاريخ: 8/3/2011، الوقت: 4:39
http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=16577:2010-07-03-16-06-36&catid=34:2008-05-19-17-14-27&Itemid=55
- 2 - علي، حسين باكير، التنافس الدولي في إفريقيا، موقع الجزيرة الالكترونية، التاريخ: 9/3/2011، الوقت: 1:20،
<http%3A%2F%2Fwww.aljazeera.net%2FNR%2Fexeres%2F2117487C-844C-497F-94AC-80C323BE72BB.htm>
- 3 - حمدي، عبد الرحمن، تفكيك القرن الإفريقي، موقع الكتروني، التاريخ: 10/3/2011، الوقت: 4:25
http://somaliatoday.net.com/news/index.php?option=com_content&task=view&id=3723&Itemid=324
- 4 - تشارلز كوري، منتدى اغوا التاسع: تقييم وضع التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول إفريقيا، موقع وزارة الخارجية الأمريكية الالكترونية، التاريخ: 9/3/2011، الوقت: 9:25
<http://www.america.gov/st/peopleplace-arabic/2010/July/20100727165350x5.512637e-02.html#pop>
- 5 - رواية، توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، موقع الكتروني،

التاريخ: 14/3/2011، الوقت: 9:25، www.iwffo.org/index.php?option=com_content&view=article&id=23701:2010-10-10-15-04-40&catid=6:2009-05-11-20-56-01&Itemid=7

6 - وثائق ويكيليكس، ويكيليكس يكشف عن حرب سرية أمريكية صينية على ثروات افريقيا، موقع الكتروني، التاريخ: 7/3/2011، الوقت: 4:15، <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=316893&SecID=88>

7 - حمدي، عبد الرحمن، الصين وقوتها الناعمة في افريقيا، موقع الكتروني، التاريخ: 8/3/2011، الوقت: 9:15، <http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=11172>

8 - عاصم فتح الرحمن، الصين تطرح نفسها بقوة كبديل للنفوذ الغربي والأمريكي في افريقيا، موقع الكتروني، التاريخ: 11/3/2011، الوقت: 3:15، http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=24508:2011-03-01-06-37-22&catid=34:2008-05-19-17-14-27&Itemid=55

9 - سياسة الصين تجاه القارة الإفريقية، موقع وزارة الخارجية الصينية، التاريخ: 10/3/2011، الوقت: 9:20، <http://www.fmprc.gov.cn/eng/zxxx/t230615.htm>

10 - حسين، العودات، التنافس الدولي على إفريقيا، موقع الكتروني، التاريخ: 10/3/2011، الوقت: 3:15، <http://www.voltairenet.org/article153691.html>

11 - كريغ تيمبورغ، الاقتصاد الصيني يجتاح إفريقيا، موقع الكتروني، التاريخ: 2011 / 1 / 30، الوقت: 5:10، [http://www.siironline.org/alabwab/edare-20eqtesad\(27\)/176.htm](http://www.siironline.org/alabwab/edare-20eqtesad(27)/176.htm)

12 - تقرير واشنطن، أفريقيا الصينية قادمة. هل ستقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي؟!، موقع الكتروني، التاريخ: 11/3/2011، الوقت: 9:50، [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/271.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/271.htm)

13 - حيدر، حيدر، التعاون الصيني - الأفريقي يقلق الولايات المتحدة، موقع

الالكتروني، التاريخ: 11/3/2011، الوقت: 9:15، <http://thawra.alwehda.gov.sy/printveiw.asp?FileName=89730349520101220213536>

14 - بيتر بروكس، جي هاي شين، النفوذ الصيني في إفريقيا. تهديد كبير لمصالح واشنطن، موقع الكتروني، التاريخ 11/3/2011، الوقت: 10:20، <http://marebpress.net/articles.php?id=897>

15 - محمد، النعماني، صراع تقاطع المصالح الأمريكية الصينية، موقع الكتروني، التاريخ: 15/3/2011، الوقت 4:20، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=206336>

رابعاً: المقابلات والندوات

- 1 - مقابلة مع د. حمدي عبد الرحمن على قناة الجزيرة الفضائية، برنامج (بلا حدود) حول الصراع الدولي في أفريقيا، تاريخ المقابلة 26/12/2007م.
- 2 - عبد الملك، عودة، محاضرة بعنوان: صراع الدول الكبرى في أفريقيا، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 30/11/1998، ص ص: 125 - 133.

(1)- ريمون، حداد، العلاقات الدولية، بيروت، دار الحقيقة، 2000، ص ص: 162 - 163.

(2)- إسماعيل، صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1982، ص 20.

(1)- محمد، سعد أبو عامود، العلاقات الدولية المعاصرة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007، ص 205.

(2)- إسماعيل، صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، الكويت، ط2، مطبوعات جامعة الكويت، 1979، ص 232.

(3)- هایل، عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، الأردن، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2010، ص 35.

(1)- محمد، طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972، ص 212.

(2)- إسماعيل، صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1982، ص 114.

(3)- عبد القادر، محمد فهمي، النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1995، ص 8.

(1)- مصطفى، عبدالله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، سرت، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2005، ص 56-58.

(1)- أنور، محمد فرج، النموذج المعرفي الواقعي لدراسة العلاقات الدولية، الأردن، دار وائل للنشر، 2008، ص 54-55.

(2)- المرجع السابق، ص 56 - 57.

(1)- أنور، محمد فرج، النموذج المعرفي الواقعي لدراسة العلاقات الدولية، الأردن، دار وائل للنشر، 2008، ص 59 - 60.

(1)- XU YI, CHONG, China and the United States in Africa: Coming Conflict or Commercial Coexistence ?, Australian

(1)- HORACE, CAMPBELL, China in Africa: Challenging US Global Hegemony, Third World Quarterly, February, 2008, pp: 89-105.

(2)- حمدي، عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة، مجلة السياسة الدولية، العدد (144)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2001 ص ص : 192 - 198.

(1)- ياسين، العيوطي، إفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد (106)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر 1991، ص ص : 26 - 34.

(1)- محمد، أحمد طه، قضايا إفريقيا والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (113)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يونيو 1993، ص ص : 50 - 69.

(1)- ثائر، كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005، ص 176.

(2)- هایل، عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، الأردن، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2010، ص 36.

(3)- روبرت، كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة (أحمد ظاهر)، الأردن، مركز الكتب الأردني، 1989، ص 69.

(1)- عبد القادر، محمد فهمي، النظام السياسي الدولي: دراسة في

الاصول النظرية والخصائص المعاصرة، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1995، ص 8.

(2)- سعد، حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، بغداد، ط4، العاتك لصناعة الكتاب، 2009، ص 37.

(3)- محمد، طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972، ص 212.

(4)- محمد طه بدوي وآخرون، المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية، الإسكندرية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص 209.

(1)- ممدوح، محمود مصطفى، مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية، الامارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998، ص 28.

(2)-Morton, Kaplan, System and Process in International Politics, UK, ECPR press, 2005, pp: 21-23.

(1)- عبد الله، محمد حميد الدين، الهوية في بنية النظام الدولي، الأردن، استراتيجيات ثقافية، 2005، ص ص: 44 - 45.

(1)-أنور، محمد فرج، النموذج المعرفي الواقعي لدراسة العلاقات الدولية، الأردن، دار وائل للنشر، 2008، ص ص: 56 - 57.

(2)- عدنان، السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، بيروت، دار أمواج، 2003، ص 157.

(1)- عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 157.

(2)- محمد طه بدوي وآخرون، المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 190.

(1)- خليل، حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2009، ص 27.

(2)- محمد طه بدوي وآخرون، المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 188.

(1)- توفيق حصو وآخرون، قضايا ومشكلات دولية معاصرة، أبو ظبي، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988، ص 7.

(2)- علاء، أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم - الدبلوماسية والإستراتيجية، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004، ص 38.

(3)- علاء أبو عامر، المرجع السابق، ص 34.

(1)- مازن، إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، بغداد، جامعة بغداد، 1991، ص ص: 266-273.

(2)- موسى، الزعبي، الجيوسياسية والعلاقات الدولية: أبحاث في الجيوسياسية وفي الشؤون والعلاقات الدولية المتنوعة، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 2004، ص 115.

(1)- إسماعيل، صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1982، ص 114.

(2)- سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 37.

(3)- محمد طه بدوي وآخرون، المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 193- 194.

(4)- عبد القادر محمد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(1)- محمد، طه بدوي، ليلي، أمين مرسى، اصول علم العلاقات الدولية، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1989، ص 158.

(1)- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

(1)- محمد، طه بدوي، ليلي، أمين مرسى، اصول علم العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 163.

(1) Samuel, Huntington, The Lonely Superpower, Foreign Affairs, Vol 78, No 2, New York, the Council on Foreign Relations, March, 1999, pp: 35-36.

(2)- Joanne, Gowa, Bipolarity, Multipolarity and free Trade, The American Political Science Review, Vol 83, No 4, USA, American political science Association, dec, 1989, pp: 1249- 1250.

(3)- سعد، حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص 194.

(1)- إسماعيل، صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، ط2، مطبوعات جامعة الكويت، 1979، ص 223.

(2)- مايكل، كليز، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة (عدنان حسن)، بيروت، دار الكتاب العربي، 2002، ص: 239.

(3)- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سبق ذكره، ص 229.

(4)- ريمون، حداد، العلاقات الدولية، بيروت، دار الحقيقة، 2000، ص: 162 - 163.

(1)-Richard, Ned Lebow, The long Peace- the End of the Cold War, and the Failure of Realism, International Organization, Vol 48, No 2, UK, Cambridge University Press, Spring 1994, pp: 251- 252.

(2)- إسماعيل، صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

(1)- Kenneth, Waltz, Structural Realism After The Cold War, International Security, Vol 25, No 1, USA, Harvard College, Summer 2000, pp: 14-15.

(2)- ثائر كامل الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 240.

(1)- محمد، سعد أبو عامود، العلاقات الدولية المعاصرة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007، ص 205.

(2)- أحمد، إبراهيم محمود، ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، مصر، مؤسسة الأهرام، يوليو 1992، ص ص: 149- 157.

(3)- Kenneth Waltz, Structural Realism After The Cold War, Op cit, PP: 18-21.

(1)- أحمد، فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة المعاصرة، مصر، الهيئة المصرية للكتاب، 1986، ص 227.

(1)- خالد، المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، دمشق، دار كيوان للطباعة والنشر، 2009، ص ص: 22- 23.

(2)- خالد المعيني، المرجع السابق، ص: 33.

(3)- سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 64- 65.

(4)- أحمد فؤاد رسلان، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

(5)- أحمد فؤاد رسلان، مرجع سبق ذكره، ص: 230.

(1)- السيد، عليوة، إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولي، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988، ص: 35.

(1)- إبراهيم، أحمد سعيد، أفريقيا جنوب الصحراء: دراسة في الجغرافية الإقليمية، ليبيا، ط1، منشورات جامعة السابغ من ابريل، 1993، ص: 9.

(2)- رأفت، غنيمي الشيخ، أفريقيا في التاريخ المعاصر، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1982، ص: 35.

(3)- عوض، عثمان، التدخل الأجنبي الأمريكي والفرنسي في شمال ووسط أفريقيا، (د.م)، معهد الإنماء العربي، 1989، ص: 14.

(4)- بادي، أونيمود، أفريقيا - الطريق الآخر: أزمة الديون، ترجمة (بهجت عبد الفتاح عبده)، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995، ص: 22.

(1)- إبراهيم أحمد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

(2)- أحمد، البرصان، التنافس الدولي في افريقيا وأمن الخليج العربي، مجلة آراء، العدد 75، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ديسمبر 2010، ص:

29- 30.

(1)- مقابلة مع حمدي عبد الرحمن على قناة الجزيرة، برنامج (بلا حدود) حول الصراع الدولي في أفريقيا، تاريخ المقابلة 26/12/2007م.

(2)- روبرت، كانتور، مرجع سبق ذكره، ص 54.

(3)- مجدي، حماد، محددات الصراع الدولي في القارة الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 50، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر 1977، ص: 35- 38.

(1)- عبد السلام، إبراهيم البغدادي، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه إفريقيا وانعكاساتها على الوطن العربي 1996-2001، بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002، ص: 61.

(2)- وليد، عبد الحي (محررا)، إفريقيا في عصر التحولات العالمية، المفرق، منشورات جامعة آل البيت، 2002، ص ص: 338-339.

(1)- علي، الشرعة، أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية

للدول العربية 1990-2005، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، العدد 2، جامعة آل البيت، المفرق، 2008، ص 216.

(2)- ريتشارد، هاس، مستقبل السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة، ترجمة (محمد عبد القادر)، الأردن، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، (د. ت)، ص: 2.

(1)- محمد، إبراهيم فضة، سياسة الصين الخارجية والعالم، الأردن، الجامعة الأردنية، 1980، ص 92.

(1)- جميل، مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005، ص: 36.

(2)- جميل مصعب محمود، المرجع السابق، ص ص: 38-39.

(1)- روبرت كانتور، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

(2)- مكسيم، لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة (حسين

(3)- ريتشارد هاس، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

(4)- ني، أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، ترجمة (يونس كامل ديب، هاشم حمادي)، دمشق، دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص: 242.

(5)- ني أوتكين، المرجع السابق، ص: 76.

(1)- جميل مصعب محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص: 1-2.

(2)- محمد، تاج الدين الحسيني في العلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين: أي أفق؟، الرباط، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 2002، ص 166.

(1)- سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 234.

(2)- محمد تاج الدين الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص: 137.

(1)- ني أوتكين، مرجع سبق ذكره، ص 39.

(2)- حمدي، عبد الرحمن حسن، إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو 2008، ص: 189.

(3)- برتران بادي، ماري كلودسوتس، انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة (سوزان خليل)، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006، ص: 154.

(2)- علي الشرعة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 216-217.

(1)- سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 337.

(2)- علي، الشرعة، مرجع سبق ذكره، ص: 217.

(1)- اتفاقية لومي: وهي الاتفاقية التي تمت بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة المستعمرات الأوروبية السابقة تجمعت تحت مسمى ACP (إفريقيا، الكاريبي، الباسيفيك) وتمت هذه الاتفاقية على مراحل كان آخرها في عام 2000 وتستمر إلى عام 2020، وتمثل إطارا من أجل التنمية بين الجانبين الأوروبي والإفريقي بالإضافة إلى دول تقع في الكاريبي والباسيفيك كما أنها تعد أكبر إطار مالي وسياسي في سياق العلاقات بين الشمال والجنوب.

(2)- جورج فهمي، أوروبا وإفريقيا. إستراتيجية جديدة للتنافس، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2006، ص ص: 153-154.

(3)- لحسن، الحسنوي، التنافس الدولي في إفريقيا: الوسائل والأهداف، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011، ص: 122.

(1)- علي، حسين باكير، التنافس الدولي في إفريقيا، موقع الجزيرة الإلكتروني، التاريخ: 6/4/2011، الوقت: 2:30، [http://www.aljazeera.net/NR/exeres/](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2117487C-844C-497F-94AC-80C323BE72BB.htm)

2117487C-844C-497F-94AC-80C323BE72BB.htm

(1)- حمدي، عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة، مجلة السياسة الدولية، العدد 144، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2001، ص: 193.

(2)- محمد، رضا فودة، المصالح الأمريكية في القرن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 85، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تموز 1986، ص 194.

(1)- عبد الملك، عودة، محاضرة بعنوان: صراع الدول الكبرى في أفريقيا، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 30/11/1998، ص ص: 125-133.

(2)- أحمد، طه، قضايا إفريقيا والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (113)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يونيو 1993، ص: 59.

(1)- محمد، أحمد المقداد، واقع العلاقات العربية الأفريقية في ظل سياسات التنافس الدولي (1991-2006)، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد 247، المجلد 34، دار النشر العربية للدراسات والتوثيق، لبنان، تشرين الأول 2010، ص ص: 41-42.

(2)- لحسن، الحسناوي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

(1)- ياسين، العيوطي، إفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد 106، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر 1991، ص 32.

(1)- محمود، خلف، الإستراتيجية الأمريكية لقيادة إفريقيا العسكرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل

(2)- محمد أحمد المقداد، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

(3)- مقابلة مع د. حمدي عبد الرحمن على قناة الجزيرة، برنامج (بلا حدود) حول الصراع الدولي في أفريقيا، تاريخ المقابلة 26/12/2007م.

(4)- XU YI, CHONG, China and the United States in Africa:Coming Conflict Or Commercial Coexistence ?, Australian Journal of International Affairs, March, 2008, p: 22.

(5)- عاصم، فتح الرحمن أحمد الحاج، التنافس الدولي على موارد القارة الافريقية، موقع الكتروني، التاريخ: 8/3/2011، الوقت: 4:39 http://
www.sudanile.com/index.php?

option=com_content&view=article&id=16577:2010-07-03-1
6-06-36&catid=34:2008-05-19-17-14-27&Itemid=55

(1)- Zhao, Hong, China. Oil Rivalry in Africa, The Copenhagen Journal of Asian Studies, Vol 26, 2008, p:408.

(2)- Zhao, Hong, China. Oil Rivalry in Africa, Ibid, p:409.

(1)- علي، حسين باكير، التنافس الدولي في افريقيا، موقع الجزيرة الالكتروني، التاريخ: 9/3/2011، الوقت: 1:20،
http%3A%2F%2Fwww.aljazeera.net%2FNR%2Fexeres
%2F2117487C-844C-497F-94AC-80C323BE72BB.htm

**(1)- Letitia, Lawson, US- Africa Policy Since the Cold War,
Strategic Insights, Vol VI, Issue 1, Center for
Contemporary Conflict, January 2007.**

**(2)- خالد، حنفى علي، النفط الإفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي،
مجلة السياسة الدولية، العدد 164، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل
2006، ص: 88.**

**(3)- حمدي، عبد الرحمن، تفكيك القرن الإفريقي، موقع الكتروني،
التاريخ: 10/3/2011، الوقت: 4:25 [http://somaliatoday.net.com/news/index.php?option=com_content & task=
viewid=3723&Itemid=32](http://somaliatoday.net.com/news/index.php?option=com_content&task=view&viewid=3723&Itemid=32)**

**(1)- شيماء، عبد العزيز، أهداف جولة كلينتون في افريقيا، مجلة
السياسة الدولية، العدد 133، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يونيو 1998، ص:
195.**

(2)- لحسن، الحسناوي، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

**(1)- تشارلز كوري، منتدى اغوا التاسع: تقييم وضع التجارة بين الولايات
المتحدة الأمريكية ودول افريقيا، موقع وزارة الخارجية الامريكية
الالكتروني، التاريخ: 9/3/2011، الوقت: 9:25، [http://
www.america.gov/st/peopleplace arabic/2010/July/
20100727165350x5.512637e-02.html#pop](http://www.america.gov/st/peopleplace-arabic/2010/July/20100727165350x5.512637e-02.html#pop)**

**(2)- خالد، حنفى علي، اتفاق بوروندي وتأثيراته على البحيرات العظمى،
مجلة السياسة الدولية، العدد 155، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2004،**

(1)- خالد، حنفي علي، السياسة الأمريكية تجاه افريقيا: رؤى وأدوات متغيرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2006، ص ص: 146- 147.

(2)- حمدي عبد الرحمن، إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ص: 184-186.

(3)- خالد حنفي، السياسة الأمريكية تجاه افريقيا: رؤى وأدوات متغيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 147.

(1)- حمدي عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 195-196.

(1)- رواية، توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، موقع الكتروني، التاريخ: 14/3/2011، الوقت: 9:25، www.iwffo.org/index.php?option=com_content&view=article&id=23701:2010-10-10-15-04-40&catid=6:2009-05-11-20-56-01&Itemid=7

(2)- شيماء عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

(1)- خالد حنفي علي، السياسة الأمريكية تجاه افريقيا: رؤى وأدوات متغيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 149.

(2)- حمدي، عبد الرحمن حسن، إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص: 184.

(1)- خالد، حنفي علي، السياسة الأمريكية تجاه افريقيا: رؤى وأدوات متغيرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2006، ص ص: 146- 147.

(2)- حمدي عبد الرحمن، إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ص: 184-186.

(3)- خالد حنفي، السياسة الأمريكية تجاه افريقيا: رؤى وأدوات متغيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 147.

(1)- حمدي عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 195-196.

(1)- رواية، توفيق، التنافس الدولي في القارة الإفريقية، موقع الكتروني، التاريخ: 14/3/2011، الوقت: 9:25، www.iwffo.org/index.php?option=com_content&view=article&id=23701:2010-10-10-15-04-40&catid=6:2009-05-11-20-56-01&Itemid=7

(2)- شيماء عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

(1)- خالد حنفي علي، السياسة الأمريكية تجاه افريقيا: رؤى وأدوات متغيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 149.

(2)- حمدي، عبد الرحمن حسن، إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص: 184.

(3)- عبد المنعم، طلعت، القيادة الأمريكية في إفريقيا: الأبعاد والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، مؤسسة الأهرام، القاهرة،

يناير 2010، ص: 97.

(1)- MARK, MALAN, U.S. Civil – Military Imbalance for Global Engagement: Lessons from the Operational Level in Africa, U.S.A, Refugees International, 2008, p: 34.

(2)- MARK, MALAN, Ibid, Pp: 32-33.

(1)- خالد حنفي علي، السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا: رؤى وأدوات متغيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 148.

(2)- خالد، حنفي علي، النفط الإفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 87-89.

(1)-PETER, PHAM, China's African Strategy and its Implications for U.S. Interests, American Foreign Policy Interests, Vol 28, Issue 3, January 2006, p: 240.

(2)- لحسن، الحسنائي، مرجع سبق ذكره، ص: 118.

(1)-JOSEPH CHENG, HUANGAO SHI, China's African Policy in Post- Cold War Era, Journal of Contemporary Asia, Vol 39, February 2009, P: 90.

(2)- HONGYI, HARRY LAI, China's Oil Diplomacy: is it A global Security Threat ? Third World Quarterly Vol 28

Issue 3, Apr 2007, p:525.

(1)- Ziegler, Charles, The Energy Factor in China's Foreign Policy, Journal of Chinese Political Science, Vol 11, Issue 1, March 2006, pp:91-92.

(1)- Robol, Max, Chinese Aid Africa Filling the Gaps that others Left, Turkish Journal of International Relations, Vol 9, Issue 2, Summer 2010, p:45.

(2)- JOSEPH CHENG, HUANGAO SHI, Op cit, p:97.

(1)- BEHAR, RICHARD, China in Africa, Fast Company, Issue 126, Jun 2008, pp: 120- 123.

(2)- طارق، عادل الشيخ، الصين وافريقيا والتطلع إلى القرن ال 21، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر 1999، ص: 199.

(1)- Ziegler, Charles, The Energy Factor in China's Foreign Policy, Op cit, p: 102.

(2)- Zhao, Hong, China. Oil Rivalry in Africa, Op cit,p: 409.

(1)- وثائق ويكيليكس، ويكيليكس يكشف عن حرب سرية أمريكية صينية على ثروات افريقيا، موقع الكتروني، التاريخ: 7/3/2011، الوقت: 4:15، <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=316893&SecID=88>

(1)- رضا، محمد هلال، الوجود الاقتصادي الصيني في افريقيا: الفرص والتحديات، مجلة السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2006، ص: 143.

(2)- حمدي، عبد الرحمن، الصين وقوتها الناعمة في افريقيا، موقع الكتروني، التاريخ: 8/3/2011، الوقت: 9:15، [http://www.alasr.ws/index.cfm?](http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=11172)

[method=home.con&contentID=11172](http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=11172)

(1)- أحمد، حجاج، التنافس الدولي على افريقيا: الصين تعيد اكتشاف افريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2006، ص: 139.

(2)- رضا، محمد هلال، الوجود الاقتصادي الصيني في افريقيا: الفرص والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص: 142.

(3)- طارق، عادل الشيخ، الصين وافريقيا والتطلع إلى القرن ال 21، مرجع سبق ذكره، ص: 199.

(1)- طارق، عادل الشيخ، الصين وتجديد سياساتها الأفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل 2004، ص: 154.

(1)- رضا محمد هلال، مرجع سبق ذكره، ص: 143 - 144.

(2)- Zhao, Hong, China. Oil Rivalry in Africa, Op cit,pp: 104-105.

(3)- عاصم فتح الرحمن، الصين تطرح نفسها بقوة كبديل للنفوذ الغربي والأمريكي في افريقيا، موقع الكتروني، التاريخ: 11/3/2011، الوقت: 15: 3، http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=24508:2011-03-01-06-37-22&catid=34:2008-05-19-17-14-27&Itemid=55

option=com_content&view=article&id=24508:2011-03-01-06-37-22&catid=34:2008-05-19-17-14-27&Itemid=55

(1)- Naidu Sanusha, Corkin Lucy, Herman Hayley, China's (Re) – Emerging Relations with Africa: Forging a New Consensus ?, South African Journal of Political Studies, Vol 36, Issue 1, Apr 2009, p:94.

(2)- Jennifer, Parenti, China-Africa Relations in the 21st Century, JFQ: Joint Force Quarterly, Issue 52, 2009, p: 119.

(1)- طارق عادل الشيخ، الصين وتجديد سياساتها الأفريقية، مرجع سبق ذكره، ص: 154.

(2)- JOSEPH CHENG, HUANGAO SHI, Op cit, pp: 92-93.

(3)- JOSEPH CHENG, HUANGAO SHI, Ibid,p:93.

(1)- سياسة الصين تجاه القارة الإفريقية، موقع وزارة الخارجية الصينية، التاريخ: 10/3/2011، الوقت: 9:20، <http://www.fmprc.gov.cn/eng/zxxx/t230615.htm>

(2)- HORACE, CAMPBELL, China in Africa: Challenging Us Global Hegemony, Third World Quarterly, February, 2008,

(3)- حسين، العودات، التنافس الدولي على إفريقيا، موقع الكتروني،
التاريخ: 10/3/2011، الوقت: 3:15، <http://www.voltairenet.org/article153691.html>

(1)- Naidu Sanusha, Corkin Lucy, Op cit, pp: 89-90.

(2)- كريغ تيمبورغ، الاقتصاد الصيني يجتاح إفريقيا، موقع الكتروني،
التاريخ: 03/1/2011، الوقت 10: 5، [http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad\(27\)/176.htm](http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/176.htm)

(1)- هاني، الياس خضر الحديثي، صراع الارادات في آسيا، دمشق، دار
الرضا للنشر، 2007، ص 34.

(2)- ريتشارد، هاس، مرجع سبق ذكره، ص 16.

(1)- هاني، الياس خضر الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

(1)- تقرير واشنطن، أفريقيا الصينية قادمة. هل ستقف الولايات
المتحدة مكتوفة الأيدي؟!، موقع الكتروني، التاريخ: 11/3/2011،
الوقت: 9:50 [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/271.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/271.htm)

(1)- حيدر، حيدر، التعاون الصيني - الأفريقي يقلق الولايات المتحدة،
موقع الكتروني، التاريخ: 11/3/2011، الوقت: 9:15، <http://thawra.alwehda.gov.sy/printveiw.asp?FileName=89730349520101220213536>

(2)- بيتر بروكس، جي هاي شين، النفوذ الصيني في إفريقيا. تهديد كبير لمصالح واشنطن، موقع الكتروني، التاريخ 11/3/2011، الوقت: 10:20، <http://marebpress.net/articles.php?id=897>

(3)- Tood, Hofstedt, China in Africa, Naval War College Review, Vol. 62 Issue 3, Summer2009, p:85.

(1)- خالد، حنفي علي، النفط الإفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

(2)- خالد، حنفي علي، النفط الإفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي، المرجع السابق، ص: 89.

(1)- أيان، تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007، ص: 17.

(1)- حمدي، عبد الرحمن، التنافس الدولي في القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو 2009، ص: 175.

(2)- Barry, Sautman, The Forest for the Trees: Trade, Investment and the China- in-Africa Discourse, Pacific Affairs, Vol. 81 Issue 1, Spring 2008, pp:25-26.

(3)- Zhao, Hong, China. Oil Rivalry in Africa, Op cit, pp: 101-102.

(1)- محمد، النعماني، صراع تقاطع المصالح الأمريكية الصينية، موقع
الالكتروني، التاريخ: 15/3/2011، الوقت 4:20، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=206336>

(2)-Vinaye, Ancharaz, Mauritius Facing Up to China,
European Journal of Development Research, Vol. 21 Issue
4, Sep2009, pp: 637-638.

(1)- جورج، ثروت فهمي، مرجع سبق ذكره، ص: 154.

(2)- مغاوري، شلبي علي، الولايات المتحدة والصين: قطبية ثنائية
جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، مؤسسة الأهرام، القاهرة،
2010، ص 85.

شارك بواسطة

